

النقطة الإجتماعية والتخطيط

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
الذين هم خير من عباده

اهداءات ١٩٩٤

السيد/ مجدي محمد

الاسكندرية

# التغير الاجتماعي والتخطيط

الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث  
هيئة الأبحاث  
مؤسسة الأبحاث

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية  
١٠ شارع سويف - سويف - مصر



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

لاحظ كثير من المفكرين في كل مراحل التاريخ الإنساني تطور المجتمع ، وصوره بصور مختلفة . وقيموه على أساس ظروف كل عصر ، وظهرت من أجل نزعات مختلفة تردد بين التفاؤل والتشاؤم . وعندما قدمت العلوم الطبيعية وظهرت نتائجها المفيدة للإنسان ، حاول الباحثون في شئون المجتمع الإنساني أن يعددوا تطور الإنسان من خلال تطور تفكيره ، فاجتهدوا في وضع قوانين لهذا التطور تحدد نمط التفكير وأسلوب العمل في كل مرحلة مر عليها الإنسان . وكانت هذه المحاولات أول مظهر لإدراك أهمية تطور المجتمع الإنساني في فهم التاريخ والتنبؤ بالمستقبل .

بما أن

وقد كان إدراك التطور في الحياة الاجتماعية تحولا كبيرا من النظرة القدرية أو الاستاتيكية إلى النظرة التغيرية أو الدينامية ، أدى إلى ملاحظة التقدم أو التأخر في شئون الإنسان والنمو المتزايد للعلاقات الاجتماعية ولعناصر التكنولوجيا وما استتبع هذا كله من تطورات جوهرية في نظم السياسة والحكم والاقتصاد والدين ، ونظرة الناس إلى الحياة .

وعندما حاول الرواد الآولون لعلم الاجتماع إبراز أهمية دراسة المجتمع التفتوا

لفتة خاصة إلى حقائق التغير فيه . ويعتبر عبد الرحمن بن خلدون من أوائل  
المفكرين الذين أدركوا أهمية هذه النظرة الدينامية إلى المجتمع عندما حلل حياة  
البدو وحياة الحضر وكشف عن التغير الذى يلحق المجتمع البدوى إذا زادت فيه  
الخصائص الحضرية . وكذلك فعل أوجيست كومت عندما قسم علم الاجتماع إلى  
قسمين : « الاستقرار الاجتماعى والتطور الاجتماعى » ونظر نظرة خاصة إلى  
القسم الأخير باعتباره جوهر الدراسة فى هذا العلم .

ونأكدت أهمية دراسات تغير المجتمع وثقافته عندما أثبت علماء  
الاثروبولوجيا أن المجتمعات البدائية ليست ثابتة كما كان شائعاً ، بل إنها تتغير .  
ولذلك أيقن علماء الاجتماع أن تغير المجتمع حقيقة دائمة ، وإذا اختلفت  
المجتمعات فى هذا الصدد ، فإن الاختلاف يرجع إلى سرعة التغير وتعدد العوامل  
المسببة لها . وقد تقدمت دراسات التغير واتخذت مكان الصدارة فى دراسة علم  
الاجتماع عندما تبين أن إدراك التغير فى كل موقف اجتماعى أمر جوهري لسلامة  
الدراسة . ولذلك يقال إن كل دراسة فى علم الاجتماع هى دراسة تفسيرية فى  
واقع الأمر ، لأن دراسة المجتمع فى أى ناحية منه وفى أى مرحلة زمنية على  
مستوى الثبات ، دراسة فرضية فى المحل الأول .

وزادت أهمية الدراسات التغيرية بزيادة المخترعات والاكتشافات الاجتماعية  
والمادية والفكرية المذهلة التي تحدث فى مجال التكنولوجيا . وما يترتب على  
هذا كله من تغيرات وتعديلات أساسية فى مجتمعات الإنسان .

إن الذى يلزم من تغير المجتمع الحديث ويقارنه بالمجتمع القديم يرى فروقاً

متعددة واختلافات أساسية في الأسرة والاقتصاد والحكم والقيم والمبادئ .  
وتزداد هذه الفروق والاختلافات كلما ازدادت قدرة الإنسان في السيطرة على  
الطبيعة وفي توجيه حياته بإرادته .

وقد تزايد الاهتمام بالتغير وخاصة في العصر الذي نعيش فيه ، عندما ظهرت  
الحاجة إلى توجيه هذا التغير لمصلحة الجماعة الإنسانية العليا ، نظراً لأن التغير  
قد يسير في اتجاهات تضر الإنسان ، أو تجعله لا يستطيع التحكم في مصيره .  
ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخطيط ، وتطور التخطيط فأصبح - في المجتمع  
الاشتراكي - ضرورة حتمية . ولذلك فالأمر في هذا المبدأ لا يتعلق بتناقض  
أهمية التخطيط أو ضروره وإنما يتعلق بطريقة التخطيط . وعندما تفكر في المجتمع  
تفكيرا كلياً ، ونظر إلى أجزائه نظرة الرباط ، فإننا نصل إلى نتيجة هامة ، وهي  
أن التخطيط الاجتماعي اليوم غاية كل تخطيط .

إن مجتمعنا الذي يتغير بسرعة الآن ، في أمس الحاجة إلى دراسة عوامل التغير  
وعملياته ونتائجه فيه ، لتتمكن من التخطيط له على أسس علمية تقوم على زيادة  
قدرتنا على التنبؤ في ضوء الفلسفة الاجتماعية التي ينمو فيها التطبيق الاشتراكي .  
كما أن المخططين وواضعي السياسة الاجتماعية يجب أن يكشفوا أن الرعاية الاجتماعية  
سبيل المجتمع إلى رفاهيته ، تقوم على فلسفة في الرعاية تختلف من حيث الجوهر عن  
فلسفة الخدمة الاجتماعية الرأسمالية المولدة للنشأة ، حتى يستطيعوا تطوير مفاهيم الرعاية  
والخدمة العامة لتستقيم مع إيديولوجية مجتمعنا النامية .

والكتاب الذى أقدمه فى التغير الاجتماعى والتخطيط محاولة أولى - ولعلها الأولى من نوعها بالعربية - لفهم التغير وتوضيح معالم التخطيط . وهى محاولة متواضعة أرجو أن تستمر طالما استمر التقدم العلمى ، وسوف أكون ممتنا لكل ملاحظة أو نقد بناء عن يمينهم الأمر .

محمود عاطف شيث



# محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة

(١) الفصل الأول : التفكير في تطور المجتمع

٩ - التطور التاريخي

٧ - الدعائم التي قامت عليها فلسفة التاريخ

٤ - المذاهب الرئيسية في فلسفة التاريخ

٤ - فلسفة التاريخ للمعاصرة ومراحل التنوير الاجتماعي

٦ ( مارث - شبنجلر - سوركين )

١٠ - فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع

(١٠) ٦ - التنوير والتقدم

(١٧) الفصل الثاني : دراسة التنوير الاجتماعي

(١٧) ١ - التنوير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية

(١٧) ٢ - أنواع التنوير الاجتماعي

(١٧) ٣ - العوامل البيئية في التنوير

(١٧) ٤ - التنوير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل

(٢٨) الفصل الثالث : النظريات الأساسية في التنوير الاجتماعي

٢٩ ١ - الثقافة والمجتمع

(٣٩) ٢ - نقد العوامل الكبرى في التنوير

الفصل الرابع: الاتصال الثقافي والتغير الاجتماعي في مجتمعات محددة (٤٣)

٤٤	١ - الاتصال الثقافي
٥٣	٢ - الانتشار الثقافي
٦٥	٣ - تفسير التغير الاجتماعي
	الفصل الخامس: كيف تفسر عملية التغير

٦٥	١ - العوامل الأساسية
٦٩	٢ - مستويات التغير
٧٢	٣ - الطابع الدوري للتغير
٧٥	٤ - نمية التغير
٧٧	الفصل السادس: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

٧٧	١ - التكنولوجيا وعلم الاجتماع
٧٩	٢ - كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي
٨١	٣ - اتجاه التغير المتأثر بالتكنولوجيا
٨٢	٤ - التكنولوجيا والتخلف الثقافي
٨٤	٥ - آثار التغير التكنولوجي في الأسرة

الفصل السابع: النتائج النظرية لدراسة التغير في نموذج محدد

٨٧	١ - الفروض المبدئية
٩١	٢ - تحليل مقارن لعوامل التغير
١٠٨	٣ - عوامل التغير ونتائجها في النموذج

صفحة

١١٨

الفصل الثامن : التغير الاجتماعي والمعايير الاجتماعية

(١٢٠)

١ - المعايير الاجتماعية المترتبة على التفكير

(١٢١)

٢ - المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع

١٢٢

١ - الباثولوجيا الاجتماعية

١٢٣

ب - التفكير والتنظيم

١٢٣

ج - التاريخ الطبيعي للمشكلة الاجتماعية

(١٢٥)

د - التدخل الثقافي

(١٢٥)

هـ - مصرع القيم

(١٢٧)

ـ المحتل التاسع : التخطيط والتنبؤ في علم الاجتماع

(١٢٧)

١ - صعوبات التنبؤ

١٣١

٢ - العوامل المؤثرة في طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه

١٣٣

٣ - النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي

١٣٥

٤ - الحرية والتخطيط

١٣٦

٥ - التخطيط الاجتماعي والمعلومات الاجتماعية

(١٣٧)

٦ - التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط

(١٣٩)

الفصل العاشر : فلسفة التخطيط

١٤٠

١ - التخطيط نوع متميز من التفكير

١٤١

٢ - الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع

٣ - مشكلة الحرية واتصالها ببراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية ١٤٤

## الفصل الحادي عشر : أسس التخطيط الاجتماعي

١٤٩

١ - الثورة والتخطيط

١٤٩

٢ - النظرية والتطبيق

١٥١

٣ - طبيعة التخطيط الاجتماعي

١٥٥

٤ - مصادر وسائل التخطيط

١٥٨

٥ - المفاهيم الأساسية في التخطيط الاجتماعي

١٥٩

٦ - حدود التخطيط الاجتماعي

١٦١

٧ - منهج التخطيط الاجتماعي

١٦٢

٨ - دور البحث



٩ - المناقشة والاتفاق

١٦٦

١٠ - العمل الاجتماعي الحكومي والخاص

١٦٩

١١ - طبيعة العمل الاجتماعي

١٧١

١٢ - التخطيط الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي

١٧٢

## الفصل الثاني عشر : تخطيط المدينة الحديثة

(١٧٥)

١ - إجراءات التخطيط الحضري

١٧٨

٢ - الإسكان وتخطيط المدينة

١٨٠

٣ - الترفيه وتخطيط المدينة

١٨٢

٤ - التخطيط والحكم المحلي

١٨٤

مراجع مختارة

١٨٧

# الفصل الأول

## التفكير في تطور المجتمع

في أعقاب الحرب العالمية الأولى حدثت في كثير من بلاد العالم عدة تغيرات هامة . وظهر هذا التغير بوجه خاص في نظم هذه البلاد السياسية وبنائها الطبقي وأنساقها الاقتصادية فضلا عن تغير طريقة الناس في الحياة . وبعبارة أخرى تغيرت العلاقات الأساسية التي تربط الانسان . وسوف نرى فيما بعد أن المجتمع المعاصر يبدو في حالة من عدم الاستقرار . والتاريخ من ناحية أخرى يشهد بأن القابلية للتغير صفة أساسية من صفات المجتمعات جميعا . ومهما كان الموضوع الذي ندرسه فائنا لا نجد موضوعا يتغير بسرعة مثل الأعمال التي يقوم بها الانسان وعلى الأخص البناء الاجتماعي الذي يشيله . ومن بين العلوم التي ندرسها لا نجد سوى الاجتماع الذي يعتمد على المضمون التاريخي المتغير ، ذلك لأن عالم الفلك وعالم الطبيعة وحتى البيولوجي لا يعتمدون على مضمون متغير بل تقوم دراساتهم جميعا على مواد لم تتغير منذ أن بدأ البحث في علومهم حولها حتي الآن . ونستطيع نذكر مدى الصعوبة التي تواجه عالم الاجتماع في دراسة المجتمع من أن الموضوعات التي يهتم بها تتغير حتي في أثناء دراسته لما يبتغا نجد علم النفس المتصل إلى حد كبير بعلم الاجتماع لا يواجه نفس الصعوبة ، لأن الطبيعة البشرية التي تشكل جوهر دراسته لا تتغير ولم تتغير في نواح هامة منها منذ آلاف السنين . ومن أجل ذلك فإن علم الاجتماع لا يهدف من دراساته إلى اكتشاف قوانين أبدية ، وفي دراسة التغير لا يبحث عن قوانين بل يكتفي بأن يصل إلى الأسس والمبادئ العامة :

ومن الناحية التاريخية نستطيع أن نقول أن التفكير في تغير المجتمع كان

أحد الدعائم التي ميزت كثيرا من كتاب الشئون الانسانية ويسلمو هذا واضحا في كتابات الأدباء والفلاسفة والشعراء في الهند والصين ومصر ، البلاد التي كانت مهدا للحضارات الأولى في تاريخ الانسان . ونحن لا نستطيع أن نقارن ما جاء في تراث هذه الحضارات عن موضوعات التطور والتقدم بما يكتب الآن من الناحية العلمية ولكننا نستنتج منه أن القدماء التفتوا الى إلى ظاهرة التغير الذي يحدث في الحياة الاجتماعية على الرغم من أن هذا التغير كان يبدو بطيئا إذا قورن من حيث عوامل التغير وسرعته ونتائجه في العصر الحديث .

وفي مطلع العصر الحديث الذي نعيش فيه الآن اتجه التفكير الفلسفي في بعض نواحيه إلى محاولة تعقل التاريخ فظهرت فلسفات التاريخ المختلفة التي تعتبر عن بعض النواحي محاولة رسم خط أو خطوط مختلفة لتطور المجتمع أو الحياة الانسانية بحسب خصائص ملازمة لكل مرحلة من مراحل التاريخ في الفكر أو العمل . وسنعرض فيما يلي وفي إيجاز لفلسفة التاريخ باعتبارها المرحلة السابقة مباشرة على إنشاء علم الاجتماع الحديث وباعتبارها أيضا المقدمة الضرورية لدراسة التغير الاجتماعي .

### الدعائم التي قامت عليها فلسفة التاريخ

ليست فلسفة التاريخ من صنع فلاسفة الألمان كما يزعم بعض الباحثين . بل شأنها شأن أى معرفة أو كشف انساني نتيجة لتطور أو لوقائع معينة أدت اليه . فهي إذن لم تنشأ من العدم ، وليس لفلاسفة الألمان فضلا اللهم في بلورتهم هذا الاتجاه الجديد في الفلسفة وإعطائه الطابع الذي ظل ملازما له حتى الآن . واعتقد أن الدعائم أو الأسباب التي أدت إلى قيام هذا النوع من المعرفة هي :

(١) محاولات التي قام بها الكهنة والكتاب المدرسين وعلى الأخص القديس أوغوستين في تفسير التاريخ على أنه مظهر لـ " العناية الإلهية " وتدخّلها في الشئون الانسانية

ويقول بعض النقاد - أن « مدينة الله » التي وضعها القديس أوغسطين كان لها أثر كبير في فلسفة التاريخ وفي الخطوط الرئيسية التي سارت عليها . إذا احتذاها الكتاب الذين كتبوا فيها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . والمعروف أن فكرة التدبير الإلهي والقضاء والقدر كانت مهيمنة على كتابات المدرسين جميعا . وكانوا يعتقدون أن الأمور الانسانية تجري لمستقر لها بتدبير حكيم عظيم .

ومما يسترعى النظر أن نفس التكررة ولكن في ثوب آخر عهد ديني بالطبع بقي . ميزا لبعض فلسفات التاريخ الحديثة التي يظن البعض أن ليس هناك ثم علاقة بينها وبين كتابات المدرسين . ولكن ليس معنى عرض الفكرة عرضا جديداً في ثوب جديد أن يؤدي إلى الظن بأنها هي الأخرى جديدة . فلو اعتقدنا ذلك لكنا متجنين على الحقيقة .

(١) التحول الاجتماعي إذ المشاهد أن العصر الحديث تميز عن العصور السابقة بالتحول السريع الذي لحق بجميع النواحي الفكرية والعملية بل والطبيعية أيضا ، فلم تعد العقائد القديمة ولا التفسيرات البالية كافية لبيان مثل هذه الأحوال . فكان لابد من قيام علم يبحث هذه المسائل في ضوء جديد من جهة - ويبحث في المجتمع الإنساني وتاريخه من جهة أخرى .

وهكذا تهيأت الفرصة المناسبة لفلسفة التاريخ أن تظهر وأن تعمق جذورها . وإذا كان المفكرون الفرنسيون أمثال روسو وكونت قد قاموا بمحاولات من هذا القبيل فإن أثرهم ليس كأثر المفكرين الألمان الذين كان لهم النصيب الأول في هذا الميدان .

الواقع أن أهم دعامة قامت عليها فلسفة التاريخ أو بمعنى آخر أهم الأسباب التي أدت إلى قيام هذا الضرب من المعرفة - هو التحول الذي طرأ على العلاقات

الاجتماعية والسياسية والعودة نتيجة للتحول الصناعي وما صاحبه من تطورات عريقة تردد صداها في مختلف أنحاء العالم . فرأى المفكرون نظماً تنهار بأكملها أمام أعينهم مفسحة المجال لنظم وتقاليد أخرى جديدة جريئة ما كانوا يتوقعون أن تظهر يوماً ما بل كانت مستظلة في نظرهم احلاماً تداعب الشعراء والفلاسفة . ولمسوا بأنفسهم الأثر العميق الذي أحدثه هذا التطور في عقلية الأعداء والشعوب وأثر ذلك على معتقداتهم وأساليب حياتهم ونظرتهم العامة الى الحياة . وطبيعى أن كل أزمة تواجه الإنسانية أو تطور يقلب النظم رأساً على عقب يدعو الى التفكير والتدبير : ولذلك ينهض المفكرون وفخوذ النطنة لمحاولة التفسير والتفنين أو بمعنى آخر لمحاولة التبرير وإقامة أساس عقلى منطقي يطمأن اليه . ومن ثم كانت فلسفة التاريخ :

### المذاهب الرئيسية فى فلسفة التاريخ

وأينما فيما سبق الدعائم التى قامت عليها فلسفة التاريخ وأشرنا الى تميز الحياة العقلية فى ألمانيا بهذا الضرب من التفكير ، والآن نعرض الى مختلف الاتجاهات الرئيسية فى فلسفة التاريخ فيما يأتى :

أولاً - ينحعب البعض فى مجال بحثهم عن الغرض من فلسفة التاريخ أن عليها أن تدرس نفس المسائل التى يدرسها علم التاريخ على أن تمتاز عنه بأن تدرس هذه المسائل دراسة نظرية أو برجماتية أو تفهيرية ، فبينما يكتب التاريخ بسرد حوادث الماضي تضع فلسفة التاريخ تفسيراً لتعلل به تتابع تلك الحوادث فربط بعضها ببعض ربطاً منطقياً وتبين ما فيها من أسباب ومسببات . وفى تفسير الحوادث التاريخية على هذا النحو تعنى فلسفة التاريخ بدراسة كلهم من العوامل التى لا تدخل فى حساب المؤرخين إلا عن طريق هذه الفلسفة وذلك مثل المناخ والموقع الجغرافى



لبلد من البلدان . والصفات الجنسية والظروف الاقتصادية لشعب من الشعوب وهكذا .

ولكن من الواضح أن فلسفة التاريخ لو اقتصر على النظر في هذه الحقائق الواقعية - لما كانت سوى ذيل لعلم التاريخ أو جزء متمم له . بل الأولى أن يسقط عنها وصف أنها فلسفة في كل حال تبحث فيها مسألة من المسائل الداخلة في نطاق علم التاريخ - والواقع أن تقسيم علم التاريخ إلى تاريخ الحضارة والتاريخ السياسي إنما يرمى إلى نفس المعنى الذى قصد إليه بعض الكتاب من قبل عندما فرقوا بين علم التاريخ وفلسفة التاريخ :

ثانياً - ويلهب البعض الآخر إلى اعتبار مهمة فلسفة التاريخ - حل مشكلة ميتافيزيقية ( فلسفية ) بالإضافة إلى حلها لمشاكل التاريخ الواقعية . لأن تفسير الحقائق التاريخية على ضوء الواقع وحده لا يكون تفسيراً افتراضياً وحسب بل ناقصاً أشد النقص . ولذلك وجب على المؤرخ أن يتجاوز حدود الواقع ويشرح مجرى التاريخ تفسيراً فلسفياً . وبهذه الطريقة يدخل بين العناصر التاريخية الواقعية عنصراً جديداً بحثنا هو عنصر الاستنباط وتكوين النتائج :

ومن هنا نجد بعض المفكرين يتصور التاريخ على أنه تربية وتنقيف للجنس البشرى ويلدركه البعض الآخر على أنه الصورة الخارجية الواقعية لما تعمله القوة العاقلة التي تتصرف في الإنسان وتهيمن على أفعاله وأفكاره . وآخرون ينظرون إليه من ناحية الدين فيعتبرونه مسرحاً تظهر فيه إرادة الله وعنايته ، وفلسفة التاريخ بهذا المعنى مفتقرة من غير شك إلى نظريات الفلسفة العامة ، أى مفتقرة إلى نظرية فيما بعد الطبيعة . فهى إذن ذيل لعلم التاريخ لا بمعنى أنها تبحث في الحقائق التاريخية التى أهمل هذا العلم النظر إليها أو بمعنى أنها

حكما لم يصدرة التاريخ نفسه - بل بمعنى أنها تعرض حقائق التاريخ من وجهة نظر جديدة تختلف تماما عن طريقة عرض هذه الحقائق في علم التاريخ .

ثالثا - وآخرون يرون أن مهمة فلسفة التاريخ وضع أساس فلسفى لعلم التاريخ ويرون تحقيق هذه الغاية بتطبيق مبادئ المعرفة والمنطق على هذا العلم ويكون ذلك بمناقشة مناهج البحث في التاريخ لمعرفة ما إذا كان منهجاً استقرائياً أو قياسياً أو كليهما معا وكذلك بمناقشة طريقة تحليل المصادر التاريخية وتحقيقها والنظر في بعض المصطلحات الفلسفية العامة التى تستخدم في التاريخ كالعلية والقانون والاطراد والتصور والعرض وما الى ذلك ، بقصد تحديد معانيها ومعرفة ما إذا كان فى الإمكان استخدامها فى هذا العلم .

### فلسفة التاريخ المعاصر ومراحل التغير الاجتماعى

وتحاول فلسفة التاريخ المعاصرة برغم الاتجاهات الرئيسية التى أشرنا إليها أنفا أن تقترب من علم الاجتماع وأن تعتمد فى أكثر دراساتها على أحدث ما وصل اليه العلم فى أبحاثه المتطرفة ، إلا أنه بالرغم من ذلك فعلا ما أنها تحاول أن تخضع هذا الخضم الواسع من العلاقات المتشابكة المعقدة الى قانون عام شامل لا مدخل للظن أو الاحتمال عليه - فأنها ستظل بعيدة عن العلم . فاذا ما تخلت عن هذه الصفة فليس من مبرر لوجودها إذ أن علم الاجتماع يقوم بهذه المهمة وقد استقرت مناهجه وأصوله .

إلا أنه بالرغم من ذلك فأننى أعتقد أن فلسفة التاريخ لازمة كأحد العناصر المكملة للحركة العقلية بصنعة تامة التى تسود فى مجتمع معين والتي يطرب لما كثير من الناس - فهى باقية ما بقيت الفلسفة وهى باقية، وسأعرض هنا لرأى كل من مارث و شبنجلر وسوروكن باعتبارهم يمثلون فلسفة التاريخ المعاصرة سوفى لنا

لسوركن كنفيلسوف تاريخ شيء من التجاوز - ولكنى وضعته هنا لراى له  
فى تطور الحضارة أو التاريخ بصفة عامة .

أولا - مارت ١٨٥٨ - ١٩٢٥

اهم آرائه أنه يريد أن يقيم فلسفة التاريخ لتكون علم أجتاع . ولذلك  
نقد ما قاله كل من وندلباند وريكاترت من أن علم الاجتاع علم طبيعى ،  
ولذلك فهو يعنى باكتشاف قوانين تخلف قوانين التحول التى تعنى بها فلسفة  
التاريخ . أى أنه حاول أن يدرس تطور المجتمع الانسانى فى ضوء قوانين  
سوسيولوجية . ومن ثم عارض الفصل بين التاريخ والعلم الطبيعى وحاول  
جاهدا أن يوحد بين فلسفة التاريخ وبين علم الاجتاع . وقد كانت نظرياته  
أثر كبير فى المدرسة الألمانية وخاصة فى المدرسين الألمان الذين اعتبروا أن  
علم الاجتاع تفسير للتاريخ ومن أمثلة هؤلاء ألفرد فيبر Weber و كارل  
مانهايم Mannheim .

ثانيا - شبنجلر SPENGLER

لقد أحدث كتابه : *The Decline of The west* : تنهؤ الغرب :  
ضجة كبرى فى ميادين المعرفة جميعا وعلى الاخص فى ميدان فلسفة التاريخ  
- بل لقد أحيا كتابه هذا فلسفة التاريخ بعد أن كان قد ظن أنها ماتت -  
وتتلخص أهم نظرياته فى الأمور الآتية :

١ - ارتضى الفصل بين الحقيقة التاريخية والحقيقة الطبيعية كما قال بذلك  
وندلباند وريكاترت إلا أنه لم يخف تفضيله للمنهج التاريخى فى معالجة مسائل  
التاريخ فإذا كان المنهج الطبيعى يصلح خاصة للعالم الطبيعى فإنه يقصر عن  
تفسير التاريخ الإنسانى . ولذلك فالمنهج التاريخى هو الوحيد الذى يوفقنا  
على حقائق التاريخ الإنسانى .

ب - وأهم شيء فى فلسفته نظريته فى الحضارة أو التاريخ العلمى وهو تاريخ

بعض المدينات الكبيرة ، والمُشاهد أن كل حضارة كبرى عبارة عن كائن عضوى يولد وينمو ويتطور ويموت . وكل حضارة كبرى لها خصائصها المميزة إلا أنها جميعاً تتفق تاريخها العام واتجاهها جميعاً نحو الفناء :

جـ - والدرجة الأخيرة من تاريخ الحضارة هى المدينة - باقى ما يمكن أن يحمل هذا اللفظ من معنى فنى - وهذه تتميز بوجود نوع من سيطرة المراكز العليا التي تعتبر رئيسية في المدينة .

### ثالثاً - سوروكين Sorokin

يرى سوروكين أن الثقافة تتطور في اتجاه معين لمدة معينة على نحو مستقيم ثم يحدث أن يتغير الاتجاه وقد يكون التغير على نحو مستقيم أيضاً أو ذبذبة أو مطابقاً لمنحنى معين ، ولكن المهم أن كل تطور يبدأ لابد أن يصل الى نهايته ويبدأ تطور جديد وهكذا .

وقد تعود الثقافة في مجرى هذه التغيرات الغير تامة والغير منتظمة إلى بعض الحالات التي كانت عليها سابقاً . وبذلك يقترب التطور الى ما يشبه الدائرة كما هو متوقع في تاريخ المجتمع الإنساني .

ويمكن تفسير حركة التطور هذه - بالآثار التي يتركها أحد صغار الدجاج في سيره على الرمال - فبالرغم من أنه يستمر في الحركة إلا أنه يغير اتجاهها باستمرار في دوائر غير منتظمة - ولكن الشيء الثابت في حركته أنه بالرغم من استمرار تقدمه إلا أنه لا يتبع طريقه ولا يحافظ على اتجاهه في دقة وتحديد ... الخ .

ويرى على أساس الدراسات والبحوث المستفيضة لدى ضمنها كتابه الكبير :

( 1937 — 1941 ) ( Social and cultural Dynamics ( 4 vol ) )

أن الثقافة وإن كانت لا تسير على نظام أو اتجاه معين أو تتبع خطوطاً دائرية

فإنها تتميز بخاصة دائمة : وهذه الخاصة ترتد في صميمها إلى الروح العامة أو المظهر المميز العام - وتتلخص في أن الثقافة تميل إلى التذبذب في فترات غير منتظمة بين ثلاث نماذج ثقافية كل له أصوله العامة وأسه الروحية وما يصاحبه من تركيب اجتماعي خاص :

(١) الأول الثقافة الفكرية Ideational Culture وفيها تتركز الحقيقة على أنها شيء غير محسوس وغير مادي وهذا يؤدي إلى قيام ضرب من الأدب الروحي والموسيقى وإلى قيام حكومة ثيوقراطية ونظام عائلي في التنظيم الاجتماعي واتجاه رمزي تجريدي في الفن :

(٢) الثاني هو الثقافة المادية أو الحسية Sensate Culture وتتميز بأن الحقيقة واقعية تجريبية - ومن ثم فالالتجاء إلى الحكومة الأوليغركية وإلى الأدب الواقعي وإلى الفلسفة الأبيقورية :

ويعتقد سروكن أن الثقافة الغرية وصلت اليوم إلى أقصى مراحل الثقافة الحسية أو المادية وهي بسيلها اليوم إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية :

(٣) الثقافة الروحية أو المثالية Idealistic Culture وتتميز بأن الحقيقة تتجه نحو المثاليات والأيديولوجيات سواء كانت أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية ، أي أن الاتجاه يكون إلى الحكومات الديمقراطية وإلى الفلسفات المثالية الأفلاطونية ويقلب التفكير الروحي على التفكير المادي وتصبح المعرفة عقلية لا تجريبية .

هذا ويختلف سوروكن عن فلاسفة التاريخ في موقفه من تفسير التطور الاجتماعي التاريخي بوجه عام فهو :-

(أ) لم يقطع برأى محدد حازم في الاتجاه الذي يتخذه هذا التطور بل وقف موقفاً لأحدرياً واكتفى بأن عين الاحتمالات الممكنة في هذا السبيل :

(ب) وهو بعد ذلك لم يبين تعميقاته على أسس إفتراضية أو على مجرد تجريدات عقلية بل على أسس الأبحاث العلمية الواقعية التي يقلمها على الإجتماع الذي يعد سور وكن الآن من أعلامه . فليس من عجب أن يكون كتابه السالف الذكر وما تبعه من كتب نقطة تحول عميقة في الفكر الاجتماعي بصفة عامة :

### فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع

ومها يكن من أمر الاتجاهات المختلفة في فلسفة التاريخ فالتألب أن صفة واحدة تميزها جميعاً وهي محاولة إرجاع الحوادث التاريخية جميعها الى عامل واحد أو الى قانون واحد . يجمع في كلماته القصيرة كل تاريخ الانسانية الحافل بمسراكل العلاقات الانسانية المتشابكة المعقدة . ولا شك أن في هذا غلوا كبيراً : ومع ذلك فقد كانت أبحاث علماء الاجتماع الأول تكاد أن تقترب من منهج فلاسفة التاريخ هؤلاء . فقد كانت هذه الأبحاث تحاول جاهدة أن تجعل من ظاهرة معينة أو عاملاً بعينه الأصل في كل الظواهر الموجودة وكانت تصدر في صميمها عن اتجاهين :

(١) رغبة علماء الاجتماع أن يصلوا الى تفسيرات عامة لها شكل التفسيرات الفلسفية . ولذلك فانه يصعب أحياناً أن تفصل دراساتهم عن مجال فلسفة التاريخ . وهذا الإتجاه بعينه هو الذي يدفع البعض الى القول بأن علم الاجتماع هو فلسفة للتاريخ ولكن فلسفة التاريخ طالما انها لا تدخل في تفسيرها العوامل المختلفة متمشية في ذلك مع المنهج العلمي فلن تكون علم اجتماع وإنما الأصح أن نظل كما هي ضرباً من ضروب المعرفة .

(٢) تأثر علماء الاجتماع بالترعة الميتافيزيقية في البحث عن السبب الأول أو جوهر الأشياء ، ولهذا يعد من هذا القبيل كل الأبحاث الاجتماعية التي تفسر التاريخ بالإضافة إلى العامل العنصري أو الجغرافي أو ما إليه . وإن كانت قد أشارت إلى أثر العوامل الأخرى فبطريقة عرضية لم تظفر بعناية أو التفات حقيقي .

وهم في هذا الاتجاه أيضا كانوا أقرب إلى فلسفة التاريخ منهم إلى علم الاجتماع الصحيح اللهم إلا في بعضهم عن الاصطلاحات الفلسفية ودقة أبحاثهم وشمولها واحاطتها بموضوع البحث احاطة علمية نوعا ما .

وأخيرا فإن فلسفة التاريخ تعد الآن مرحلة قبل علم الاجتماع . أو الأصح أن نعتبرها المحاولات الأولى لاقامة علم الاجتماع . ولكن يعد قيام علم الاجتماع كعلم مستقل له أصوله وطرائقه وموضوعه الخاص به فليس من مبرر اليوم لبعض من لا يزال يقرن فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع شأنهم في ذلك شأن من لا يزال يناقش انفصال العلوم عن الفلسفة محاولا أن يبين أن الفلسفة لا تزال تتضمن العلوم جميعا .

وغنى عن البيان أن محاولات فلسفة التاريخ القديمة والمعاصرة ، اتسمت بطابع واحد هام ، هو محاولة الكشف عن قوانين التطور الاجتماعي إما بتفسير الأحداث التاريخية أو بتحديد المراحل التي يتقدم فيها الإنسان نحو المدنية أو بشكل آخر ببيان الدورة الكبرى التي تمر عليها كل المجتمعات أو للدنيات ومن غير شك فأننا لا تزال نجد تأثير فلسفة التاريخ ظاهر في تفسير التغير الاجتماعي الحديث .

#### التغير والتقدم .

المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو ، انه في حالة دائمة من الحركة . والتعديل الذي يتم في طبيعته يضمنون ببناء الجماعات والنظم ، وفي العلاقات بين الناس والجماعات والنظم خلال تتابع الزمن يكون

ميدان الدراسة في التغير الاجتماعي : ولذلك يجب أن نفكر في هذا التغير على أنه عملية اضطرابية مستمرة . وهذا لا يعني أن درجة التغير الاجتماعي واحدة دائما ، فقد نلاحظ من دراستنا لتتابع الوقائع التاريخية أن هناك فترات من التاريخ تميزت ببطء التغير الاجتماعي . ولكن مقارنة التغيرات البيولوجية والجيولوجية بالتغير الاجتماعي يكشف عن السرعة الهائلة التي يحدث بها التغير في المجتمع :

ولا يجب هنا أن نخاطب بين فكرة التغير الاجتماعي Social Change وبين فكرة التقدم الاجتماعي Social Progress . فالفكرة الأولى في جوهرها تشير إلى البحث عن المبادئ التي تحكم الذبذبات الاجتماعية . ولذلك فالتغير الاجتماعي يقوم على تحليل موضوعي لأسباب هذه الذبذبات واتجاهاتها : ومن ناحية أخرى يتضمن « التقدم الاجتماعي » مدخلا معياريا قيما للحكم على الأحداث الاجتماعية ، ولذلك يهتم التقدم الاجتماعي بالبحث عن « مجتمع أفضل » بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع « أو بمعنى آخر يحل التقدم الاجتماعي في مضمونه الأساسي « ما ينبغي أن يكون » بينما يشير التغير الاجتماعي إلى « ما هو موجود وما سيوجد »

وترجع فكرة التقدم إلى أقدم أنواع التفكير الانساني . وقد كان لوكريتيوس Lucretius أول من استخدم هذه الكلمة في حوالي ٦٠ ق.م . ولكن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث إلا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . فقد ذهب كل من فرنسيس بيكون وروبنه ديكارت إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدما لا حدود له عن طريق مجهوداته الإدارية .

وأول محاولة لإقامة نظرية عن التقدم بصورة متكاملة كانت على يد فونتيل Fontenelle (١٦٥٧-١٧٥٧) و تقوم نظريته على أن استمرار تجمع المعرفة العلمية يهيئ السبيل أمام التقدم المستمر للإنسان . وقد تبع فونتيل كتاب كثير من أمثال آي دى سان بيير Abbi de Saint-Pierre وخاصة في كتابه عن « ملاحظات عن التقدم المستمر للبشر » الذي قال فيه « ان المدينة وقلوبت



فإنها تتحرك بصنعة مستمرة نحو السعادة القصوى لكل سكان الأرض، كذلك أكد تيرجو Turgot في فرنسا، أن تطور التاريخ والمدنية مسألة تجمع وتراكم، وأن كل تقدم ثقافي يعجل في درجة التقدم. والتقدم التاريخي عند تيرجو مستمر ومرتبط عليا، ذلك لأن كل العصور مرتبط أحدها بالآخر بسلسلة من الأسباب والنتائج التي توحد الوضع المعاصر للعالم بالأوضاع التي مرت عليه من قبل. وقد تابع كوندرسيه Condoreet تيرجو فزعم أن كل مرحلة تاريخية عبارة عن خطوة محددة نحو التكامل الأعلى لمجتمع الفردوس.

وقد أصبحت فكرة التقدم في القرن التاسع عشر المحرك الأول للمفكرين الذين كتبوا عن المجتمع وخاصة في السنين القليلة التي سبقت مولد علم الاجتماع، فان سيمون مثلاً كان يبشر بالعصر الذهبي القادم ويقول: «إن العصر الذهبي ليس وراءنا ولكنه أمامنا». «إن أطفالنا سيصلون يوماً إلى هذا العصر، وعلينا أن نعهد الطريق لهم» وقد سار أوجيست كومت وراء سان سيمون عندما أخرج قانون المراحل الثلاث التي تصور مراحل التقدم العقلي والاجتماعي عند الإنسان. هذا وقد اختلطت فكرة هيربرت سبنسر عن التقدم بفكرته عن التطور، ولذلك جاءت نظريته عن التقدم الاجتماعي متوازية ومنسجمة مع نظرية التطور الكوني والبيولوجي وكان سبنسر يعتقد أن التطور الاجتماعي جزء من عملية اضطرابية طبيعية خالصة تحدث خلال العالم المكون، وتشتمل على حركة تتجه من البسيط إلى المركب ومن التجانس إلى الالتجانس في ضوء عملية مزدوجة مع التكامل والتفكك.

وعندما تطورت مناقشة نظرية التقدم في العصر الحاضر [تجهت] اتجاهين :  
الأول انطوى على إحياء للنظرية الدورية في التاريخ على يد كل من شبنجلر في كتابه عن « تنهوع الغرب » وسوروكن في كتابه عن « الديناميات الاجتماعية

والثقافية «والثاني، انطوى على طرح اصطلاح التقدم الاجتماعى كلية وإحلال اصطلاح التغير الاجتماعى محله . ولعل وليام أوجبرن Ogburn الذى يمثل أكثر المثيبين للنظرية التكنولوجية فى التغير الاجتماعى ، هو المسئول عن انتشار الاصطلاح الجديد عندما نشر كتابه عن « التغير الاجتماعى » لأول مرة عام ١٩٢٢ . وأكثر اهتمام أوجبرن ينصب على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعى . وهو لا ينكر أثر العوامل البثوية والطبيعية والبيولوجية فى تغير المجتمع ، ولكنه يشعر أن هذه العوامل ليس لها التأثير الذى للعوامل الثقافية أو الاختراعات فى إحداث التغيرات الاجتماعية .

وبيعنى أوجبرن بالاختراع خلق أو اكتشاف عنصر أو سمة ثقافية جديدة . ويظهر الاختراع من تركيب جديد العناصر الثقافية الموجودة فعلا . ويحدث التغير الاجتماعى عند أذخال أو تبني المجتمع لهذا العنصر الجديد . ويعتقد أوجبرن أن الحاجة ، والقاعدة الثقافية ، والقدرة العقلية ، والراث ، عناصر أربعة ضرورية لا بد من وجودها ليتمكن للاختراع أن يظهر . ولهذا فإن أصل الاختراعات ونموها وتأثيراتها مسائل متصلة أشد الاتصالات بالتغير الاجتماعى . فالأنماط المختلفة للاختراعات تؤدي الى تأثيرات اجتماعية متمايزة والاختراعات الكبرى الذى إذا قبلها المجتمع تؤدي الى تأثيرات كبرى ، كما أن الاختراعات الصغرى تؤدي الى نتائج قليلة الأهمية . وفى العصر التكنولوجى الذى نعيش فيه تفسر وطأة الاختراعات الآلية والإستعداد المباشر لقبولها التغيرات الأساسية فى حياة الإنسان أكثر مما تفسره اختراعات الإنسان الاجتماعية والإيديولوجية . .

ويعتقد أوجبرن أن نظريته فى التغير الاجتماعى لا تقارن بالنظريات الدورية فى التغير الثقافى والاجتماعى . فالاختراعات التى لها خاصية التجمع والتراكم تؤدي الى النمو الثقافى المتقدم ولا تؤدى الى تصور التغير على أنه تقدم وتراجع كما يتصور الذين يؤيدون النظريات الدورية .

ويعتبر سوروكن وشبنجلر وتوينبي من أنصار النظريات القومية ذات المدى الواسع التي يفسرونها بها الدبذبات الكبرى في الثقافة والمجتمع . فقد درس سوروكن في كتابه المشار اليه الثقافتين الاغريقية والرومانية من عام ١٩٠٠ ق.م الى وقتنا هذا مع اشارات مختصرة الى الثقافات المصرية والعربية والهندية والصينية والبابلية وقد وجد ان كل هذه الثقافات مرتبطة ارتباطاً منطقياً بمعنى معين كما أنها مرتبطة ارتباطاً وظيفياً علياً . وهو يعنى بذلك أن أجزاء أي ثقافة معينة تناسب بعضها الآخر بطريقة مطومة، مفهومه كما أن كل جزء من الثقافة يميل إلى أن يكون له تأثير سببي على كل جزء آخر وذلك مثل تأثير الفلسفة على الفن ، والفن على القانون . والقانون على السياسة وهكذا . ويبنى سوروكن المراحل الثقافية والاجتماعية على ثلاث نماذج سيكولوجية هي الفكرية والحسية والمثالية التي سبق أن عرضنا لها .

أما توينبي فإنه يحلل في كتابه « دراسة التاريخ » ٢١ مدنية ، ويقول إن تاريخ أي أمة معينة مثل إنجلترا يفهم على أنه جزء متكامل من التاريخ الكلي للمدنية الغربية . فالأمم كأجزاء لا تكون وحدات تاريخية لأن هذه خاصية المدنية وحدها ، ذلك لأن كل مجموعة من الأمم تكون جسماً واحداً من المدنية ، وتتطور في التاريخ على هذا الأساس فتتمو وتزدهر وقد تنهار أيضاً معاً . وحيوية أي مدنية وحياتها نتيجة لاستجابة التوسى الداخلية الروحية والتاريخية في المدنية إلى التحدى الذى يواجهها من الطبيعة أولاً ومن البشر بعد ذلك ، فإذا تغلبت المدنية على معوقات الطبيعة ، توقف نموها . بعد ذلك على قادتها العظام الذين يردد ظهورهم ليأرسلوا تأثيراتهم البناءة عليها . ولكن إذا كانت هناك أقلية خلاقة في المدينة فإنها تبدأ في التمرش .

وهكذا نرى كيف تغيرت النظرة خلال تطور التفكير الإنسانى من النظر الى التقدم الاجتماعى الى دراسة التنهـر وما ترتب عليه من اتجاهات ، وكيف انتظمت دراسات التنهـر ووجهت على أساس فهم معين لتطور التاريخ والحوادث الإنسانية وفى هذا الصدد يفضل سبروت Sprout أن يصنف نظريات التنهـر الى نظريات بعيدة المدى كالنظريات السابقة ، وإلى نظريات قصيرة المدى تعالج موضوع التنهـر بالنسبة لمجتمعات محدودة أو أنماط معينة فيها ، أو ظواهر بعينها .

## الفصل الثاني

### دراسة التغير الاجتماعي

كان فهم التغير الاجتماعي ولا يزال يمثل جانباً مميزاً للإنسان . فقد بحث كل ركن من أركان العالم بحثاً عن تفسير مقنع أو منقطع فوجد مثل هذا التفسير تارة في أراء الآلة وتارة أخرى في ضخامة وتعقد العالم الطبيعي أو في الأسرار التي تكثف عقلة وجهه ذاته أو في العالم الاجتماعي الذي يشاؤك فيه بقدر . وعلى الرغم مما لدى الإنسان الحديث من علم وتكنولوجيا فإنه لازال يواجه بالموضوعات القديمة التي لم يجب عليها الجواب النهائي مثل : لماذا وكيف يتغير المجتمع ؟ ما اتجاه المجتمع الذي يسير فيه ولماذا ؟ ونحن هنا حين نعرض لإتجاهات التغير الاجتماعي المختلفة إنما نحاول أن نجيب على هذه الأسئلة . ولنتهم لماذا كانت هذه الأسئلة صعبة بالنسبة لعلماء الاجتماع الحديثين ينبغي أن نلقى نظرة مبدئية حول مسألة الملاحظة التي يجب اجراءؤها للاتقاط المتغيرة للمجتمع محل الدراسة .

أولاً : التغير الاجتماعي والنظرية الاجتماعية : (١) يشير التغير الاجتماعي الى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان ومن أجل هذا وعلى ضوء التعريف السابق يواجه دارسي التغير الاجتماعي عدة صعوبات في تحديد النمط المتغير / وأول هذه الصعوبات ما تعلق بوضعه هو لأن الذي يلاحظ المجتمع مثل الذي يلاحظ العالم الطبيعي يقف دائماً في وضع نسبي من حيث الزمان والمكان . فما يراه غالباً ليس إلا جزءاً صغيراً من الإطار الكبير الذي يحوي جميع الحقائق التي

يرى بعضها ولذلك تكون تسجيلاته الحقائق موثوقا بها بالإضافة الى المدى الذى استطاع به أن يختار هيئة ممثلة من المجتمع . ومثال ذلك أن أغلب نظريات التغير الإجتماعى عبارة عن تصورات وأفكار مستمدة من العالم الغربى كما أن الدارسين انفسهم نتاج لتفكير العالم الغربى وثقافته .

مبروثانى هذه الصعوبات ما تعلق بالزمان لأن الزمن يعد يمكن أن يتخذ الدارس أو يوقمه فى الخطأ ومثال ذلك : ما تعريف « الزمن الطويل » ، « والسريع » ومثل هذه الأفكار الخاصة بطول الزمن أو سرعته غالبا ما تظهر امام دارسى التغير باستمرارهم وعندما نقول العصر الحديث هو عصر التغير الإجتماعى السريع فان هذا القول يشير الى أن مجموعة كبيرة من العلاقات الإجتماعية - فى الزمن الجارى - يمكن أن تلاحظ على انها تتغير بسرعة خصوصا إذا قورنت بمجموعة أخرى من العلاقات استطاع الدارس ان يسجل مرعتها النسبية فى التغير المختلفة عن سرعة المجموعة الأولى . أن ظواهر التغير الاجتماعى يمكن أن تحدث فى لحظة واحدة ويمكن فى نفس الوقت ان تستغرق تاريخ الإنسان الثقافى بأسره . ولكن الذى يجب أن نؤكدته أن علماء الاجتماع اهتموا اهتماما بالغا بمسألة التغير الاجتماعى دون أن يغلوا فى نفس الوقت الابعاد الزمنية .

مروثالث هذه الصعوبات ما تعلق بالصندوق والقياس - ذلك أن ما يراه الملاحظ يتوقف فى بعض نواحيه على الوضع الذى يلاحظ منه وفى بعض نواحيه الاخرى على الافكار التى تسيطر أو تواجه اتجاهاته الذهنية ولذلك نجد للباحث الاجتماعى صعوبة كبرى فى تنظيم ملاحظاته وتصنيفها ووضعها فى القوالب المناسبة حتى لا تتدخل احكامه الشخصية فى الحقائق التى يجمعها أو فى تفسيره لها فلا يجب ان يسي اذا كان البحث فى المجتمع الذى ينتمى اليه هو نفسه نتاج حى له . ونسلك يجب أن يلاحظ بوضوح الأشياء التى يفضل هو نفسه ان تبقى دون تغيير والأشياء التى يفضل هو نفسه أن تتغير وهكذا

كانت المعرفة بما هي الأجزاء التي تتغير من المجتمع والسرعة التي تتغير بها تتوقف على مدى تمثيل العينة وضبط العامل الزمنى وموضوعية الملاحظ .

(٧) تحديد انماط التغير الاجتماعى يتضمن قدرة على الفصل بين العلاقات الاجتماعية المتغيرة وبين العلاقات الجامدة أو التي تتغير ببساطة شديد وليس معنى هذا أن بالمجتمع أجزاء لا تتغير وأجزاء تتغير بل الفرض من ذلك تحديد العلاقات من حيث قابلية بعضها للتغير السريع وعدم قابلية البعض الآخر لمثل هذا التغير . فالفكرة الأساسية الآن أن كل شيء فى المجتمع يتغير / ولذلك يمكن أن نترك المجتمع كموازن دينامى من العلاقات المتغيرة قوهى فى كل يوم تختلف عن اليوم السابق وهكذا . هنا ينبغي أن نميز بين التغير الثقافي، والتغير الاجتماعى .

الثقافة تعنى التراث الاجتماعى أى كل ما خلفه شعب معين أو حفظه ويشمل هذا وسائلهم الفنية وعاداتهم ونسقهم التكنولوجى ونظمهم الاجتماعية والفن والأفكار والأسلحة . والصور الثقافية هى فى الغالب صور مرت على تاريخ طويل وتبدل نوعا من الصلابة والاستمرار . وربما أحداث الشهور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى تغيرات كبرى فى العلاقات الاجتماعية ولكن الثقافة قد تبقى دون أن تتغير إلا قليلا

وهناك من التغيرات الاجتماعية ما يمكن ملاحظتها فوراً مثل ظهور طبقة مختارة أو تنهد الطبقات الاجتماعية أو موت عدد من السكان أو إبادتهم الأمر الذى يوجب على الباحث تسجيله بدقة ولكنه ينبغي أن يسجل فى نفس الوقت العلاقات الاجتماعية أو الشؤون الأخرى التى أظهرت نوعاً من الثبات . وهناك عدة عوامل فى المجتمع تزدى إلى درجة عالية من الثبات . وأول هذه العوامل دوام حاجات الإنسان البيولوجية وثانى هذه العوامل ما تعلق بالخواص الاجتماعية مثل الرغبة فى الارتباط والتميز والقبول . فالتناسق فى

كل مكان نجعلوا من رغباتهم نظماً اجتماعية مثل تلك التي تعبر عن البحث عن الطعام واشباع الحاجة الجنسية والحاجة الى الرفقة والرغبة في العبادة والتقديس كل هذا الى جانب الحاجة الى اللعب . كما أن البيئة قد تبقى لعدة مئات من السنين ثابتة غير متغيرة . وكل هذه الظروف تمثل مسائل لها من الدوام ما ما يجعل عالم الاجتماع يهتم بها كل الاهتمام . ومن واجباته الأولى أن يحدد الارتباطات العلمية في العلاقات الاجتماعية المتغيرة وإذا كانت هذه العلاقات في حالة تغير سريع فإن مهمته تصبح ضخمة وصعبة في نفس الوقت ولا يتخفف من الصعوبات التي تقف أمامه إلا أن بعض أنماط العلاقات الاجتماعية تبقى ثابتة نسبياً . وينبغي أن تشير هنا إلى أن كثيراً من نظريات التغير الاجتماعي استحدثت أصولها من الفلسفة الاجتماعية ومن النظر الى المجتمع ككل مترابط الاجزاء ومن ثم كان تغير المجتمع فكرة يمكن أن تطبق على نطاق واسع لتشمل الإنسانية بأسرها . لكن الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير أخذت تميل إلى الأخذ في الاعتبار بأصول البحث الاجتماعي وما تقتضيه من النظر في أجزاء محددة من المجتمع لإدراك التغير فيها، ولهذا فإن الباحث في التغير الاجتماعي يجد نوعين من النظريات . النظريات بعيدة المدى والنظريات قصيرة المدى على نحو ما سنشير اليه فيما بعد :

(٣) هناك — بصفة عامة — نوعان من العمليات الإطرازية مستمرتان في النسق الاجتماعي . العمليات التي تحفظ أو تميل إلى حفظ بناء النسق والعمليات التي تميل إلى تغييره . والأمثلة على النوع الأول من العمليات : التثنية الاجتماعية والضبط الاجتماعي والحظ الفاصل بين مثل هذه العمليات وعمليات التغير ليس واضحاً ومثال ذلك أن الآباء في المجتمع الذي يكون في حالة نموه وأثناء تنشئتهم لأطفالهم يعلمونهم بطريقة هادئة قيماً وأنماطاً من السلوك تنبع في أغلب الأحيان الى البناء المستقبلي للمجتمع أكثر من اتجاهها نحو



بنائه للحالي - أو على الأقل لا يعلم الآباء أبنائهم كل شيء تعلمونه هم من أبنائهم وفي هذه الحالة ينقل الآباء الثقافة أو يحفظونها ولكنهم في نفس الوقت يعملون على إعادة تشكيل النسق الاجتماعي وعلى أن عمليات التغير من حيث التعريف تغير النسق الاجتماعي إلا أنها يمكن أيضا أن تساعد في الحفاظ عليه . ذلك أنه في مواجهة بعض الظروف الجديدة قد يحتاج النسق الاجتماعي إلى تكيف بنائه إلى حد ما ليتمكن من البقاء بمرفأ للتغير في بناء النسق قد يمكنه من الاحتفاظ بتكاملية كمنسق متميز لأنه إذا احتفظ بنفس البناء لمدة طويلة جدا فقد يفقد تكاملية كمنسق كلية : ومن أجل هذا كان أول واجب علينا أن نشعر بمزيد من الاهتمام بقدر ما نستطيع ، ماذا نعني « بالتغير الاجتماعي » .

ثانيا : أنواع التغير الاجتماعي : كل نسق اجتماعي يغير طوال الوقت :

وهذا يتأتى على الأقل من أعضاء يتقدمون في السن وبالتالي يمرون على تغيرات فيسيولوجية يؤثر بعضها على قيامهم بأدوارهم : ولكن للتغيرات التي ترجع إلى التقدم في السن قد لا تكون غاية في الأهمية في المدى القصير وإنما يحدث أن تكون هناك تغيرات أخرى قصيرة المدى مستمرة دائما / ومثال ذلك أنه في عملية التفاعل يؤثر أعضاء النسق في اتجاهات بعضهم الآخر بما في ذلك توقعاتهم المتبادلة . وإذا كان النسق الاجتماعي فرعاً من نسق أكبر فإن أعضاءه يتأثرون من حيث إمكانياتهم واتجاهاتهم عن طريق مشاركتهم في أنساق اجتماعية غير نسقهم الأصلي :

وبغض النظر عن مثل هذا التفسير المستمر فإننا غالباً ما نميل إلى الإشارة إلى النسق الاجتماعي على أنه ثابت نسبياً بمعنى أنه غير متغير . ومثل هذه الأحكام تعني أننا ننظر إلى بعض التغيرات على أنها أكثر أهمية من البعض الآخر كما أنه لأسباب متعددة نعمل تغيرات معينة أهملاً تماماً وسوف

نعرض قيا بعد أنواع التغير الاجتماعي والمضامين التي تنبع فيها أهميتها .  
وقبل أن نحصى في تحليلنا يتبين أن نحدد مفهومنا لبناء الاجتماعى في  
قطعتين : الأولى أن البناء شيء ثابت نسبيا الى نقطة أو قسائط ذات أهمية  
خاصة : ومثال ذلك أن الأم تسلك ازاء طفلها سلوكا يختلف من يوم لآخر  
ومع ذلك تحافظ على نوع من العلاقة بالنسبة للطفل فهي تستمر في حايته  
وتوجيهه وتشجيمه والعناية به . وإذا تفاضينا عن الاختلافات الصغرى في  
الطريقة التي تقوم بها بهذه الأنواع من النشاط يمكن أن نقول أن دورها  
كأم يبقى ثابتا تماما . وهذا جزء من بناء العلاقة والثانية أننا نربط البناء  
بالوظائف ومثال ذلك أنه في العائلة ( وهى نسق اجتماعى ) يكون لدور الأم  
وظائف مثل تنشئة الأطفال والإحفاظ بالإنسجام والحفليات . ومن أجل  
هذا نقول أن التغير الاجتماعى عبارة عن تغير فى بناء النسق الاجتماعى  
أى يتغير هذا الذى كان ثابتا أو غير متغير نسبيا . وفوق هذا فان أكثر  
التغيرات أهمية من بين التغيرات البنائية ماله نتائج على طريقة تأدية النسق  
لوظائفه . وعلى الأخص من حيث بلوغه لأهدافه بكفاءة .

إذن فالـتغير الاجتماعى يعنى التغير فى البناء الاجتماعى . وسنحاول فيما  
يلى أن نعرض للتغيرات التي نعتبرها تغيرات بنائية .

١- - التغير فى القيم الإجتماعية : أكثر التغيرات البنائية أهمية التغير فى  
المستويات الشاملة التي نطلق عليها اسم القيم والقيم التي نعالجها هنا هى القيم  
التي تؤثر بطريقة مباشرة مضمون الأدوار الإجتماعية والتفاعل الاجتماعى  
ولتقريب الفكرة من الأذهان سنضرب مثلا يدور حول الانتقال من النمط  
الاقطاعى للمجتمع الى النمط التجارى الصناعى . لأن التغيرات التي تكون في  
هذا الانتقال لا تحدث خلال فترة وجيزة من الزمان بل تستغرق أجيالا  
بأكملها المفهوم المجتمع من النمط الأول كان الفرسان ورجال الدين يمثلون  
قمة المجتمع والقيم السائدة ترتبط بأخلاقيات هاتين الطبقتين ولذلك فان

الوظائف الاقتصادية على الرغم من أهميتها لضرورتها لم تكن تحظى بالتقدير الكبير . ولذلك كان المشتغلون بها في مرتبة أقل . والعكس في المجتمع من النمط الثاني فالإنتاج الإقتصادي يمثل المقام الأول والإشتغال به يعتبر أمرا يفاخر به المرء ولذلك كان القادة في هذا الميدان يحصلون على مراكز سامية

٢ - تغير النظام ونعني به التغير في البناءات المحددة مثل صون التنظيم والأدوار ومضمون الدور . فالتغير من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية أمثلة للتغيرات التي تحدث في بعض أنظمة المجتمع قليلة نسبياً إلا أن انتشارها بعد ذلك يؤدي إلى تغيرات هامة في البناء الاجتماعي بأسره ومثال ذلك أن الانتقال من نظام التعدد إلى الوحدانية في الزواج لم يحدث مرة واحدة بل ظهر في بعض العائلات ثم انتشر بعد ذلك حتى أصبح النظام الأخير هو السائد وأصبحت العائلات التي لا زالت تأخذ بنظام التعدد تعتبر شاذة أو منحرفة :

٣ - التغير في مراكز الأشخاص . قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ذلك أنه خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها لأن الناس يتقدمون في السن ويحاولون على المعاش أو يموتون ولعل أهمية مثل هذه التغيرات تختلف ومع ذلك فانه من المهم أن نذكر الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة لأنهم يحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث في المجتمع . وبعبارة أخرى قد لا يكون في تعاقب الأشخاص تغير بنائي في حد ذاته ولكنه قد يسبب في أحداث تغير دئالي في ظل ظروف معينة . وما قلنا عن تغير الأشخاص يمكن أن يطبق على التغير في قرااتهم واتجاهاتهم . فانه لا يؤدي إلى تغير دئالي ولكنه قد يكون سبباً مباشراً فيه .

٤- العوامل العلمية في التغير : لازال موضوع العلية الاجتماعية من أهم الموضوعات الذى يشغل علماء الاجتماع وخاصة عند التمرس للدراسة التغير الاجتماعى . فقد جرت عادة بعض الباحثين على إيراد بعض العوامل ، باعتبارها صاحبة الكلمة الفاصلة فى أحداث التغير ، ومن دراسة مقارنة لأكثر العوامل ترددا فى تفسير التغير تبين أنها يمكن تقسم الى عوامل جغرافية وبيولوجية وثقافية . كذلك إذا استعرضنا النظرية الاجتماعية ، وقفنا على نتيجة هامة ، وهى أن أكثر تفسيرات التغير مالت إلى إبراز عامل واحد على أنه السبب الوحيد فى التغير الاجتماعى ، ومن أجل هذا نطلق على هذا الاتجاه الاحتمية . فى تفسير التغير . وسبب هذه التسمية أن العامل الذى يز كسبب للتغير ينظر إليه على أنه يتطوى على صفة تعمل بناء على قوانين خاصة به ، ومستقلة فى نفس الوقت عن جميع العوامل الأخرى بما فيها إرادة الإنسان ورغباته : ومن المناسب هنا أن نعرض لصور الاحتمية ، المتطرفة وفروعها المختلفة .

١- الاحتمية الجغرافية ، التى تشرح طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فى ضوء اصطلاحات المناخ والتربة والحفائق الجغرافية الأخرى ويتفرع عن الاحتمية الجغرافية الاحتمية الفيزيائية التى تشرح الظواهر الاجتماعية فى ضوء اصطلاحات القوى الفيزيائية مثل النجوم والكهرباء والبقع الشمسية والغباب القربى وهكذا .

٢- الاحتمية البيولوجية ، التى ترجع الاختلافات الثقافية بين الجماعات إلى الاختلافات الوراثية فى الذكاء والقدرات والإمكانات . ومثال ذلك القول بأن الدم العائلى يحدد طابع الإنسان . ويتفرع عن الاحتمية البيولوجية الاحتمية العنصرية التى ترد الاختلافات بين الجماعات إلى اختلافهم فى الأصل والسلالة والاحتمية الميكولوجية التى تشرح الحقيقة الاجتماعية فى ضوء موضوعات مثل الترائز والدوافع والمزاج والقدرات . كما يمكن إخراج المارونية

الاجتماعية الى الحتمية البيولوجية أيضا . حين تفسر الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة المعركة الدائمة في سبيل البقاء . والبقاء للأصلح ؛  
٣ - الحتمية الثقافية ، التي تزعم أن المجتمع نتاج اجتماعي أخرجه أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد والعرف والنظم الاجتماعية التي تكون القاعدة الثقافية التي تبقى مع التغير ويتخرج عن الحتمية الثقافية الحتمية الاقتصادية التي تزعم أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد طابع المجتمع وهو الذي يغير النظام الاجتماعي والحتمية التكنولوجية التي ترى أن المجتمع نتاج العمليات التكنولوجية وهكذا (١) .

ولكن عوامل للتغير ينظر إليها الآن في ضوء فكرة العلاقة الوظيفية التي تنظر إلى أحد العوامل على أنه في بعض الأحيان باعتباره « متغيرا مستقلا » وفي أحيان أخرى « متغيرا معتمدا » ، وذلك على أساس الظواهر التي يؤثر فيها ، أو على أساس تأثيره نفسه بظواهر أخرى . وبهذه الصورة تبرز العلة النسبية لجميع العوامل في تفسير التغير .

٥ التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والتفاعل : عندما نشير إلى التغير الاجتماعي فاننا نعني التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي . أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمتغيرة . ولذا يكون التغير الاجتماعي جزءا من موضوع أوسع هو التغير الثقافي / Cultural Change والتغير الأخرى يشمل كل التغيرات التي تحدث في كل فرع من فروع الثقافة بما في ذلك الفن والعلم والتكنولوجيا والفلسفة ... الخ وهذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في صور وقواعد التنظيم الاجتماعي .

---

(1) Allen, F. and Others, Technology and Social Change, N.y, 1957,

إذن ، موضوع التنفـر الثقافي أوسع من موضوع التنفـر الإجتماعى ، ولكن اهتمامنا يتركز فى علم الإجتماع حول الموضوع الضيق ، ولذلك لن نهتم بمسائل معينة مثل تطور الأصوات فى اللغة ، أو تاريخ الصور الفنية أو تطور الأساليب الموسيقية أو نمو النظرية الرياضية . وطبيعى أننا يجب أن نفهم دائما ، أن كل أجزاء الثقافة ترتبط بطريقة ما بالنظام الاجتماعى ، ولكن يجب أن نفهم فى نفس الوقت أن بعض التغيرات التى قد تحدث فى بعض فروع الثقافة لا نستطيع أن نلاحظ تأثيرها فى النسق الاجتماعى . ولهذا نهتم - من الناحية السوسولوجية - بالتنفـر الثقافى إلى المدى الذى ندرسه فيه تأثيره فى التنظيم الاجتماعى ، أى أننا لا نهتم به متفصلا عن التنفـر الاجتماعى . فى الفيزياء الذرية لا ينظر إلى قضيب من حديد على أنه خامس ، بل إن البروتونات والإلكترونات فيه تكون فى حالة من النشاط الدائم . ولكن شكل القضيب يظل ثابتاً نسبياً . ويتغير فقط إذا أذيب أو كسر أو التوى أو علاه الصدا وهكذا . وكذلك يكون الأفراد فى المجتمع دائمى التفاعل ومع ذلك يظل البناء الذى يتحكم فى الزمان . ولذلك يجب ألا نخلط بين النشاط وبين تغيرات البناء التى تكون وحدها « التنفـر الاجتماعى » (١) . وهناك من غير شك صلة بين التفاعل الاجتماعى والتنفـر الاجتماعى ، ذلك أن التغير ذاته يتم من خلال التفاعل . فقد حدث النمو فى تنظيم العمل نتيجة لظواهر التوتر فى التفاعل . بين أصحاب العمل والعمال فى النظام القديم ومعنى آخر يكون التفاعل ممكناً لأن هناك بناء ، ويكون التغير ممكناً لأن هناك تفاعلا . وربما يكون التمييز بين التفاعل والتغير مسألة أولية أو بديهية . ولكن الأمر عند التطبيق لا يكون واضحاً ومثال ذلك

---

(1) Davis, k., Human Society. N.Y., 1949., pp. 622-624

أن نضع الظاهرة التي أطلق عليها فريدو باريتو «دورة الخاصة» . فقد ظهر من تحليل باريتو نفسه أنه كان يعرض هذه الظاهرة وهو يتصور أنه يناقش التفسير الاجتماعي ، ولكن إذا ظلت الظروف التي تؤدي الى هذه الدورة واحدة ، فلن يكون هناك تغير ، بل يكون هناك مجرد دورة اجتماعية ولكن اذا كان في احلال طبقة من الخاصة محل طبقة أخرى تغييرا في البناء الاجتماعي فان هذا لا يمكن اعتباره تغييرا اجتماعيا على الرغم من أن هذا الاحلال قد يتخذ شكل الدورة *الم*

## الفصل الثالث

### النظريات الأساسية في التغير الاجتماعي

يعنى علماء الاجتماع اليوم بدراسة موضوع التغير الاجتماعي في المجتمعات المتحضرة . وقد اتخذت مناهجهم في الدراسة اتجاهات عديدة منذ أن كتب وليام أوبرن W. Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعي Social Change لأول مرة عام ١٩٢٢ : وكانت طريقتة في الدراسة ، والموضوعات التي درسها تمثل موقفا علميا جديدا في دراسة هذه الظاهرة ، خصوصا بعد أن درج علماء الطليعة في علم الاجتماع ومن سبقهم من الفلاسفة الاجتماعيين - وعلى الأخص كارى Carey وأوجست Augusto Comte - على رسم الخطوط العامة التي سارت فيها الانسانية في تطورها ، وكان الاتجاه الغالب أن يكون اقتضاؤهم التطور في حلقات متتابعة ، لكل حلقة خصائص معينة في الفكر والعمل ، أو اتجاهها عاما له صفات خاصة ، وتتابع الدراسات بعد ذلك في ضوء التقدم الذي تم في مناهج الدراسات السوسولوجية : ولكن الاتجاه الغالب على دراسات التغير كان ولا يزال ينصب على المجتمعات المتقدمة ، الأمر الذي جعل التكنولوجيا والإختراع المكان الأول في عوالم التغير الاجتماعي الحديث . وبالتالي لم يكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه :

وعندما يتصلى الباحث للدراسة التغير على أى مستوى من درجات الاجتماع الإنسانى - البدائي أو القروي ، أو المتحضر يواجه بمدة صعوبات لابد أن يتخذ منها قبل أن يعد خطة البحث ، وذلك حتى تتكامل أجزاء الإطار النظرى الذى ينتهى به في الدراسة ومن هذه الصعوبات :



١ - أن هناك عدة فروق بين اصطلاح التغير الاجتماعي باعتباره تنغيرا في المجتمع واصطلاح التغير الثقافي باعتباره تنغيرا في الثقافة. وتستند هذه الفروق إلى الفارقة التي يراها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين الثقافة والمجتمع، وتؤدي هذه الصعوبة إلى صعوبة أخرى تتصل بالمنهج مباشرة . فإن الدراسات التي أجريت على موضوعات التغير الثقافي أو الاجتماعي كانت تتجه في أغلبها إلى محاولة الوصول إلى نظريات بعيدة المدى تنطبق على المجتمع الإنساني بأسره ، وعلى هذا الأساس اختلفت طريقة من قاموا بها في النظر إلى العوامل والعمليات والإتجاهات وطرق التفسير عامة : واختلافهم هذا لا يتصل بدراسة موضوعات التغير وحدها ، وإنما يتصل بأفكارهم الأساسية في النظر إلى المجتمع وطريقة دراسته . وأن ظروف المجتمعات الحديثة والقروية والبدائية المختلفة تفرض تدبلا في الحطط والموضوعات التي يمكن على أساسها دراسة التغير في كل منها . وتزداد هذه الصعوبة وضوحا نظراً لقلّة الدراسات من هذا النوع التي أجريت على المجتمعين القروي والبدائي خاصة .

٢ - أما فيما يختص بالصعوبة الأولى وهي الاختلاف بين التغير الثقافي والتغير الاجتماعي فهي تقوم على أساس أن الثقافة في رأى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مثل مكيفر مختلفة عن المجتمع society من حيث أن البناء الاجتماعي الذي يكون لب الدراسة في علم الاجتماع له خصائص مختلفة عن الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجتماعي لا تلوم لإكسبات زمني فقط time sequence كما يرى مكيفر (ماكيفر وييج، ١٦، ص ٥١١) أو أنها تلوم بعض النظر عن مظاهر النشاط الزمنية الزائلة التي يقوم بها الأفراد كما يرى ليفانز بريتشارد Evans Pritchard (ليفانز بريتشارد، ص ٨٠ - ١٠) ومع أن ليفانز بريتشارد يقول إن موضوع دراسة الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الثقافة والمجتمع معا ، إلا أنه يقرر أن دراسة البناء الاجتماعي لا مد أن تأتي أولاً ويعلم

أن التميز بين الثقافة والمجتمع لا يبلو جليا واضحا لأن الأنثروبولوجي يتناول في وصفه الواقع أو السلوك الظاهر الشخصي الذي يحوى الأثنين معا . ولهذا كانت مشكلة التمييز هذه في رأيه من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيدا ( إيفانز ريتشارد ٨ ، ص ١٠ - ٣٠ ) . لكن الثقافة تقوم وتنتقل عبر الأجيال كتنتاج product بجميع تفاصيلها . ولهذا تكون دراسة التغير الثقافي أدق وأسهل بكثير من دراسة التغير الإجتماعي ، لأن البناء الإجتماعي لا يمكن وضعه في متحف حتي يمكن الرجوع اليه وفحصه بينما يمكن ذلك بالنسبة للثقافة :

ويرى مكيفر ، الذي يمثل اتجاهها معنا في النظر الى الثقافة منفصلة عن المجتمع ، أن دراسة التغير الإجتماعي إنما تنصب أساسا على بحث العلاقات الإجتماعية التي تكون متوازنا متغيرا منفصلا عن الثقافة التي تجسم نفسها في المنتجات الباقية للمجتمع تتغير علاقاته الإجتماعية باستمرار ( ما كيفر وييج ، ١٦ ، ص ٥١١ ) :

٣ - ولكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون الى هذا الموضوع من زاوية أخرى، مثل أجيرون . فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هي الخاصية الكبرى للإنسان ، ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة تقع على هذا الأساس فسلما يعرف أجيرون الثقافة بترج بين الثقافة والمجتمع في مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتقة فقط على المنتجات المادية التي تبقى للمجتمعات المتغيرة ، ويكون المجتمع عبارة عن العلاقات الإجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي منها اختلقت النظرة الى مفهوم العلاقة أو البناء وقد بني أجيرون فكرته على أساس المخرج بين تعريف تيلور Tylor للثقافة على أنها : ذلك الكل المعقد الذي يشمل على المعرفة ، والعتيقة ، والدين ، والاخلاق ، والقانون ، والمادة \* والإمكانات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع ، وبين تعريف هرفيلد Rodfield للثقافة على أنها المجموعة المنظمة من 'أفهام' والتقليدية التي تظهر في الفن

والحرف ، والتي عز طريق دواها خلال التقاليد تميز الجماعة الانسانية (أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ١٥ - ١٦ ) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادي وغير مادي ، ففي العائلة مثلا تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي ، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الوجدانية عبارة عن الجانب اللامادي ، والجانبان لا يمكن فصلهما عليا أو لغرض الدراسة لأنهما يكونان نظام العائلة ، وهكذا إذا امتد بحثنا الى أى مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ( أجبرن ونيمكوف ، ص ٢٤ - ٢٥ ) . وبالتالي كانت دراسة التغير الاجتماعي شاملة للتأثيرين المادية وغير المادية من الثقافة ( أجبرن ، ١٩ ، ص ٥٠٧ - ٥٢٤ ) وكان هذا الفصل بين هاتين التأثيريتين أساس نظريته عن التخلف الثقافي cultural Lag التي ضمنها كتابه عن التغير الاجتماعي ( أجبرن ، ٢٠ ، ص ٢٠٠ - ٢٠٣ ) .

ولا يقبل هذه القسمة - خصوصا في دراسات التغير - كثيرون مثل سوروكين ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ ) ويقبلها اخرون مثل مالمينوفسكي ( مالمينوفسكي ، ١٧٠ ، ص ١ ) . فالتغير الثقافي عنده هو العملية التي يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالي أى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ولهذا يواجه التغير الثقافي دراسة العمليات التي تعدل من النظم الاجتماعية المستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلع التي يقوم عليه اقتصاده الاجتماعي ولكن هذا لا يعني أن الباحثين في التغير - كما سرى بعد - يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية في المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجتماعية التي بقيامها على نحو معين يكون البناء الاجتماعي مرعا لوجهات في الدراسات المتزامنة *synchronic* إلا أنه في الدراسات

التغيرية *diachronic* لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المادى وغير المادى مرتبطان أشد الارتباط . ومن الضروري أن يبحث عن تأثير أحدهما في الآخر خصوصا إذا كنا نبحث عن عوامل التغير ونتائج عملياته المختلفة . كما أنه من الصعوبة يمكن أن نفرّد عوامل خاصة بالتغير في الجانب المادى وعوامل أخرى خاصة بالتغير في الجانب اللامادى مضلل وغير على خصوصا وأن من التغيرات في الجانب المادى ما فرضته مطالب اجتماعية بحثة ولم يكن راجعا لتجمع *accumulation* في الجانب المادى الذى يؤدي الى مزيد من الاختراعات . وسوف يبدو هذا الترابط واضحا بين العائلة والثقافة المادية والحياة الاقتصادية في الموضوع الذى نعالجه في هذه الرسالة .

٤ - وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عند ماكيفر وبين الجانب المادى واللامادى من الثقافة عند أيجرن أن تولّت دراستهما . ومن نماذجهما - للتغير الاجتماعى عامة في المجتمع الانسانى والمتحضر منه خاصة بلون خاص . ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالتيكنولوجيا والاقتصاد تسبق في التغير أى تكون لها مركز القيادة بينما تتخلف المظاهر المادية غير المادية . ولا يختلف عنهم كارل ماركس *Karl Marx* خصوصا وأنه يرى أن درجة النمو التكنولوجى تحكم شكل الانتاج والعلاقات والنظم التى تحكم النسق الاقتصادى وهذه المجموعة من العلاقات بدورها هى صاحبة الكلمة الفاصلة في النظام الاجتماعى بأسره . أو كما يقول ماركس ه إن مجموع هذه العلاقات الخاصة بالانتاج تكون البناء الاقتصادى في المجتمع ، الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى ، فالحياة الاجتماعية للانسانية : أفكاره وحياته الجمالية والروحية و فلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التى ينتقل خلالها عبارة عن انعكاس للنسق الاقتصادى (ماكيفر وييج ١٦ ص ٥٥٩) فكان ماركس يعطى الأولوية للنسق الاقتصادى وهو في رأيه

مادى في جوهره لأنه يعتمد على المحل الأول على أشكال الإنتاج المادية: وكل تغير فيه يؤدي بالضرورة إلى تغير في بنية أجزاء البناء الاجتماعى المعتمدة عليه . وكان أسس بحثه قائما على التخلف القائم بين أشكال الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية الأمر الذى سيؤدى إلى الثورة للتغلب على هذا التخلف وإعادة المجتمع إلى حالة من التوازن بين أجزائه المادية واللامادية . ولذلك تعتبر نظرية ماركس هذه أساس نظريات التخلف الثقافى وأن اختلفت عنها في بعض مظاهرها أو نتائجها .

أما لماذا يكون التغير في الجانب المادى أسرع من التغير في الجانب اللامادى فهذا يرجع إلى أن الاختراعات في الثقافة المادية كثيرة جداً إذا قورنت بالجانب اللامادى من هذه الثقافة . كما أن المواقف التي تقف في سبيل التغير اللامادى أكثر منها في حالة التغير المادى . وقد عدد أجبرن هذه العوائق وحصرها فيما على :

- ١ - هناك ميل في كل ثقافة للبقاء على القديم : وبقاء القديم على هذا النحو عقبة كبرى أمام التغير .
- ٢ - كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم الجهود الإصلاحية وتحطيطها وهذه بلورها تتطلب تكاليفاً كثيرة . ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية في بعض الأحيان عقبة في طريق التغير .
- ٣ - الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه يؤدي إلى رفضه .

٤ - النزعة إلى المحافظة عند كبار السن .

- ٥ - العادات العقلية المستقرة على نحو ما والعقبات الطبيعية في تغيير العادات .
- وإذا انضمت هذه العقبات إلى الاتجاهات المادية للتغير - كالخوف من الجديد لأن كثيراً من الناس يشعرون أنهم لا يعرفون كيف ستكون نتيجة التجربة

ولذا لا يجنون المخاطرة ، وكتهديس الماضي ، والمصالح الخاصة التي قد تضار نتيجة لتغير الأساس الذي قامت عليه - كل ذلك يؤدي إلى مزيج من المواقف أما سهولة التغير اللامادي ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص ٥٢٧-٥٦٠ ) هذا إلى أن من طبيعة الثقافة المادية التجمع accumulation يعكس الحال في الثقافة اللامادية . لذلك تنتشر الماديات على نحو يتخطى حدود المجتمعات ، بينما يظل البناء الاجتماعي مميزا لمكانه المحلي ، ومثال ذلك أن الثقافة المادية في الغرب تغيرت بشكل ملحوظ جدا في السنين الأخيرة . بينما ظلت العائلة والنظام السياسي وبقية اللاماديات على ما كانت عليه منذ مدة طويلة ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٦٨ ) .

• - ويقف دى روبرتى E.Do Roberty في طرف آخر ، فالثقافة عنده تتكون من أربعة أشكال رئيسية من الفكر أو الأنساق : التفكير التحليلي أو العلم ، التفكير التركيبي أو الفلسفة والدين ، التفكير الرمزي أو الفنون الجميلة ، التفكير التطبيقي أو جميع أنواع التكنولوجيا التي تمثل التطبيق العملي للأشكال الثلاثة الأولى . وعند التغير الثقافي ، فإن هذه النظم أو الأنساق الأربعة تتغير ابتداء من العلم ثم الفلسفة أو الدين ثم الفنون الجميلة وأخيرا تتغير التكنولوجيا . ومن حيث إن كل واحدة من هذه الأنساق تقوم على ما قبلها ، فإن التخلف يأخذ نفس النظام ، فالفلسفة تتخلف وراء العلم ، حتي نصل إلى التكنولوجيا التي تتخلف وراء ما قبلها جميعا فإذا تغير العلم مثلا تغيرا أساسيا في مبادئه ومحتوياته فإن الفلسفة والدين تتغيران أيضا ، ويقول دى روبرتى : إنه بدون معرفة الدين والفلسفة المصرية القديمة فإن الفنون الجميلة من الأهرامات حتي النحت لا يمكن فهمها .

ويكاد موقف دى روبرتى أن يكون عكس الاتجاه الأول . فالتكنولوجيا آخر ما يغير ولا بدلتغيرها أن يسبق بتغير في الجوانب اللامادية من الثقافة وهو

في نهاية الأمر يأخذ بفكرة التخلف الثقافي cultural lag ولكن بطريقة مختلفة وكلا الاتجاهين يفترض من حيث عوامل التغير الإجتماعي - نتيجة للتحليل السابق أن هناك عاملا هاما يترتب عليه نتائج في الحيساة الإجتماعية . دى روبرتى ، مثلا ، يعتقد أن تقدم العلم سبب أول cause في كل النتائج effects التي من مظاهرها تنهيد الفلسفة والدين والفنون الجميلة والتكنولوجيا هذا أمر لا يمكن التسامح به لأنه ليس كقناعة أن يكون التغير بالضرورة على هذا النمط فقد تنهيد المبادئ العلمية ولا تنهيد نظرة الناس الى الفلسفة أو الدين : وقد يكون التغير في التكنولوجيا مؤدياً الى تغييرات في الأسس العلمية ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه النظرية تمثل فرعاً من النظريات بعيدة المدى التي تحاول أن تضع نظاماً عاماً للتغير ينطبق على المجتمع الإنساني بأكمله ، وعمليتها لا تختلف في كثير من عن عملية نظريات شينجلر Copestaker وكارى Carey وأوجست كونت Auguste Comte بل إنها تسير في إتجاهها العام . كما أن الدراسات الواقعية للتغير الإجتماعي سواء في المجتمعات الحديثة أو القروية أو البدائية لم تؤيد حتي الآن صديق هذا الإتجاه التغيري لمختلف أجزاء الثقافة الواحدة .

ويفترض أجيرون ومدرسته ومن سبقه أيضاً مثل كوست Coste ، وفيبر Weber ، وكارل ماركس K. Marx أن الجانب المادي من الثقافة أسبق في التغير . ومن ثم فهو عامل أول في كل التغييرات التي تحدث في البناء الاجتماعي بعد ذلك ، على الرغم من أن ماكيفر ، مثلا ، يرى أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل هامة في التغير الاجتماعي . وهي : نظام الطبيعة أو العلمية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيولوجية تحت هذا النظام ؛ والمتفعة وتشمل على الأخص النظام التكنولوجي ثم النظام الثقافي والنظامان الأخيران يمثلان عوامل التغير المتصلة بنشاط الإنسان ( ماكيفر ويبيج ، ١٦ ، ص ٥١٢ - ٥١٨ ) ، فهو إذن يرجع عوامل التغير الى عاملين :

أحدهما دائم constant وهو نظام الطبيعة ، ودوامه يجعله كما سنبين ذلك فيما بعد غير صالح لأن يكون سببا cause في التغير الاجتماعي ، لأنه كان كذلك على مر الزمان . وثانيهما يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوجيا ومع ذلك فإنه تنب عليه نزعاً إبراز العامل التكنولوجي وما يتصل به كسب أول في التغيرات الاجتماعية وما يترتب على ذلك بناء على نظرية أجبرن من تخلف ثقافي .

إلا أن أجبرن يمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوجية هي السبب الأول في كل التغييرات الاجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر العوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها فيقول : إن التكنولوجيا تنهب التغير الاجتماعي ولذلك تكون الاختراعات الميكانيكية عوامل عليا في التغير الاجتماعي ( أجبرن ونيمكوف ، ٨٩ ص ٥٧٧ ) . وينبغي هنا أن نشير إلى أن أجبرن يركز - بخاصة - على أثر التكنولوجيا والاختراعات التي تحدث في مجاها في المجتمعات المتحضرة في ميادين الزراعة والتجارة والسكن والعائلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية . والاختراع لا يقتصر تأثيره في رأيه على ناحية واحدة ، ففي بعض الأحيان يؤدي إلى تأثيرات عديدة تنتشر في كل الاتجاهات ... ويستمر التأثير حتي يمكن تصويده بسلسلة متصلة الحلقات ، ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ص ٥٦٤ - ٥٦٩ ) .

ومع أن سوروكن يفترض على قسمة الثقافة إلى جزئين إلا أنه يقول إنه لو سلبنا جدلاً هذه القسمة لما وجدنا الجزء المادي ينتشر أولاً أو أسرع من غيره ، الأيديولوجي ، ، بل العكس هو الصحيح ، فالعناصر الأيديولوجية تميل إلى الانتشار أولاً ، أسرع وأسهل من العصر المادية لأنه معها كانت مظاهر ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية فلن فكرتها أو معناها لا بد أن تصل أو توصل إلى الآخرين أولاً .



وعندئذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية، والعناصر الثقافية  
أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى آخر أو من شخص إلى شخص فإنها  
لا تتخذ اتجاهها واحداً بل يكون اتجاهها ثانياً غالباً ، من أ إلى ب ،  
ومن ب إلى أ ، أى من المدينة إلى القرية ، ومن القرية إلى المدينة . فالمدينة  
والمناطق الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى المناطق الريفية وتستقبل  
بدورها المادة الخام والمنتجات الزراعية . وفي أثناء التفاعل تنتقل بعض  
العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط أن تنتقل  
الثقافة الأكبر إلى الأصغر دون ما تأثير عليها ( سوركين ، ٢٨ ، ص ٤٨٠ )  
والذى يفسرها ألف سوركين وهو أنه يضغط في كل آرائه على الجوانب  
المعنوية من الثقافة ، وبالتالي يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملاً  
رئيسياً في التغير الاجتماعى ، إلا أنه يؤمن بتساند أجزاء الثقافة وعدم  
إمكان فصلها في عملية التغير ، لأن نسبة التغير في أجزائها لا تنهض سبباً كلياً  
في هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من إبراز عوامل معينة لها الأهمية  
والأهمية وبالتالي يتعين أن يأخذ اتجاه التغير الاجتماعى طابعاً معيناً واحداً .  
ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فإنها عند التغير تتغير ككل أو في معية  
togetherness . ذلك أن أى تغير في 'الأجزاء الأخرى وفي الكل ، كما أن  
التغير في الكل يؤدي إلى تغير في الأجزاء . وكلما كان التكامل كبيراً كلما  
كانت المعية في التغير كبيرة أيضاً ( سوركين ، ٢٧ ، ص ١٤٥ ) وهذا بالتالى  
ينفى فكرة التخلف lag بين أجزاء الثقافة الواحدة . لأن التخلف يفترض  
أساساً حالة معينة كانت الثقافة فيها متوازنة واختل هذا التوازن بفعل عوامل  
التغير الاجتماعى الأمر الذى أدى إلى انفصال بعض الأجزاء هي الأخرى .  
والمواقع أن هذا الانفصال فرضى أو تصورى بحث لأنه إذا أمكن  
قياس التغيرات في الجانب المادى بطريقة كمية فإنه من الصعب أن نطبق مثل  
هذه الطريقة على الجوانب المادية . وبالتالي فإننا تقع في أخطاء متصل بالتقييم .

ولهذا يطلب على ظني أن مسألة التخلف الثقافي تتصل اتصالاً مباشراً بأحكام  
قيمية ولهذا فإنها تخرج عن نطاق البحث العلمي في التنوير الاجتماعي ومرد  
ذلك إلى خطأ في النظرة الأساسية للتنوير في الجانب المادى والجانب اللامادى :  
فلأجبرن مثلاً يرى من خصائص الثقافة المادية التجميع، بمعنى أن الإختراع  
في هذا الميدان لا يظهر فجأة وإنما تستند سلسلة طويلة من التراث الإنساني  
المادى تعرض قبل ظهوره لمحاولات عديدة حتى تم ، منها ما فشل ومنها ما  
نجح . ثم مر على مرحلة تجريبية للتأكد من إمكان استخدامه في الأغراض  
العملية . فإذا كان هذا أمر الإختراع وعناصر التكنولوجيا كلها ، فإنه من  
الخطأ أن نطلب تعديلاً مباشراً بمجرد تغير الجانب المادى في الجانب اللامادى ،  
لأنه يكون بالصورة التي هو عليها مناسباً أى في حالة تكامل مع بقية أجزاء الثقافة  
ويقضى توافقه مع التغيرات الجديدة وقتاً لا يساظر الوقت الذى استغرقه  
الإختراع في الظهور . هو الوقت الذى يستغرق في الاقتناع والتعلم .  
ومع ذلك فإن السرعة التى ترمى على أساسها التغيرات التكنولوجية الآن  
في المجتمعات المنحصرة تقابلها سرعة نسبية من الحياة الاجتماعية في التوافق .  
وهناك من الأمثلة على سرعة تغير الجانب اللامادى من الثقافة بحيث اقتضى  
تغيراً أو تعديلاً في الجانب المادى : وهذا يؤكد أن مسألة التخلف مسألة  
نسبية وبالتالي فإن دراسة التنوير الاجتماعى لا بد أن تستند بتعدد عوامل  
التغير وتساؤلها وانتظامها في سلسلة مترابطة من ناحية وتساند أجزاء الثقافة  
نفسها أيضاً أثناء عملية التغير .

ومهما يكن الأمر فسواء حدثت التغيرات في وقت واحد أم لا ، فإن هذا  
لا يعنى شيئاً بالإضافة الى ترابطها . وذلك لأن مقياس الحدوث في وقت  
واحد نسبي ، لأنه قد يعنى اللحظة نفسها أو خلال دورة طويلة مئات السنين  
وهذا يتوقف على المقياس الذى اختاره الباحث . والحدوث في وقت واحد ليس

والارتباط العلى والزمنى يقتضي أن تؤكد أمرين : الأسباب المختلفة أو المطابقة التي تعمل تحت ظروف مختلفة تتطلب مقادير مختلفة من الزمن لتظهر آثارها وأثار أى تغير منهم فى جزء من الثقافة قد يصل الأجزاء الأخرى أو بعضها بسرعة ، وقد يصل إلى بعضها الأخرى بعد فترة من الزمن . فحالة الكائن الحى مثلا قد تعمل على الإسراع أو التأخير فى نمو المرض ، حتى إن المدة التى يستغرقها السبب ( السل أو السرطان مثلا ) ليصل إلى أقصى أثر الموت ، تختلف باختلاف الكائنات . كما أنه بالنسبة لكائن الواحد، تظهر أجزاء مختلفة ودرجات متفاوتة من المقاومة أو الاستسلام . والأمور كذلك بالنسبة للثقافة فى أجزائها المختلفة . فالتغير فى جزء منها قد يصل إلى الأجزاء الأخرى - ولا بد أن يصل - ولكن فى لحظات مختلفة من الزمان .

لذلك كان أخذ ظاهرة اجتماعية كالثقافة المادية تمثل متغيرا مستقلا وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير، ودراسة العلاقة بينهما أمر يؤدى إلى الخلط لأننا بذلك انتزعنا الظاهرتين من إطارهما العام حيث يمكن فهما على حقيقتيهما وعزلهما بهذه الطريقة - وهذا ينطبق على أى ظاهرتين - نكون بذلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجى إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجهاز الهضمى مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكائن الحى وهما جزءان منه وسوركن

٢١ ص ٦٦٦ - ٦٤٤ .

هذه النظريات سواء منها ما انبعث عن فكرة فلسفية أو نظام منطقي معين كنظرية Do Roberty أو التى قامت على أساس دراسات عامة مثل نظريات أيجرن ومكيفر وسوركن إنما تطور الانحيازات العامة فى دراسة التغير الاجتماعى فى محاولة لتقصي عوامله الرئيسية وعملياته واتجاهاته والنتائج المترتبة على ذلك كله فى الثقافة والمجتمع على السواء . وهى كما سبق تركيز اهتمامها الأول على

المجتمعات المتحضرة والصناعية على وجه خاص: ولم تزل المجتمعات القروية أو البدائية أدنى اهتمام وهذا واضح لأن الطريقة السوسيولوجية تنطبق بالضرورة على المجتمعات الصناعية. وعلى أن هذه النظريات بعيدة المدى long term تصادف من حيث الفكرة عقبات كثيرة - مثل موضوعية الحقائق التي اعتمدت عليها إلى جانب صدق التحليل العلمي - (سبروت، ٢٩، ص ١٧٠ - ١٧١) إلا أنها أفادت من حيث المنهج والموضوع، فمن حيث المنهج وضعت مخططا لدراسة التغير عن طريق البحث عن الأسباب والنتائج مع تقدير أهمية العوامل والنظر إليها نظرة ثوابت وتساند، ومن حيث الموضوع كشفت عن عوامل كبرى للتغير خاصة يمكن اعتبارها فروضا لاختبار صحتها وأثرها في تفسير التغير الاجتماعي على أساس محدود مثل ملاحظتها في أجزاء متعددة من الحياة الاجتماعية في تأثرها بظروف محددة (سبروت، ٢٩، ١٧١، خصوصا وأن الاتجاهات العلمية الآن لم تجنب شرح أى عملية جارية في الواقع المادى - كعمليات التغير - على نطاق واسع، بل ينبغي أن نأخذ عينات أو نماذج أو ما يمكن أن يسمى بالثقن المغلقة closed systems لتتمكن من تفسير التغيرات فيها بطريقة محددة وواضحة (زنانيكى، ٣١، ١٧ - ١٨).

وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي العام جملة حقائق نسرشد بها في دراسة محددة وهي:

١ - أن التغير الاجتماعي حقيقة متزامنة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات من الزاوية إلا من حيث الدرجة فقط.

٢ - أن التقدم التكنولوجى - وتعدد وسائل الاتصال الحديثة - أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حدة - وفي المجتمع الإنسانى عامة.

٣ - أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة،

وأنه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخلية في المجتمع محل الدراسة وعوامل خارجية .

٤ - أن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار في كل المجتمعات، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه .

٥ - أن عمليات اختلاف التوازن واعادته - كالهدم والبناء في الكائن الحي - تتم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المتت، لما من الوضوح والآثار ما لم يكن لها من قبل .

ثالثا - فعوامل التغير ونتائجها كما صورها علماء مثل سوروكين وما كيفر وأجبرن وغيرهم أنها تطبق بالضرورة على مجتمعات لها من الاتساع وتعدد الظروف التي تعيش فيها ما يسمح بدراسات لها هذه الصفة العمومية : ويعني آخر فالعوامل والنتائج تمثل بطبيعة الحال اتجاهها عاما لا ينطبق على حالات متعددة محددة ، فقد يبدو أثر العوامل التكنولوجية واضحا في مدينة كبيرة مثل شيكاغو ونيويورك ولندن ومسكو حتي ان الباحث يمكن أن يعمم فيقول ان التكنولوجيا هي العامل المسيطر على التغير في الثقافة المادية وغير المادية لأنه يفرض على كل أجزاء الحياة الاجتماعية أن تتوافق مع كل اختراع يتم في هذا الميدان ، ولذلك كان البحث في التكنولوجيا وينشأ عنها في المجال الاجتماعي من صراع أو توافق من أهم الباحث التي يعني بها علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة وكانت الباعث الأول التي دعت أوجيرن الى صياغة نظريته في التخلف الثقافي التي أثارت - ولا تزال تثير حتي اليوم - المناقشات في الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية . ولهذا كان البحث في التكنولوجيا والاختراعات التي تتم في حدودها في المباحث التي تميز البحث الدو-يولوجي على مستوى حضري على وجه الخصوص . كذلك كان الاهتمام بالتكنولوجيا يمثل الاتجاه

الكمي quantitative في الدراسات السريولوجية لأن التغير في هذه الناحية وآثاره يمكن قياسه وعده بسهولة أكثر من التغير الذي يرجع إلى عوامل يصعب تطبيق للنهج الكمي عليها ، لأن هذا النوع من الثقافة المادية من طبيعته التجمع والدوام بحيث يمكن أن يظل ميدانا للدراسة الموضوعية الكمية باستمرار (١) .

كذلك يمكن أن تظهر اثر العوامل البيولوجية والجغرافية في هذه المجتمعات الكبيرة نفسها نظرا لانتساع رقعتها ونماذج السكان فيها الأمر الذي يمكن منه البحث في أثر المناطق الجغرافية المختلفة وتوزيع السكان وانقسامهم إلى طبقات أو فئات مختلفة في عمليات التغير الاجتماعي :

---

(١) يرى اجبرن نتيجة لاقتناعه بالدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في حياة الإنسان الحديثة أن تفسير التغير الثقافي لا بد أن يتم في ضوء التكنولوجيا وما تفرضه على الحياة الاجتماعية من تعديلات . ولهذا كان التفسير قائما على أساس البحث عن الاختراعات وما يسببها من وضع معين للثقافة المادية ، والبحث عن الطرق والمادى الذى تجمع على أساسه عناصر الثقافة المختلفة ، لأن هذا التجمع في حد ذاته يؤدي إلى كثرة الاختراعات التى تناسب تناسباً طردياً مع عمليات التجمع هذه وتتبع انتشار هذه الاختراعات من منطقة إلى أخرى وتقدير سرعة هذا الانتشار عن طريق المواصلات ووسائل الاتصال وأخيراً ملاحظة التوافقات التى تتم في المجال الاجتماعى مع تغير التكنولوجيا خصوصاً في ميادين الحكومة والاقتصاد والمالعة والترفيه ( اجبرن ونيمكوف ، ١٩٠١ ، ٢٧٧ - ٢٩١ )

## الفصل الرابع

### الاتصال الثقافي والتغير الاجتماعي في مجتمعات محددة

بحث التغير الاجتماعي في منطقة قروية أو في مجتمع بدائي يختلف كثيراً عن بحثه في مجتمع كبير أو في مجتمع انتشرت فيه الصناعة . فبغض النظر عن زيادة السكان وما قد يكون لها من اثار على الحياة الاجتماعية ، فان بحث العوامل البيولوجية كالإنتخاب الطبيعي والتغيرات الهامة في مضمون السكان والتغيرات القومية أو الإنحرافات ( ماكيفر وبيج ، ١٦، ص ١٣ : ٧٠-٥ ) لا مناسبة له لأن هذين النوعين من الحياة الاجتماعية لا تظهر فيهما هذه العوامل . وبالتالي فان الإهتمام بها في دراسة التغير الاجتماعي لا داعي لها مطلقاً ، إلا في أحوال خاصة يمكن أن نجد فيها أثراً لعوامل من هذا النوع .

ومعنى هذا أنه إذا كان البحث متعلقاً بقرية هي مجتمع جزئي وثقافة جزئية وتتأثر بما يتأثر به المجتمع الكلي والثقافة الكلية ، أو كان البحث في مجتمع بدائي منزول ومستقل ومكتف بذاته ولا يتأثر إلا بطريقة مباشرة كالإتصال الثقافي cultural contact بالمستعمرين الأوروبيين ، فمن الواجب أن ننظر إلى الموضوع نظرة منهجية مختلفة . ففي المجتمع القروي لا يلعب النظرة إلى العوامل العامة التي تؤثر في المجتمع ككل والنسائج التي ترتب عليها ثم ملاحظة هذه العوامل في انتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيها . وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف باختلاف نماذج القرى . فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيدة التي تكون في شبه عزلة عن طرق المواصلات أو القرب من المدينة . أما في المجتمع البدائي فان الإهتمام ينصب أساساً على الطريقة التي يتصل بها هذا المجتمع

بالمستعمرين الذين يمثلون ثقافة من نوع مختلف والطريقة التي يتصل بها المستعمرون بدورهم بهذا المجتمع . أى أن الإهتمام يتركز على طريقة التفاعل ودرجته بين الثقافتين البدائية والأوربية والآثار المترتبة على ذلك ولهذا كان العامل الأول في التغير الاجتماعى كما صوره الأنثروبولوجيون في الشعوب البدائية هو الإتصال الثقافى ( دهرسكو فنتس ، ١١ ، ص ١٠-١٤ ) .

ومع ذلك فالإتصال الثقافى سواء كان عن طريق الأوربيين في المجتمعات البدائية أو عن طريق المدينة في المجتمعات القروية فانه عامل هام في التغير الإجتماعى في كليهما . وفى هذا الصدد يكون التغير الثقافى الناتج عن الإتصال شاملا لعمليات *acculturation* والإنتشار كما أشار إلى ذلك ردفيلد ولنتن R. Linton وهرسكو فنتس Hershkovits ( مالىنوفسكى ١٧ ص ٧١١ ) . الأخذ بالخصائص الحضرية هي كل الظواهر التي تنتج عندما يدخل مجموعة من الأفراد لهم ثقافات مختلفة فى صلات مباشرة أو مستمرة وما يترتب على ذلك من تغيرات فى الأنماط الثقافية الأصلية للمجموعتين أو لواحدة منهما . وهكذا يميز بين الأخذ بالخصائص الحضرية وبين التغير الثقافى لأن الأول عبارة عن ناحية واحدة من الثاقى أى التغير الثقافى يتضمن الأخذ بالخصائص الحضرية بالضرورة ، والتمثيل أى هضم العناصر الجديدة على أى نحو مرحلة بين مراحل الأخذ بالخصائص الحضرية شأنه فى ذلك شأن الإنتشار *diffusion* . وهكذا يكون التغير الثقافى شاملا لعمليات الأخذ بالخصائص الحضرية والتمثيل والإنتشار . على أنه يمكن النظر إلى الإنتشار باعتباره ذلك المظهر من التغير الثقافى الذى يشمل انتقال الوسائل القيسية والاتجاهات والأفكار ووجهات النظر من شعب الى آخر بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعة وبغض النظر اذا كان الاتصال مؤقتا أو دائما .



١ - وعلى هذا يكون التغير الثقافي عن طريق الإتصال اما فرديا أو جماعيا واما مؤقتا أو دائما . وبالتالي تكثر عملياته المختلفة تتجه اتجاهات عامة أو خاصة بحسب الاحوال وعلى أساس طريقة الإتصال . وهذا يفترض بالضرورة وجود أفراد أو جماعات في منطقة واحدة من ثقافتين مختلفتين ، الامر الذي يؤدي الى سهولة عمليات النقل الثقافي ولا يتعين بالضرورة أن يكون الإنتقال من الثقافة الاصل الى الثقافة الاقل قد يكون الانتقال في الاتجاهين . أى أن سمات الثقافة الاصلية تنقل الى الثقافة البدائية كما تنتقل بعض سمات الاصلية الى الاصل ( سوروكين ٢٨ ، ص ٦٦٦ - ٥٦ ) . ولا يعنى هذا مطلقا أن الثقافتين على درجة واحدة من القوة . وهذا ينطبق على طريقة الاتصال بين القرية والمدينة ونتائجه خصوصا في الوقت الذي يعيش فيه في المدينة أفراد من القرى نشأوا أولا نشأة ريفية :

٢ - وعلى الرغم من أن مالمينو فسكى يتفق مع رديفيلو لتن وهرسكوفيتش في تعريف التغير الثقافي وفي أهميته وفي أنه عامل دائم في مدنية الإنسان الا أنه يرفض استخدام كلمة الانحياز بالحضارة acculturation خصوصا اذا كانت تعنى أن التغير الذى يتم على أساسها يمكن أن يكون على أساس فردى أو جماعى ، وهذا لا يتفق مع فكرة الثقافة فى أنها systems نمطا من السمات traits أو مركبات منها . ولذلك فالتغير الثقافي عنده تغير فى وحدات units وفى أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال ، ولهذا فان الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال هو عملية اعادة وتنظيم على أساس جديدة كلية ( مالمينو فسكى ، ص ١٧ - ٧ ) ولكن اذا دققنا فى الامر خصوصا فى دراسات التغير فى مجتمعات محددة نجد ان ذلك قد أدى الى مجتمع ديمقراطى وهو نوع جديد من الثقافة السائدة فى مجتمعه

وبصفة عامة لا نجد اختلافات ذات بال بين الأفراد في هذه الناحية ، ولهذا إذا كان التغير يتم على مستوى فردى أو جمعى فإن النتيجة واحدة لأن سمات الفرد لن تتغير منفصلة عن تغير الجماعة أو النسق الذى يمثل نوعا من أنواع النشاط الثقافى والإجتماعى . كما أن عمليات التغير نفسها لا تأخذ طريقها فجأة وإنما تمر على مراحل من الصراع والتوافق يكون الفرد والجماعة ككل غير منفصلين تماما فى كل مرحلة منها . ولهذا كان الاختلاف بين ردفيلد ، مثلا وبين مالىنوفسكى اختلافا فى مفهوم الفرد ومفهوم الجماعة وقد يكون الاختلاف له ما يبرره فى المجتمعات الحديثة ، ولكنه فى مثل هذه المجتمعات الصغيرة تضيق شقة الخلاف كثيرا . كما أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من السمات خصوصا فى المجتمعات الصغيرة محاولة لإعطاء كل ثقافة صيغة عامة كما فعلت روث بنديكت R<sup>o</sup> Benedict فى دراستها لأنماط الثقافة (بندكت ، ٤) وذلك بحسب الاتجاه السائد المميز للحياة الاجتماعية فيها والذى ينصب أساسا على القيم الأساسية فى سلوك الأفراد . وهذه النظرة لا تتغافل على أن الثقافة كوحدة لها علة وجوه ، ولكن ترابط هذه الوجوه على نحو معين هو الذى يعين اتجاه السمة أو السمات الرئيسية التى تغلب على اتجاهها العام . أو النظر إلى الثقافة كما يرى مالىنوفسكى على أنها مكونة من وحدات أو نسق تتغير كل منها متخذة صورة جديدة ذات وظائف جديدة فقد يعنى ذلك أن تغيرها لا يكون فى اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف فى التغير ، فبعضها يتغير كلية والبعض الآخر يظل محظا ببعض العناصر القديمة التى لا تزال تحتفظ بحيويتها وتؤثر فى الحياة الاجتماعية ( مالىنوفسكى ، ١٧ ص ٢٧-٢٢ ) ومن هنا كان الخلاف بين مالىنوفسكى وغيره ينصب جوهره على أن وحدات الثقافة لها وظائف functions وليست سمات traits والتغير يكون فى الوظيفة لا فى السمة . والفرق بين الوظيفة وبين السمة هو وضع الاختلاف .

٣ - وسواء كان التغير في الوطينة أو السمة فالثابت أنه عملية اطرادية process وهو بذلك يتضمن معنى الاستمرار continuity . والعملية بهذا الفهم عبارة عن تغير مستمر يحدث بطريقة محددة خلال تأثير القوى أو العوامل الموجودة من قبل في هذا الموقف situation . وعلى ذلك يمكن أن نتحدث عن العمليات التي تؤدي إلى تغير في جماعة معينة أى الصورة التي تكسب علاقات الجماعة طابعا خاصا ، وفي دراسة التغير عن طريق العمليات نلاحظ سلسلة من التغيرات من حالة معينة إلى حالة أخرى : وبذلك يمكننا أن نلاحظ التغير الذي يطرأ على وظيفة معينة لتتسق ما خلال فترات مختلفة من الزمان، كما يمكن أن نلاحظ بنفس الدرجة مثل هذه التغيرات على السمات والطوايع التي يمر عليها النسق نفسه خلال الفترات نفسها وهذا لا يكون هناك اختلاف في النظرة . وليس في استخدام كلمة العملية - كما قد يفهم من معناها الأدبي - أى اشارة للكيفية quality بين المرحلتين أو الفترتين أو الاتجاه الذي تسير اليه ، وكل ما نغنيه بالعملية هنا الطريقة التدريجية التي تسير فيها من مرحلة إلى أخرى (ماكينغروبج ١٦ ، ص ٥٢١ - ٥٢٢) . واستخدام فكرة العملية على هذا النحو لا ينفي ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعي والوظيفة . فالعملية والوظيفة والبناء مراحل ثلاث لفكرة واحدة يمكن استخدامها في تفسير الحياة الاجتماعية وإذا فهمنا الوظيفة على أنها نتيجة العلاقة المتبادلة بين البناء والعملية فانه يمكن تطبيقها في دراسة اللوام في أشكال الحياة الاجتماعية وكذلك في عمليات التغير فيها ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٢ ) ومن هنا كانت التغيرات التي تحدث في العمليات مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في الوظائف طالما انها مرتبطة ارتباطا منطقيا .

٤ - ويتضح مما سبق أن دراسات التغير في المجتمعات البدائية اقتصرت على نوع واحد من عمليات التغير وهو التمدل الذي ثم أو لا زال في الطريق في الحياة

الاجتماعية تحت تأثير غزو الأوربيين . وبذلك كان الاتصال الثقافي هو العامل الأول في احداث هذه التغيرات أى أن المجتمعات البدائية على هذا الأساس تنغير في المرحلة الأولى بفعل عوامل خارجية . فقد كانت قبل الغزو الأوربي في حالة من التوازن والتوافق اقتضتها عزلتها النفسية واستقلالها واكتفاءها الذاتي ، وكل تغير أساسي يعتبر انحرافا عن حالة التوازن الأصلية تؤدي بالضرورة إلى تعديلات مقصودة . ولهذا اعتبر الأنثروبولوجيون حالة هذه المجتمعات البدائية قبل الغزو الأوربي نقطة الصفر zero point متوازنة أو ثابتة static نوعا بحيث يمكن اعتبارها الحالة التي كانت سائدة لفترة غير محددة من الزمان ، والتغير الحقيقي الذي حدث هو الذي أخذ في الظهور نتيجة للاتصال الثقافي بثقافات جد مختلفة . ولهذا كان من الممكن دراسة التغير على أساس المقارنة بين الأوضاع القديمة المتوارثة وبين الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد صور راد كليف براون Radcliffe Brown إمكان ذلك ، لأنه يبين مجموعة من الناس قد يظل نمودج واحد من الحياة الاجتماعية هو نفسه تقريبا على مدى فترة معينة ولكن في مدى كاف من الزمن تمر الحياة الاجتماعية بتغيرات أو تعديلات ، وعلى ذلك فإنه بينما يمكن أن ننظر لحوادث الحياة الاجتماعية كمكونة لعمامة ، فافه فوق هذا وذاك عملية التغير في الحياة الاجتماعية وفي وصف متزامن synchronic تقدم تقريرا عن الحياة الاجتماعية كما هو موجود في وقت معين مجردا ما أمكن ذلك من التغيرات التي قد تكون جارية في مظاهره ، وفي وصف التغير diachronic من ناحية أخرى تقدم تقريرا مثل هذه التغيرات في مدى فترة معينة . ( راد كليف براون ، ص ٢١ ، ص ٤ ) .

ولكن الاقتصار على تناول التغير الثقافي في ضوء الاتصال الثقافي وحده كما جرت عادة الأنثروبولوجيين أخيرا ، يؤدي إلى عدم تمام فهم عمليات التغير التي تحدث في المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأنه وإن كان هذا الاتصال

هو الباعث الرئيسي في التغير الا أنه بعد ذلك لا يظل كذلك ، فالتغيرات الاجتماعية سلسلة متصلة الحلقات وعن طريق التفاعل بين الثقافة البدائية والثقافة الأوروبية يمكن أن تنشأ ظروف جديدة تؤدي الى مزيد من التغير داخل المجتمعات البدائية نفسها ، خصصنا وأن المجتمع البدائي لا يظل في حالة سلبية مطلقة ازاء التأثيرات الأوروبية . ولذلك كانت دراسة التغير على أساس الاتصال الثقافي وحده أمر يؤدي الى صعوبات متعددة من حيث المنهج والموضوع معا ( راد كليف برلوث ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ) .

٥ - حقيقة ان دور الاتصال الثقافي في التغير على جانب كبير من الأهمية سواء في المجتمع البدائي أو القرية ولكن قصر عمليات التغير عليه يحاف للحقيقة العلمية . فان للظاهرة الواحدة أكثر من سبب واحد كما أن هذه الأسباب بدورها مترابطة بحيث لا يمكن أن تفصلها ولو لغرض الدراسة فمثلا قد يكون في استقرار البدائيين في مكان أو قيامهم بأعمال جديدة معينة من التأثير على حياتهم الاجتماعية بحيث لا يمكن أن نرجع كل تغير الى عامل واحد . وفي القرية أيضا لا يمكن أن نرجع مظاهر التغير فيها الى أثر المدينة وحدها . وقد يكون صحيحا في حالة القرية والمجتمع البدائي أن نقول ان المدينة أو الاتصال الثقافي كانا نقطة البدء في التغير ، ويظل كل منهما عاملا في هذا التغير طالما كانت لها آثار واضحة . وكان من الممكن أن نربط التغيرات عليهما ، الا أن التفاعل الداخلي بين مختلف النسق الاجتماعية يؤدي بدوره الى تنهات قد تكون أبعد أثرا من أثر العوامل الخارجية . بحيث يكفى أن تتبع سلسلة من العملية لا تتصل مباشرة بالخارج ومع ذلك فانه من الصعب في البحث عن الأسباب - في دراسات للتغير الاجتماعي - أن تفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية والخارجية ، وذلك لصعوبة تتبع أثر كل فئة منها على حدة وتعيين تغيرات يقال انها راجعة لعوامل في الداخل، وتغيرات

يمكن نسبتها الى آثار من الخارج. فعمليات التغير في المجتمع الواحد متداخلة منتشرة في كل الاجزاء وأن تكن بنسب متفاوتة الا أنها حقيقة واقعة لا يمكن أن تنسب الى مجموعة من العوامل دون غيرها . ولهذا فان مالتوفسكى في نسبه التغير الى عاملين : الثقافي الداخلي ويؤدي الى ماسماة بالتطور المستقل ، والخارجي في صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي ، ( مالتوفسكى ، ١٧ ص ١ ) نسبة غير صحيحة الا من الناحية التصنيفية البحتة ، لا توجد مجتمعات في حقيقة الأمر تتغير من الداخل فقط أو من الخارج فقط ، والعوامل الكبرى للتغير : البيئة الطبيعية ، والظروف البيولوجية ، والنظام التكنولوجي والنظام الثقافي ، وأن كانت فصلت لفرض التصنيف إلا أنها أيضا يمكن قسمتها الى عوامل خارجيه وداخلية ( ماكيفر وييج ، ١٦ ، ص ١٣-١٠١٧ ) ومع ذلك فلا يمكن لأحدهما على حدة أن يصلح أساسا لتفسير التغيرات مهما كان نوعها . فالسليم أنها مترابطة وإن اختلفت آثارها من حيث أن الأهمية والمدى الذي يمكن أن تذهب اليه في سرعة عمليات التغير أو في اتجاهها . ولذلك كان أهم ما وجه الى أجبرن ومدرسته أنه يعطى أهمية كبرى لعامل واحد وهو التكنولوجيا في أثرها على المجتمعات المتحضرة ، وهذا ينطبق أيضا على الاتصال الثقافي كعامل أول أو وحيد في التغير في المجتمعات البدائية .

٦- ونتيجة لذلك لا يلزم نتيجة للاتصال الثقافي في المجتمعات البدائية أو القروية أن يكون هناك حتمية في دخول عناصر معينة في الطبيعة دون العناصر الأخرى وأعني بذلك أن تدخل العناصر المادية أو لائم تليها في الدخول العناصر الامادية . فليست هناك قاعدة ضرورية لعمليات النقل أو الانتشار الثقافي . وهذا موقف مخالف لأجبرن حين يقول وعندما تبدأ الثقافة الثابتة ( المتوازنة أو المتوافقة ) في التغير لا يكون هناك اتفاق في جميع اجزائها في التغير في نفس الوقت ، والتغير في بعض

الأجزاء بصورة أسرع - الثقافة المادية - من الأجزاء الأخرى يؤدي الى الاختلال ويزداد الاختلال كلما كانت اجزاء الثقافة مرتبطة من قبل بشدة والاختلاف الذي قد يكون بين جزئين مرتبطين من الثقافة المتغيرة في درجات السرعة غير المتساوية يمكن تفسيره بأنه تخلف lag بالنسبة للجزء الذي يتغير بدرجة أقل ، لأن هذا يعني أن أحد الأجزاء يتخلف وراء الآخر ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩٠ ، ص ٥٩٢ ) .

وبفرض أجبرن هنا أن العناصر التي تتغير أولا هي العناصر المادية ولذلك فعند الاتصال الثقافي أو عن طريق تأثير المدينة تدخل العناصر المادية أولا وتتخلف وراءها العناصر اللامادية وهذا يؤدي الى الاختلال . وإذا سلمنا جدلا بحتمية أسبقية الانتشار للعناصر المادية فإن ذلك لا يعني حدوث اختلال بالضرورة لأن هذه العناصر لا تتجمع فجأة وإنما تكون بالتدريج ، وقد يكون تواردها أسرع من التوافقات الاجتماعية ، إلا أن فكرة الاختلال أو التخلف تحمل عند أجبرن معنى الاضطراب وهذا ما لا يحدث في واقع الأمر . كذلك يكون إمكان قياس العناصر المادية وعدها بسهولة أكثر من العناصر غير المادية من الأساليب التي تجعل البعض يتوهم ضالة التوافق أو السرعة فيها ، مع أن أجبرن نفسه يقول إن الاختراع وهو اب التقدم التكنولوجي عنده لا يقتصر على الناحية المادية بل إنه يمتد إلى الناحية اللامادية الأمر الذي يجعل الجانب المادي يتوافق ويتعدل نتيجة للحاجات الاجتماعية الجديدة ، كذلك إذا كان الاختراع نتيجة للأساس الثقافي القوي . من المادة الخام والمعرفة ، والقدرة العقلية . والحاجة الاجتماعية ( لتدريج ، ١٥ ، ص ٥٠٧ . فان التقدم التكنولوجي يصبح في نهاية الأمر معبرا عن حاجات الجماعة المتزايدة وبالتالي لا يكون هناك محل لنكرة التخلف أو الاختلال ،

وما يثبت عليه من انتشار العناصر المادية أولا ، ولو كانت السابقة مع ذلك فلانها أسرع بطبيعتها ولأنها تعبر عن حاجات الجماعة المباشرة :

وهنا ينبغي أن نلاحظ أن انتشار العناصر المادية قد يكون جبريا خصوصا في المجتمعات البدائية وقد يتربط عليه نتائج بعيدة المدى قد تصل الى درجة التصدع في الكيان الاجتماعى ، وقد يكون اختيارا كما هو الحال في المجتمع القروى - في مجتمعنا - فلا تنتشر العناصر المادية للثقافة الا بقدر الحاجة اليها ، ويدخل في الاختيار عنصر للمقارنة بين القديم والجديد في مدى وفائه بالأغراض المطلوبة بأقل التكاليف ، لهذا فان التوافق الذى يتم في القرية لكل عنصر مادي جديد يكون سريعا لا يؤدى الى أى أنواع الاختلال بعيد المدى :

٧ - هذا وينبغي أن نميز في نمو الثقافة للمادية بين نوعين : النمو الكمى والنمو الكيفى ( سوروكين ، ٢٨ ص ، ٤٧٩ ) . فالأول يعنى زيادة في العناصر المادية دون تحسن ملموس في كیفيتها أى أن الزيادة تكون كما لا كیفيا . والثانى يعنى زيادة في قدرة العناصر على تحقيق أیدولوجيتها أى الوفاء بالأغراض المنوطة بها . ولذلك قد ينتشر استخدام الراديو في القرية دون أن يحقق منه ، اذا اقتصر القرويون على سماع اذاعات معينة كالقرآن والأغاني ، دون الاحاديث والتوجيهات . وقد ينتشر استخدام المواقد البترولية دون تعديل في شكل المنزل القديم القائم على تخصيص مكان معين للكانون - لطهى الطعام كذلك قد ينتشر استخدام السيارة والقطار في تنقلات القرويين دون تغيير في شكل الملابس لتساعدهم على سهولة الحركة بالنسبة لوسائل المواصلات الجديدة . ومعنى ذلك أن الانتشار الكمى لا يقتضي بالضرورة تعديلا كیفيا مساويا وعدم الارتباط هذا بين الكم والكيف في العناصر المادية هو الذى يؤدى الى عدم الاختلال أما اذا



ارتبط النمو الكمي بالضرورة بالنمو الكيفي لانطواء العناصر المادية على هذا الارتباط وظل القرويون مثلا على حالتهم السابقة فقد يكون للتخلف في هذه الحالة وجود ، ونلاحظ أنه في المجتمع القروي يرتبط النمو الكمي للعناصر المادية بالمستوى الاقتصادي والتقليد ، أما النمو الكيفي فانه يرتبط بزيادة الانتشار الثقافي العام :

### الانتشار الثقافي

ويلزم الآن مزيد من الإيضاح فيما يتصل بفكرة الاتصال الثقافي cultural contact التي تعتبر الباعث الأول في المجتمعات البدائية لسلسلة التغيرات التي تحدث في الحياة الاجتماعية والثقافية :

١ - ففي المجتمعات الصناعية يكون هناك ارتباط بين التكنولوجيا والانساق الثقافية بحيث أن كل تغيير في أحدهما يؤدي إلى تغيير في الأخرى . ولكن اذا حدث انتشار للتكنولوجيا من أحد هذه المجتمعات الى مجتمع آخر ، فلا يلزم أن أن تتغير الانساق الثقافية في المجتمع الآخر في صور موازية للتغير في المجتمع الاول ولذلك فقد يكون لليابان وأمريكا وروسيا قد يكون لهم نظام التكنولوجيا نفسه ويكون لكل نظرة خاصة للحياة ، فالثقافة في وجه منها تقييم evaluation وفي الوجه الآخر تعبير expression والتقييم يتغير بتغير التجربة إذا أدت إلى إشباع الحاجات أو العكس . وكل عصر له قيمة ، بل أنه في المجتمع الواحد نجد اختلافا كبيرا في الاهتمامات أو المصالح الثقافية ( ماكيفروبيج ، ١٦ ، ص ٥١٧ - ٥١٨ ) :

ويلاحظ أن التكنولوجيا والنسق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير في الدرجة الأولى من الداخل لوجود المادة الخام والمعرفة اللازمة الى جانب القدرة العقلية اللازمة للاختراع والحاجة الاجتماعية التي تؤدي الى مزيد من التقدم في هذا الميدان :

ولهذا يكون الانتشار الثقافي بالنسبة لهذه المجتمعات إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا . ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار في المجتمعات الأقل وهي المجتمعات القروية والبدائية . ونحن نعمم هذا القول على كل المجتمع الصناعي على الرغم من انطوائه على وحدات اجتماعية تتأثر بالتكنولوجيا والنسق الثقافي في المدينة ويكون مركزها في التغير مائلا إلى حد كبير لمركز القرية في المجتمع غير الصناعي حين تتأثر بالمدينة .

والذي دعانا إلى هذا القول الاختلافات الواضحة بين الحياة القروية فيها وفي المجتمعات الأخرى التي لم تتقدم الصناعة فيها إلى درجة تؤثر في الانتاج الزراعي والتنظيم القروي بصفة عامة ، فأمريكا في مرحلة الاستعمار تختلف تماما عن أمريكا الصناعية اليوم ، وأهم ما نلاحظه عليها أن القرية أصبحت غير مهمة ولم تعد العائلة تقوم بالأدوار التي كانت تقوم بها من قبل ( أجبرون نيمكوف ، ١٩ ص ٥٨٧ - ٥٩٠ ) . أي أن الحياة القروية أصبحت ثانوية لا تقوم في وحداتها الأساسية على القرية وأنا تقوم على المزرعة التي تكاد تأخذ بكل أسباب الحياة الحضرية في المدينة ولهذا كانت دراسة الحياة الريفية في مجتمع صناعي كالمجتمع الأمريكي مختلفة إلى درجة كبيرة عن دراستها في أنواع أخرى من المجتمعات كالمجتمع الريفي في مجتمعنا ( لوميس وييجل ، ١٤ ) .

فالانتشار الثقافي بالنسبة للمجتمع الصناعي . من طبيعة مختلفة عن الانتشار في المجتمعات الأخرى - فهو إما إنتشار من هذا المجتمع إلى الخارج - أي المجتمعات الأخرى . أو انتشار من مراكز الصناعة والفكر إلى الأجزاء الأخرى في المجتمع نفسه . فهو إذن لا يكون انتشارا نتيجة لتقابل ثقافتين مختلفتين .

٢ - يؤكد الأمر بالنسبة للمجتمع البدائي يكون في الطرف الآخر . فالانتشار الثقافي من حيث هو اصطلاح وضع خصيصا لصور الآثار التي ترتب على تقابل الثقافة الأوروبية بالثقافة البدائية وكل منها مختلف تماما عن الآخر ، وليشعر

العمليات التي تغير من الحياة الاجتماعية والثقافية عند البدائين في الأحوال التي يتصلون فيها بالأوروبيين المستعمرين . والانتشار على هذا النحو يتضمن أثر التكنولوجيا والنسق الثقافية الأوروبية معا ، لأن الأوروبيين في كل مجتمع بدائي يمثلون ثقافة معينة ، لها نظامها التكنولوجي المرتبط بالمظاهر الثقافية ، ولهذا تتفاعل الثقافتان كل منهما ككل ولا يجوز لنا القول أن التفاعل يسكون أولاً عن طريق العناصر المادية ثم العناصر اللامادية . فلا محل هنا للقول بأنه عندما تتقابل ثقافتان مختلفتين ، تدخل العناصر المادية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أولاً ثم يقعها العناصر السياسية الأيديولوجية كما يتجه إلى ذلك كارول ماركس وأجرون ووالف لنتن وتويني وما كيفر ، لأن مثل هذا الرأي يفترض أن صراعاً حاداً ينشأ بين العناصر اللامادية للثقافتين الأمر الذي يؤخر دخولها : والرأي السابق تكذيبه للحقائق المنطقية والأدلة الواقعية ، فليست هناك قاعدة لدخول العناصر التكنولوجية أو الدينية أو الأخلاقية ، فقد يدخل أحدهما أولاً . لأنه إذا تقابل فردان يومياً فليس من الضروري أن يأخذ أحدهما عن الآخر الاقتصاد التكنولوجي والأخلاق بالترتيب وكذلك الأمر بالنسبة لثقافتين . فالإيكسيكيون في Tepoztlan كما يقول ديفيد استاماروا من الأسبان العناصر اللامادية أولاً ، وكما يقول وانج وشنج Wang, Cheng أنه عندما اتصلت الصين بالغرب لم يكن التغير الاجتماعي الذي حدث يحمل في مظهره استعارة العناصر المادية واللامادية بالترتيب ، بل العكس كانت الاستعارة في مجال الأيديولوجيات سابقة على الماديات ( سوروكين ، ٢٠ ، ص ٥٧٨ - ٥٧٩ ) .

ومع التسليم بعدم حتمية دخول عناصر بالذات أولاً عند التقاء الثقافة الأوروبية بالثقافة البدائية إلا أنه من الصعب أن نحدد بدقة الطريقة التي تدخل بها العناصر على اختلاف أنواعها ، وتزداد الصعوبة خصوصاً إذا كان البحث في مجال

اللاماديات وقد أدرك هذه الصعوبة علماء الأنثروبولوجيا الأمريكان حين كانوا يدرسون المنود الحمر ، ولذلك كانوا يفضلون دراسة الثقافة على البناء الاجتماعي ( إيفانز بريشارد ، ٨ ، ص ١٠ - ٢٠ ) :

٢ - ويصور التعريف الذي وضعه مالبينوفسكى التغير الثقافي - والذي ينطبق خاصة على المجتمعات البدائية - والتغير هو العملية التي يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى فى نواحيه الاجتماعية والسياسية والمادية من شكل الى آخر ، طبيعة الانتشار الذى يتم عن طريق الاتصال contact مع ثقافة أعلى higher فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وإنما يشمل أيضا العناصر اللامادية خصوصا إذا مررنا أن الأوروبيين كانوا يدخلون المجتمعات البدائية وهم مزودون بالعناصر التكنولوجية الحديثة لثقافتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير وكان هدفهم الأساسي القضاء على الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الحياة البدائية - سواء من حيث البناء الاجتماعي أو العناصر المادية الوثيقة الارتباط به ولكن طبيعة التقاء الثقافتين البدائية والأوروبية والتأثيرات التي تتم من هذا الطريق لها نموذج مختلف عن القرية مثلا ، فالأوروبيون يعيشون وسط المجتمع الذى يصبح فى هذه الحالة مجتمعا مركبا composite society ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ ) ولذلك يكون الاتصال الثقافي والنتائج المترتبة عليه غاية فى الصعوبة من حيث التفسير ، ولهذا فإن رادكليف براون يتقدم مالبينوفسكى فى اتجاهه إلى تفسير التغير فى المجتمع البدائي عن طريق الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي بالأوروبيين ، لأن ذلك يعني أن التأثير من جانب واحد إنما من الثقافة الأكثر قوة ، بينما تكون هى بمنزلة عن التأثير وهو أمر بجانب للحقيقة تماما . ومع تسليمنا بأن الانتشار الثقافي لا يمكن أن يكون من جانب واحد بل هو بالضرورة ذو اتجاهين كما سبق أن أوضحنا ، إلا أن الذى يمتدنا هنا أن تبرز الاختلاف بين المجتمع البدائي والمجتمع القروي فى هذا الصدد .

فالبدائيون يخطون في علاقات مباشرة مع الأوروبيين ، وهؤلاء من ناحية أخرى يقيمون في المجتمع إقامة دائمة الأمر الذي يخلق حالة من الصراع القوى ، كما أن الأوروبيين يتجهون إلى فرض التغيرات إما عن طريق القوة أو عن طريق خلخلة البناء الاجتماعي بوسائل مقصودة وهذا وضع لا تتعرض له القرية على هذا النحو . ذلك لأن تأثير المدينة لا يكون في أغلب الأحيان مباشرا ولا يتصل سكان المدينة بالقرية إلا بطرق عديدة ، ولهذا فإن الانتشار التثاقفي من المدينة إلى القرية لا يحمل طابع القصر بل انه يسير في مجراه الطبيعي يتعرض لكثير من العقبات حتي يتم له التأثير في حياة القرويين . هذا إلى أن القوانين التي تصدرها الدولة تحمل طابع الخلخلة ولا تصدر في سرعة كبيرة وإنما على فترات قد تطول أو تقصر . والقوى فيها عدا ما يتعلق بالقانون تكون لديه الحرية للمقارنة بين القديم والجديد ، واعتناق الجديد أو استخدامه إذا لم يحدث قلق في القواعد التي بني عليها حياته الخاصة والعامة ، كما أن التغير الذي يتم عن طريق تأثيرات المدينة ينصب في الدرجة الأولى على المظاهر المادية ، وهنا تتدخل عوامل كثيرة مثل المستوى الاقتصادي وملائمة الظروف المحلية كذلك تصبح المدينة منطقة جذب كلما زاد ظهورها في حياة القروي كمكان ملائم لأشباع حاجاته المتزايدة خصوصا الميدان الاقتصادي :

وسوف نرى فيما بعد أن التغيرات الداخلية في القرية وخاصة في مجال التنظيم العائلي وما صاحبها من نمو القرية ، تؤدي إلى ظهور وحدات أكبر من العائلة في توجيه السلوك كمجتمع القرية ككل والمدينة ، ونتيجة ذلك أن الانتشار التثاقفي من المدينة إلى القرية لا يحمل هذا الاتجاه دائما ، بل ازدياد صلات القرى بالمدينة تؤدي بدورها إلى اتجاه عكسي من حيث الانتشار . وعلى كل حال يكون الانتشار التثاقفي من حيث السرعة ودرجة التأثير والعمليات التي تحدث

نتيجة له في القرية مرتبنا بموامل كثيرة تتصل بطبيعة القرية نفسها من حيث سهولة المواصلات وتوزيع الملكية والقرب أو البعد عن المدن بصفة عامة : الأمر الذي يؤدي الى وضع عدة قرى في نموذج واحد لتشابهها في هذا الصدد. وقد أشرت من قبل الى الاحتمال وجود نماذج أخرى على أساس التشابه في نواح أخرى :

٤ — والاتشار عن طريق الاتصال الثقافي بين ثقافتين - في حالة المجتمع البدائي والمجتمع الأوربي ( مثلثا في المستعمرين ) - يعني أن كلا منهما ثقافة مستقلة بذاتها ومتكاملة الأجزاء : إلا أنه يفترض في هذه الحالة أن إحدى الثقافتين أعلى أو أكبر ( الثقافة الأوربية ) والاخرى أقل أو أصغر ( الثقافة البدائية ) ، وأن التفاعل - على عكس الاتجاه السائد بين الأنثروبولوجيين - يكون بين الثقافتين بغض النظر عن درجة تأثر كل منهما في عمليات التفاعل أما بالنسبة للقرية فإنه من الممكن أن نستعمل اصطلاح الاتصال الثقافي بواسطة تأثيره وهو الانتشار في وصف العلاقة بين المدينة والقرية وما يترتب على هذه العلاقة من عمليات تغييرية متبادلة ، ولكن طرفا العلاقة في هذه الحالة غير مستقلين بذاتهما ، فالقرية مجتمع جزئي part society وثقافتها ثقافة جزئية part culture وهذا هو شأن المدينة أيضا . ولذلك تكون العلاقة بين القرية والمدينة علاقة بين متغيرين variables لأن التغير في احدها يؤدي الى تغير في الأخرى . وعند الدراسة أدرس أولا وقبل كل شيء كيف يؤثر المتغير ( المدينة ) في المتغير الآخر ( القرية ) ولا أدرس العلاقة العكسية لأن ذلك يتصل بموضوع آخر ليس هنا مجال بحثه . والدراسة على هذا النحو تسيير على أساس منطقي لأن الانتشار الثقافي عن طريق الاتصال تتأثر به الثقافة الكلية أولا وتهدبط التأثيرات في سلسلة الحلقات حتي أصغر الوحدات المكونة لها وهي القرية ، وبالتالي تكون قد مرت قبل ذلك بالقرية ، إذن فالمدينة من ناحية العلية تمثل السبب cause

والقرية تمثل النتيجة effect واستخدامى لاصطلاح الاتصال الثقافى مساويا  
لاكثر المدينة لا يختلف فى كثير عن فكرة ردفيلد أن المدينة تمثل من حيث  
التنير التقاليد العليا أو الكبرى high tradition والقرية تمثل التقاليد الدنيا  
أو الصغرى little tradition والتفاعل بينهما يودى إلى تنبؤات فى احدهما  
أو كليهما . (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٩١-٩٢) وحسب موقفه أنه لا يمكن  
دراسة القرية فى حالة التبات أو التوازن anchronic أو فى حالة التغير  
diachronic دون أن نضع فى تقديرنا علاقتها بالمدينة - حيث مركز القوة  
والفكر والتقاليد الكبرى - واعتادها الدائم عليها :

٥ - وهذا ينطبق أيضا على القوانين التي تصدرها الحكومة والتي قد تنظم  
الإنتاج الزراعى أو الحياة الاجتماعية ، فانها لا تنفذ فى القرية إلا عن طريق  
المدينة فالقرية وحدة من تنظيم إدارى مركزه مدينة معينة ، وهذه المدينة وحدة  
من تنظيم أكبر متصل بالحكومة المركزية مباشرة . ولذلك فإن تأثير الدولة  
ككل يصل القرية عن طريق المدينة . ولهذا تكون المدينة مركز الانتشار  
الإدارى والمادى والإصلاحى والاجتماعى جميعا . ولهذا يكون تأثيرها فى  
القرية أوضح من تأثير أى وحدة أكبر منها ، وعندما تتأخر المدن من حيث  
خصائصها العامة كأن تكون مركزا تجاريا او صناعيا أو علميا ، فإن هذا  
يطيح عمليات الانتشار الثقافى منها إلى القرى بطابع خاص . وقد يكون هذا  
التأخر بين المدن من العوائل الأساسية التي تختار على أساسها النموذج فى  
دواية المجتمع القروى فى مجتمعاتنا مثلا . وعلى ذلك فالأصل الاتصال الثقافى بين  
القرية وما يودى إليه من التغيرات التي تحصلت فى القرية ، عن طريق  
عمليات الانتشار ، له الخصائص التالية :

(١) أنه يؤثر بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بمكس الحال فى المجتمع  
البدائى الذى يكون تأثيره فيه مباشرا . فهو فى القرية يؤثر مباشرة عن طريق

القوانين والإصلاحات الحكومية وبطريقة غير مباشرة في النواحي الأخرى وخصوصا ما تعلق بالثقافة المادية .

(٢) أنه ليس العامل الوحيد أو الأهم في التغير الاجتماعي والثقافي في القرية ، بل انه أحد العوامل فقط ، بعكس الحال في المجتمع البدائي حيث يكون أهم العوامل جميعا .

(٣) أنه لا يؤثر مستقلا . وتختلف سرعة تأثيره من حالة لأخرى ، فكلما زادت التغيرات في البناء الاجتماعي في القرية . وعلى الأخص في العائلة — نتيجة للعوامل الداخلية ، زاد أثره . ولذلك فسرعته واتجاه عملياته مرتبطان بأثر التغيرات الداخلية .

#### تفسير التغير الاجتماعي

١ — في دراسة محددة يكون الباحث الأول هو الكشف عن عوامل التغير وعملياته واتجاهاته وليس محاولة الوصول الى « قوانين » أو « تعميمات » ذات صفة عامة وعن طريق إجراء عدة دراسات من هذا النوع في مناطق مختلفة من المجتمع القروي في مجتمعنا — إلى جانب الدراسات التي أجريت وتجري الآن في مختلف المجتمعات الريفية في أنحاء العالم يمكن ، عن طريق المقارنة، الوصول الى تعميمات مع ما يكتنف هذه التعميمات من صعوبات بالغة لاختلاف الظروف التي تعيش فيها المجتمعات ولتعدد العوامل وتداخلها واختلاف آثارها الأمر الذي يجعل « سن قانون » يحمل في كلمات قليلة تحديدا لسير ظاهرة معينة أمرا بالغ الخطورة من ناحية الدقة العلمية . وتبدو هذه الصعوبة أكثر في دراسات التغير حين تكون فرصة التنبؤ بسير الظاهرة قليلة جدا ، إلا اذا وضعنا سلسلة لا تنتهي من الشروط ، ولعل التغير المستمر الذي يميز الظاهرة الاجتماعية عن الظاهرة الطبيعية هو الذي يميز القانون الاجتماعي عن القانون الطبيعي من حيث الدقة والشروط المحددة . ومهما قيل



إن القانون السوسيولوجي ، يمكن وضعه إذا كان يتصل بأشكال الظواهر دون مضموناتهما لأن الشكل لا يتغير إلا قليلا وفي حالة تغيره يمكن قياسه موضوعيا ( إحصائيا ) ( لنديج ، ١٥ ، ص ١٣٣ - ١٥١ ) فإن الصعوبة مع هذا التفسير « السلوكي » لا تزال قائمة .

٢ - ولهذا كانت محاولات إقامة قوانين للتغير laws of change مثل الدافع للتغير قد يأتي من خارج المجتمع أو من داخله ، أو « أن التغيرات الأولية التي تدخل المجتمعات عن طريق تغيرات في البيئة الخارجية قد تتضمن اما زيادة أو نقصانا في الدرجة scale - أي عدد الأفراد الذين يكونون في علاقة مع التغيرات ودرجة الشدة فيها ( ولسن وولسن ٣٠ ، ص ١٢١ - ١٢٥ ) أمرأ فيه مخاطرة كبيرة : ولهذا تتعرض مثل هذه القوانين لنقد شديد .

أولا - لأن المادة التي بنيت عليها هذه القوانين ناقصة الى درجة كبيرة ، وثانياً لأن التحليل العالمي الذي أدى اليها متناقض ، من حيث أن افتراض وجود منهج خاص لدراسة التغير الاجتماعي منفصل عن مناهج الدراسة الأخرى للظواهر الاجتماعية كما هي موجودة الآن مثلا مقاطعة منطقية ، فسواء كنا ندرس مواقف اجتماعية كما لو كانت ثابتة متكررة أو لكشف النمو أو التغير فيها فاننا نطبق نفس التحليل الاجتماعي الذي يقوم على أساس التساند بين الظواهر ، فعندما تبدأ ظاهرة في التغير فانها تؤدي الى تغيرات مصاحبة co-variations في الظواهر الأخرى ووضع القوانين الخاصة بالتغير هو في جوهره محاولة للارتفاع من مستوى الدراسات الجزئية للتغير ، وما يترتب على ذلك من عوامل وعمليات ونتائج واتجاهات جزئية ، الى مستوى التجريد ، ويمثل سروروكين هذه النزعة خصوصا في الدراسات السوسيولوجية وكتابة الصخم Social and Cultural Dynamics محاولة لتجنب التغير بالإعتماد على دراسات متعددة مختلفة ، حتي أن كثير من علماء

الإجماع يصفون نتيجة محاولته بأنها خرجت عن نطاق البحث العلمى فى علم الاجتماع إلى نوع من فلسفة التاريخ . ولهذا توضع نظرياته فى مصاف نظرياته أوجست كونت وشينجلر وتويني .

٣ - ولهذا نكتفى هنا بتفسير التغير الاجتماعى فى القرية على أساس العلية بين المتغيرات . فالبحث عن الأسباب يؤدى إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات والمخطوة الأولى أن نتأكد من أن هناك تغيرا مصاحبا بين متغيرين ، لأن التغير المصاحب لا يعنى بالضرورة أن المتغيرين مرتبطان علبا ، لأنه من الممكن أن يكونا مستقلين أحدهما عن الآخر . وقد يكون التغير المصاحب راجعا إلى عوامل أخرى ، وأبعد من ذلك أننا عندما نظن أن هناك علية بين متغيرين ، فإن مجرد التغير المصاحب لا يدلنا على أى المتغيرين السبب وأيهما النتيجة والأثر . فلو ربطنا مثلا بين زيادة السكان والهجرة باعتبارهما متغيرين والأول أدى إلى الثانى لتدخلت عوامل أخرى مثل زيادة القرص الإقتصادية الخارجية أو الإضطهاد الدينى أو سهولة المواضلات أو طبيعة دورة العمل ( أجبرن ونيمكوف ، ١٩ ، ص XIX ) ، وكل منها يمكن أن يكون سببا فى الهجرة . والمهم هنا أن نحدد الارتباط الوثيق بين المتغيرين بحيث أن عدم وجود أحدهما لا يظهر الثانى وهكذا .

٤ - وإذا كان التغير لا يمكن تفسيره إلا فى ضوء تغير آخر ، فإن التغير لا يمكن تفسيره فى ضوء عامل دائم constant أى عامل لا يتغير . ولذلك لا يمكن تفسير تغير فى منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير . ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتى المناخ ، على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ فإن المناخ فى هذه الحالة يمكن أن يكون متغيرا لأنه لا يكون دائما ، أى تشابه الأثر فى هذا النوع من المقارنة . ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سببا فى تغير شىء متغير ، فإنه مع ذلك يمكن أن يكون عاملا فى التغير ، ولذلك فإن غريزة العدوان لا يمكن أن تكون

سببا في الحرب لأن هذه الغريزة لم تتغير في السكان في زمن الحرب أو زمن السلم ، ومع ذلك فهذه الغريزة عامل من عوامل الحرب ، لأن عدم وجودها قد يؤدي إلى حالة لا تنشب فيها الحرب وعلى هذا الأساس قد يكون للظاهرة عدد من العوامل المسببة للتغير .

١٠ - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل نسق اجتماعي يعتمد على ظروف معينة فإذا تغيرت هذه الظروف تغير النسق ، ولذلك كان التغير الاجتماعي في واقع الأمر استجابة لظروف متغيرة ( ماكينسر وييج ، ١٦ ، ص ٦١٢ ) كما أن كل تغير في علاقة الإنسان بالبيئة يعني بالضرورة بمض التغير في علاقته بأقرانه لأن العلاقات التي كانت قائمة في حالة قديمة من التوازن بين الأفراد أو الجماعات كانت تمثل اتجاها معينا لهذه العلاقة المتبادلة ، وكلما تغير الاتجاه تغيرت صور التوازن وهكذا .

١١ - ولذلك فإن أسباب التغير في أي نسق اجتماعي متضمنة فيه بذاته أي أن التغير في النسق تغير ملازم أو داخلي immanent ( سوركين ، ٢٨ ، ص ٦٩٦-٧٠١ ) ومثل هذا التغير يؤدي إلى نتائج تعين بدورها اتجاه التغير التالي فإن تقسيم ملكية العائلة يؤدي إلى سلسلة من النتائج تعمل على إحداث تغيرات أخرى في العائلة ، وهذا يعني أن العائلة تحتوي على بذور تغيراتها المستقبلية . وليس معنى هذا أن التغير في أي نسق لا بد أن يكون بالضرورة داخليا ، بل إن أثر العوامل الخارجية يظهر في عمليات التغير ولكن دورها يشمل الإصرار أو التأخير في التغير الملازم أو الداخلي ، أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو في تعديل لبعض سماته الثانوية . وتكون العوامل الخارجية الاجتماعية والثقافية أكثر أثرا خصوصا - في حالة القرية مثلا - إذ أصبح النسق جزءا من نسق أكبر ويبدأ هذا الأخير في التغير .

كما أن أجزاء النسق أو القرية تميل إلى التغير في وقت واحد أو في معية togetherness ولكن بنسب متفاوتة . ومعنى ذلك أنه في الظروف العادية - كما في القرية - تتغير العائلة مثلا من الداخل لتغير الظروف التي كانت تعتمد عليها . وهذا التغير في العائلة يؤدي بدوره إلى سلسلة من التغيرات في المظاهر الاجتماعية والثقافة التي كانت مرتبطة بها في حالتها السابقة : وتستمر التغيرات تنتشر في كل اتجاه ، ويكون دور العوامل الخارجية ( الاجتماعية والثقافية ) نميا أو مقوما لاتجاهات التغير بحسب الأحوال ، ويزداد أثر هذه العوامل كلما زادت صلة العائلة كوحدة بوحدة أكبر منها كمجتمع القرية أو المدينة ، خصيصا إذا كانت هذه الوحدات الأكبر تتغير هي الأخرى .

# الفصل الخامس

## كيف نفسر عملية التغير

### أولاً - العوامل الأساسية :

تمثيل نواحي النشاط اليومية في معظم المواقف الاجتماعية إلى أن تصبح نمطية، إلى جانب أنها تصبح مقننة مع التنظيمات الثقافية التي تتوافق مع المظاهر العامة للبيئة الطبيعية والسمات النفسية والفيزيائية للناس، بالإضافة إلى التماذج السائدة للجماعات، ولذلك فإن التجديدات الأساسية التي تتم في إطار الحياة الاجتماعية والثقافية على أى مستوى من درجات الاجتماع الانساني سوف تصيب النمط بالاضطراب كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى الذي كان يكون معها في المجتمع أو الجماعة وحدة بنائية ووظيفية متكاملة. ونحن نعلم أن هذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال التوازن الذي يحصل من أى نظام متوازن قبلاً، غير قادر على تأدية وظائفه، ولهذا فإن هذا الاختلال يؤدي إلى سلسلة من التغيرات التوافقية (١) .

وفي أى موقف اجتماعي نستطيع أن نكتشف ثمة أربع عوامل أو ظروف هامة تعتبر هوامل أساسية في كل تغير اجتماعي : البيئة الطبيعية، الجماعات الانسانية الموجودة فعلاً، الثقافة السائدة، المظاهر البيولوجية والسيكولوجية

---

(١) التغيرات التوافقية هي التغيرات التي تحدث نتيجة لتغير أحد العوامل الأساسية ويكون التغير التوافقي هو الاستجابة للتغير في هذا العامل . وقد تؤدي التغيرات التوافقية من جانبها إلى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها . وهكذا :

للناس وذلك فان أى تفسير فى عامل أو أكثر من هذه العوامل سوف يشهد تعديلات توافقية فى الانساق المترابطة للسلوك الإجتماعى : وهذا تبدأ فى الحركة سلسلة مترابطة من التغيرات الاجتماعية . ويتبقى أن نضع فى الذهن دائما أن واحدا من هذه العوامل لا يستطيع أن يعمل منفردا أو مستقلا عن عمل العوامل الأخرى ، لأن هذه العوامل مرتبطة أحدها بالآخر وكل منها بالكل بطرق متعددة ومختلفة فى نفس الوقت ، ولكننا لغرض التحليل العلمى نحاول أن نصل الى فهم عملية التغير الاجتماعى عن طريق النظر الى كل عامل على حدة كما على :

١ - البيئة الطبيعية : وتشمل جميع الظواهر الفيزيائية التي ليست من صنع الانسان وامهما مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة وما فيه من معادن ، والنبات والحياة الحيوانية . والتغير فى أى من ظواهر هذه البيئة الجغرافية قد يكون بفعل عوامل لا انسانية أو طبيعية أو بفعل عوامل ترجع الى نشاط الانسان الاجتماعى . ومثال ذلك قد تنمو البراكين أو تحدث ذبابات فى المناخ أو قد يغير النهر مجراه دون تدخل من الانسان ؛ ولكن الانسان من جهة أخرى قد يستغنى المعادن التي فى باطن الأرض أو يزيل غابة بأكملها أو قد يصنع بحيرة صناعية .

والتغيرات الاجتماعية التوافقية قد تحدث نتيجة لتعديلات فى بعض مظاهر البيئة الطبيعية . ومثال ذلك ما قد يحدث من تغيرات فى النشاط الاقتصادى أو طرق الزراعة أو المعادن والتقاليد العائلية نتيجة الأخذ بالزراعة الآلية وأبرز الأمثلة على ذلك عندما يغير القروى بيئته ويهاجر الى المدينة فان طريقة حياته بأكملها يصيبها التغير الأساسى . كما أنه فى بعض البلاد التي تعمل بعض جماعاتها كوححدات فى عمليات التعدين أو يحدث أن تختفى جماعة من المعدنين أو قد تنجم الى نوع آخر من النشاط الاقتصادى إذا استندت كل طاقات المناجم التي كانت تعمل فيها .

وأكثر من هذا قد يؤدى التعديل في الظروف الجغرافية الى فرض تغيرات في أحد العوامل للمهنة . ولذلك فان العائلة العاملة في الزراعة اذا هاجرت الى مدينة صناعية فان حجم العائلة يصبح أصغر . اذن في مثل هذا المثل وكثير غيره تنسب التغيرات الاجتماعية والثقافية المتواقة عن تعديلات في العوامل المرتبطة .

(٢) التعديل الذى يحدث في الجماعات الانسانية : قد يكون مصدرا آخر من

مصادر التغير الاجتماعى : وهذا ليس راجعا لأن الجماعات تنظم وتقرض أنواع السلوك المتوقع من اعضائها فحسب بل لأنها في نفس الوقت عبارة عن وحدات تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية المأمة . ولهذا فان التغيرات التي تتم في الجماعات تؤدى وتمكن في نفس الوقت الانساق الخاصة بالسلوك المتوقع والناذج الاجتماعية السائدة بما تجر به من قواعد ومقاييس .

ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغيرات الجماعية يمكن أن تؤدى الى تغير اجتماعى .

١ - التغير في كثافة السكان :

ب - التعديلات التي تحدث في التكوين الجنسى أو العمرى ؟

ج - التغيرات التي تحدث في عدد وأنواع وحدات الجماعة .

د - ظهور نماذج جديدة من الجماعات أو اختفاء نماذج قديمة منها :

مثل هذه التغيرات التي تحدث في الجماعات قد تؤدى الى تغيرات اجتماعية توافقية عن طريق تغير الحاجات الجماعية التي كان السلوك الجماعى يقوم بها ومثال ذلك أن حاجات الأسرة الحضرية الصغيرة أو المنزلة تختلف أساسا عن حاجات الأسرة الكبيرة المكتفية بذاتها ، ومن ناحية أخرى نجد أن التغيرات الجماعية تغير من امكانيات السلوك الاجتماعى والوظيفة الجمعية ومثال ذلك أن الأسرة الريفية الكبيرة (العائلة والبلدة) يمكن أن تقوم بعدة وظائف

تمجيز عنها الأسرة الخضرية الزوجية أو الفردية : وبالإضافة إلى ذلك تتغير التوقعات الاجتماعية بتغير العدد والنموذج والحجم وتعد البناء الجماعي :

كما أن التغيرات التي تتم في طابع الجماعة سوف تؤدي إلى إحداث تأثيرات واضحة على واحد أو أكثر من العوامل الأساسية الأخرى . فكلما صغر حجم العائلة فإنها تصبح أقل قدرة على مواجهة الظروف الجغرافية المتصلة بعملية الزراعة كذلك كلما صغر حجم العائلة فإن الانساق الثقافية للسلوك العائلي تتغير تغيراً أساسياً . أى أننا نرى أن التغير في بعض الظواهر أو الملامح المتصلة بالجماعات الاجتماعية يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية التوافقية .

٣- الثقافة التي تعبر عن نسق من العلاقات الاجتماعية التي يجعل منها نمطاً يمكن أن تكون نفسها مصدراً للتغير الاجتماعي . ذلك لأن الثقافة لها صفة التكوين الثقافي الذاتي الدينامي ، فإذا أخذنا أى نسق ثقافي خاص فإن الجديد قد يأتي من الداخل ( أى داخل الثقافة ) أو من خارجها ، وهناك على ما تعلم ثلاثة مصادر كبرى للعناصر الثقافية الجديدة وهي الاختراع والانتشار والاستعارة وكقاعدة تنغير الثقافة عن طريق تجمع العناصر أو المكونات . وأحياناً وليس كقاعدة قد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عمليات التغير ولكن يتكرر بصفة عالية أن تستمر العناصر القديمة وتعيش جنباً إلى جنب بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة أو التساند لاي منها .

وغني عن البيان أن التغيرات الثقافية تغير المطالب كما تعدل مدى الامكانيات السلوكية ومثال ذلك أن الأسرة العالقة في الزراعة إذا استخدمت الجرارات والوحدات الكهربائية والسماد الكهربائي والموتد البترولي أو وحدات التبريد فإنها قد تكون استعارت بذلك عناصر ثقافية جديدة ولكنها قوض جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى التي كانت لها وهي تعيش على امكانيات ثقافتها الأصلية.



ومع ذلك فقد تسبب في أحداث عدة تغيرات في طريقة الزراعة أو العمل المنزلي أو النشاط العام لأعضاء العائلة ككل .

٤ - التغيرات التي تحدث في مجال الشخصية: تعتبر مصدر ارباعا من مصادر التغير الاجتماعي ذلك لأن أنساق العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلا تعبر عن الصلاحية الوظيفية بالنظر إلى حاجات وامكانيات الناس : ولهذا تكون العلاقة بين الشخصية والكائن الفيزيائي متبادلة ومباشرة في نفس الوقت ، وكل تغير في المظاهر السيكولوجية والبيولوجية بالتالي قد يؤدي إلى أحداث تغيرات اجتماعية توافقية :

وتكون حاجات وبناء وامكانيات الشخصية الانسانية نسقا ديناميا يقوم بوظائفه من خلال مجموعة من الأنساق أهمها المجتمع والثقافة والبيئة الطبيعية ومع ذلك قد تظهر متطلبات وقدرات هذه الشخصيات تغيرات اجتماعية مستقلة عن هذه الأنساق الأخرى .

#### ثانيا - مستويات التغير

على الرغم من أن التغير الاجتماعي يعتبر عملية اطرادية معقدة فانه من الممكن بشيء من الجهد أن نصل من دراسته إلى تعميمات معينة . فمن ناحية نستطيع القول بأن التغير الاجتماعي عبارة عن التغير الثقافي ومن ناحية أخرى يبدو على أنه اختلافات أو تغيرات في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات ، وعند التحليل النهائي نجد أن التغير الاجتماعي مع ذلك تتميز في الثقافة والعلاقات الاجتماعية لأنها ناصيتين لا ينفردان من العملية الاطرادية الكلية ، وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تتغير الثقافة أساسا عن طريق تجمع العناصر التي تحترق أو تستعار من ثقافات أخرى : والعناصر الثقافية قد تدخل النسق الثقافي القائم وقد تشبك مع السمات الثقافية في صراع أو قد تتحد معها وتحوّل العناصر الجديدة

في نسق ثقافي يؤدي إلى اضطراب أو انحراف التوافق السائد بين العناصر المرتبطة من قبل وظيفيا . وهذا الاضطراب وهذا التوافق الجديد للعناصر الثقافية هو الذي يكون مضمون التغير الثقافي :

هذا ويمكن أن نميز مراحل أربع في العملية الاطرادية للتغير الثقافي :

الأولى : تتشرسمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الأصل سواء كانت هذه النسمة أو العنصر اختراع اختراعا داخل الثقافة الواحدة أو استعير من ثقافة أخرى ، وتتدخل عوامل كثيرة في التأثير على معدل اتجاهاات الانتشار . وفي أثناء الانتقال خلال النسق قد تنتهي النسمة أو قد تتحدد مع سمات غير مرتبطة ومثال ذلك أن بعض العناصر الثقافية الحضرية قد تدخل إلى العائلة الريفية من مدن قريبة . وهذه العناصر الثقافية الحضرية قد تتحدد مع العناصر القديمة التي كانت موجودة فعلا في العائلة قبل ذلك :

الثانية : في أثناء عملية الانتشار تؤدي العناصر الجديدة إلى قفلة المركبات الثقافية القائمة فعلا . لذلك قد تدخل معها في مناقشة أو صراع في سبيل البقاء . ومن ناحية أخرى قد تكمل أو تنمي السمات الأخرى الموجودة للنسق الثقافي لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق في حالة العائلة قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف الهامة للعائلة كالاقتصادى :

الثالثة . انتشار العناصر الجديدة بغير تنهات توافقية في السمات المتصلة ومركبات السمات . وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحيانا لتتمكن من مواجهة أو امتصاص النسمة الجديدة ومثل هذه الناحية من العملية الاطرادية قد أثار مسألة المشابهة بين العنصر الجديد وبين الموجة التي تؤدي إلى اثاره أنواع حولها باعتبارها مركز الحركة .

الرابعة : العنصر الجديد ينص تماما في النسق الثقافي ما لم يكن النسق محل

قلقة مستمرة عن طريق تجديدات تضاف اليه على فترات تطول أو تقصر :

ومثال ذلك أن استعمال أدوات معينة مستمرة من المدينة في حالة العالة

الريفية يؤدي الى التناهما مع الأدوات الأخرى بحيث تأخذ مكانها جنباً الى

جنب معها وتصبح من معدات الحياة اليومية فيها . ولكن إذا توالى دخول

الأدوات ( العناصر ) الجديدة التي قد تكون متناقضة أو متشابهة سيؤدي الى

قلقة مستمرة لعدم الأخذ بأداة معينة واستعمالها استعمالاً دائماً .

من أجل هذا نعود فنكرر أن التغير الإجتماعي يبدو على أنه تنغيرات في

العلاقات التي تقوم متبادلة بين الأشخاص وبين الجماعات : ولعرض التحليل

نستطيع أن نميز ثلاثة أنماط من التغيرات في العلاقات الإجتماعية . أولاً :

تمثلت تعديلات في الشروط أو الظروف أو في المراكز النسبية داخل الرابطة

الواحدة . ومثال ذلك قد يعدل التغير الإجتماعي من العلاقات التي تقوم على

أساس المركز الإجتماعي أو الاقتصادي بين الأفراد أو الجماعات . ولذلك قد

ينتقل المجتمع المتجانس من حالة التشابه أو من الفولك الى حالة اللاتجانس

أو الى مجتمع يضم على أساس نظام الطبقات المتمايزة . وقد حدث هذا

بصورة متكررة في مبدأ الأخذ بالصنيع في أوروبا في المجتمعات الجبلية المحلية

المنزلة . كذلك نجد أن عملية التنقل الاجتماعي الى أعلى تنهت باستمرار

المراكز النسبية لكثير من الأشخاص والجماعات في المجتمعات الأمريكية .

كذلك يمكن أن يعدل التغير الاجتماعي من الظروف التي تشكل العلاقات

التبادلة بين الأشخاص والجماعات . وقد كان هذا واضحاً في العائلات التي

انتقلت من القرى في كثير من أنحاء العالم واستقرت في المراكز الصناعية أو

الحضرية . ومثال ذلك أن الظروف التي كانت تجعل من التعاون المتبادل

وعلاقات الجوار أساساً هاماً في علاقة عائلات القرى تحول محلها الآن علاقات

للفاسدة والتحدى في بعض الأحيان .

وثانياً : قد تنهى طبيعة العلاقات الاجتماعية من حيث التردد والقرب في مجرى التغير الاجتماعي . ومثال ذلك أن الأشخاص أو الجماعات الذين كانت لهم علاقات مباشرة طويلة الأمد قد يترقون وينحدرون اتصالهم الوثيق أثناء التغير أو قد يكون قدانهم لعلاقاتهم الوثيقة احد النتائج التي يتمخض عنها التغير في المدى القصير أو الطويل . ومن جهة أخرى نجد أن كثافة العلاقات ومداها داخل الوحدة العائلية يصيبها التغير أيضا ، فهي تميل الى الانخفاض من حيث الكثافة وإلى الاتساع من حيث المدى .

وثالثاً : قد يؤدي التغير إلى تغيير صور العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات فقد يصبح الأصدقاء أعداء ، وقد يحل الصراع محل التعاون وقد يحدث العكس ويكرر بنفس الدرجة فقد يصبح المتنافسون شركاء . فالثقافة إذن تعمل على أن تصب العلاقات المتبادلة بين الأشخاص والجماعات في قالب معين كما تعمل على إعطائها تعبيراً معيناً . لذلك تكون التغيرات التي تحدث في الثقافة والتعديلات التي تحدث في أشكال الظروف التي يتم فيها التفاعل فاحييين ملازمين من عملية التغير الاجتماعي الاطرادية :

ثالثاً : الطابع الدوري للتغير :

التحليل السابق لعوامل التغير الاجتماعي وعملياته المختلفة يكشف الى حوجة كبيرة أن اتجاه التغير الاجتماعي يأخذ النمط الدوري ذلك لأن الحركة كقوى الثقافة التي يتعرض لها احد العوامل الأساسية قد تبعث الحركة في عوامل أخرى . ومن ثم يؤدي الى سلسلة من التغيرات . ومثال ذلك ان الاختراع أو استعارة عنصر ثقافي من ثقافة أخرى قد يسبب في احداث سلسلة من التغيرات التوافقية المتصلة . ولهذا فنحن نؤكد دائماً ان التغير الاجتماعي يعتبر من هذه لوجهة عملية اطرادية

مستمرة : ومن أجل هذا نقول بأن عنصرًا معينًا يمكن أن ننظر إليه في ضوء نمط معين أو دائرة متكررة . فالعائلة الريفية الكبيرة ذات الصنف المتجانسة عندما تنفجر إلى العائلة الحضرية الصغيرة المنزلة تكون قد مرت على دورة كاملة من التغير الاجتماعي — لأن هذا التغير يعتبر انحرافًا عن العائلة الثابتة المتوافقة في نظام اجتماعي زراعي إلى نوع من المجتمع الوظيفي الذي يتوافق مع المجتمع الحضري الصناعي للعقد .

ولذلك إذا كان اهتمامنا موجهاً إلى الطابع العمومي للتغير الاجتماعي فإننا من الممكن أن نرتب الحوادث والحقائق في ترتيب تاريخي معين ، وعلى هذا نستطيع أن نميز بين فترات من التاريخ تختلف من حيث سرعة وعمل الاختراعات الأمر الذي يمكننا من تعيين اتجاهات التغير الاجتماعي ، وهذا من شأنه أن يبيننا على رسم طريق التغير في المستقبل في المواقف المتعددة الحياة الاجتماعية :

ونحن هنا نستطيع أن نميز أربع مراحل على الأقل في دورة واحدة للتغير الاجتماعي :

الأولى : يمكن أن نقول عنها « نقطة الانطلاق » . وهذه فترة تتميز ببطء التغير الاجتماعي فيها . ونقطة الانطلاق هذه يمكن أن تكون أي وقت أو فترة في تاريخ الجماعة أو النظام أو المجتمع . وعند تحليل التغير الاجتماعي يكون الاهتمام متركزاً بوجه خاص على الأنساق الموجودة فعلاً للعلاقات الثقافية والاجتماعية :

الثانية : يمكن أن نطلق عليها « التجديد » ، وهي التي تعمل فيها مجموعة من القوى الداخلية والخارجية بالنسبة للوحدة الاجتماعية على أحداث قلقلات في نمط العلاقات الاجتماعية الموجودة فعلاً ومن أجل هذا يجب أن نتأكد دائماً أن التغير الاجتماعي مستمر ويعمل باستمرار في كل وحدة اجتماعية . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أنه في أوقات متفرقة تكون نسبة التجديدات الهامة

أكبر من وقت الى آخر . واصطلاح التجديد يجعلنا ننتبه الى حقيقة عامتهم  
عدم استواء التعديلات الثقافية والاجتماعية . وعند هذا المستوى من التحليل  
يكون الاهتمام مركزا على المظاهر الجديدة في الحياة الاجتماعية وعلى العلاقات  
التي تكون في حالة من الاضافة . ومثالا تطبيقيا على ما نقول أن العائلة الريزية  
حينما ادخلت الجرارات وعددا من معدات الحياة اليومية الحديثة على التراث  
الثقافي القديم لما صاحبها مجموعة من الافكار والقيم وطرق العمل التي تركت  
آثارا بارزة على نظام العائلة نفسه ، ولهذا كان التأثير المتجمع للتجديدات  
الاجتماعية والثقافية مؤديا الى نتائج بعيدة المدى على النسق الاجتماعي والثقافي

الثالثة : يمكن أن نعلق عليها والتفكك ، لأنه في هذه المرحلة يضطرب إطار  
العلاقات الاجتماعية الذي كان له صفة الثبات النسبية بفعل وطأة التجديدات  
المستمرة . ويبدو هذا واضحا عند مقارنة العلاقات الاجتماعية في المراحل  
الأولى وقبل التغير والمراحل اللاحقة لنترك ما لحقها من اضطراب وغوض  
وتعقد في بعض الأحيان ، ولذلك فإن السمات والمركبات الثقافية تتزعزع من  
حالتها الرتيبة وتوافقها المتبادل وتدخل مرحلة جديدة من اعادة التوافق على  
أساس أن التوافق القديم قد أصيب بالتفكك نتيجة لاستمرار التجديدات :  
ومن أبرز نتائج هذا التفكك أن الفرد يصيبه نوع من اللا تثبت وانعدام  
الأمن خصوصا في علاقاته وخبراته اليومية مع الجماعات . ومرد ذلك أن  
استمرار التجديدات دون أن تكمل توافقها بعضها مع الآخر أو مع العناصر  
القديمة يؤدي باستمرار في النسق الاجتماعي الى عدم تكامل الأجزاء الأمر  
الذي يؤدي الى حيرة واضطراب وعدم امكان الأفراد داخل الجماعات رسم  
انماط سلوكهم على نموذج معين :

#### الرابعة : يمكن أن نطلق عليها التماسك أو إعادة التنظيم أو التكامل .

لأنه في هذه المرحلة تنمو وترعرع إطارات جديدة من العلاقات الاجتماعية الجديدة وتتخذ شكلا محددا داخل المجتمع : فتتشأ أنماط من التوافق تضم المظاهر الجديدة للمجتمع المتغير في السلوك المادى . فإذا تناقصت سرعة وعدد التجديدات أو إذا أصبحت أدوات الضبط والتخطيط منظمة فإن التماسك قد ينقلب الى فترة من الثبات والتآزر الاجتماعى . وقد تصبح هذه الفترة بعد ذلك بمرور طويلة أو قصيرة حسب الظروف نقطة انطلاق لنبوة جديدة من التغير الاجتماعى . وإذا لم يتناقص معدل التجديدات وإذا لم ينشأ هناك نظام الضبط والتخطيط فإن التماسك قد ينقلب بطريقة أو بأخرى الى نوع من التفكك . وفى مثل هذا الموقف يتماسك المجتمع ويتفكك في نفس الوقت . ولذلك نظن أن جميع مراحل دورة التغير الاجتماعى تتعاقب في الظهور فى تداخل واضح بحيث أنه يصعب علينا أن نميز كل مرحلة من الأخرى تمام التمييز :

#### رابعا : نسبية التغير

التغير الاجتماعى نسبي دائما بالإضافة إلى مجموعة من الظروف والقيم التى تؤدى وظيفة القواعد التى تتحكم فى تقدير معدل وعمقه واتجاهه ومعناه : فأنماط العلاقات الاجتماعية تتخلل عادات الناس ونفائلهم . ولذلك فإن أى تغير فى ظرف اجتماعى أو علاقة اجتماعية يثير حكما من أحكام القيمة : ونتيجة لذلك يرتبط التغير الاجتماعى بالمواقف والظروف الاجتماعية . وتكون عوامل التغير وحقاته ونتائجه مصدر اذتمام بعض أو كل أعضاء الجماعة التى تتأثر بالتغير ، ومن أجل هذا وفى ضوء نسبية التغير الاجتماعى فانه له وجودا هامة متصلة :

أولا : قد يكون التغير سريعا أو بطيئا . فمن الممكن أن نقيس معدل

التغير في جماعة بشىء من التحديد خلال فترة محددة من الزمان . ولكن التماسك قد يؤثر أولا في أحكام الملاحظين وغير الملاحظين . ولذلك يسكون التغير

الذى قد يلى مفاجئاً لشخص أو جماعة بطيئاً أو متخلفاً لآخرين : ومثال ذلك أن العائلة الريفية التى تستخدم الجرارات ومعدات الحياة اليومية الحديثة قد تنظر إلى التغير على أنه سريع من وجهة نظرها لأنها ادخلت هذه العناصر الثقافية الجديدة فى حياتها ، وقد تنظر عائلة أخرى فى منطقة بعيدة إلى التغير على أنه بطيء أو متخلف إذا لم تأخذ بهذه الأدوات وكانت فى غير متناولها لأسباب مختلفة :

ثانياً : التغير نسبى فى عمقه لأنه أحياناً يصعد ترتيب الاطار النظرى الأساسى وبناء المجتمع أو النظام وأحياناً أخرى قد لا تتأثر إلا المظاهر السطحية أو العرضية للنسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن ادخال الأدوات الحديثة فى المظلة الريفية قد لا يؤثر فى نمط حياتها إلا قليلاً ، وقد يعيد ترتيب أنماط السلوك كلية . وفى هذا المقام يجب أن نفرق بين التطور والثورة . فالتطور يشير إلى التغير التدريجى الذى يصيب النظام وقد لا يصيب منه إلا الأجزاء العرضية والسطحية أو بمعنى آخر ، التطور الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الاجتماعى هو التغير الذى لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعى الرئيسى . أما الثورة فإنها تشير إلى كل تغير أساسى يصيب النظام أو النسق الاجتماعى . ومثل هذه الثروة تخدمنا فى محاولتنا قياس عمق التغير الاجتماعى فى أى ناحية من نواحي المجتمع .

ثالثاً : تميل النواحي المختلفة للنسق الثقافى أو الاجتماعى إلى التغير بمعدلات مختلفة . ومثل هذا رأى قام فى أعقاب نظرية وليام أجبرن عن التخلف الثقافى .



## الفصل السادس

### التكنولوجيا والتغير الاجتماعي

يمكن النظر الى التكنولوجيا من وجهات نظر متعددة تختلف باختلاف تخصص الباحثين : ولكن التعريف المختصر هو أن التكنولوجيا دراسة للوسائل الفنية التي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأشياء المادية . ولهذا عند إشار إلى التكنولوجيا في أكثر الكتابات العلمية الآن ، فإن مضمونها يشمل كل الأشياء التي نجلدها في الثقافة المادية ، ومن أجل هذا لا تقتصر دراسة التكنولوجيا على معاهد خاصة بها ، بل أنها تكون موضع اهتمام الباحثين في العلوم المختلفة وخاصة العلوم الإنسانية ، ولعل هذا يرجع إلى الآثار المتعددة ، لا تشتمل التكنولوجيا على أساليب التفكير والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع وتطور القانون .

التكنولوجيا وعلم الاجتماع : أول ما يسترعى الإنتباه هو حقيقة العلاقة بين التكنولوجيا والعلم التطبيقي ، لأنه من المسلم به أن صناعة الأشياء المادية تقوم على تطبيقات العلم . وهذا على الرغم من أن العلم في بعض الحالات يكون بسيطاً ، كما هو الحال في المجتمعات البدائية عند صناعة السهام أو الحواب . ولكن التكنولوجيا يمكن أن تشمل العلم التطبيقي الذي يساعد في صناعة الأشياء المادية ، ولولا قدر معقول من العلم التطبيقي لما أمكن صناعة أجهزة الاستقبال والإرسال . ولنا نجد في اللغة العادية ألفاظاً تساوى بطريقة ما كلمة التكنولوجيا مثل الآلة أو المصنع أو النظام الصناعي ولكنها لا تشمل المعاني الدقيقة المرتبطة بهذا الاصطلاح ، وخاصة عند استخدامه في التحليل العلمي الفعقي .

ونحن لانهم بالتكنولوجيا اهتماما مجردا ، وإنما هم بها لما يقوم به . ومثال ذلك يكون اهتمامنا « بالمسرة » منصبا على ما تقوم به في الحياة العامة . أو بمعنى آخر لا يكون هناك إهتمام ذاتى بالاستهلاك أو التيار أو اليوق ، ذلك لأن أهمية هذا كله تقع في أنها تساعد على نقل الأصوات لمسافات بعيدة ، ومن ناحية أخرى نعبر عن ذلك بقولنا ، إن وظيفة البناء هي التي تعطيه الأهمية ، ووظيفة منتجات التكنولوجيا هي « استخدامها بواسطة الانسان » ولهذا فأننا نعتبر أن التكنولوجيا « اجتماعية » بالضرورة .

ولا يعني ذلك أننا نعتبر التكنولوجيا موضوعا سوسيولوجيا ، بل أننا نعتبرها متصلة اتصالا وثيقا - لأنها آلية - بالعلوم الطبيعية . ولذلك فهي تنتمي الى هذه العلوم عندما يكون الاهتمام مركزا على صناعة أشياء لها الطبيعة المادية ، أى أن انتاج عناصر التكنولوجيا لا يقع في دائرة العلوم الاجتماعية . ولكن « معني » هذه العناصر يقع في ميدان هذه العلوم . ولذلك يكون غريبا أن تعالج التكنولوجيا على أنها أمر بعيد كل البعد عن علم الاجتماع مثلا . ويزداد الأمر غرابة إذا تصورنا أن علم الاجتماع يناقش مسائل السلوك وعلاقة الفرد بالجماعة والنظم الاجتماعية كالأسرة والحكومة كما لو أنها تقوم منفصلة عن الثقافة المادية ولكن الأمر على عكس ذلك ، لأننا - في علم الاجتماع لا نستطيع أن ندرس العلاقات الاجتماعية بمزول عن المؤثرات العديدة التي تعمل على تغييرها وتعديلها ومن أهمها التكنولوجيا .

والواقع أن علاقة التكنولوجيا بعلم الاجتماع من نوعين :

الاول : ينصب دلى المواقف السوسيولوجي الذي يؤدي الى ظهور الاختراع والاكتشاف وإلى تمكين المجتمع من استخدامها .

والثاني ينصب على التأثيرات التي يؤدي إليها استخدام المجتمع للاختراع والاستكشاف . ويجب أن نؤكد دائما أن الأعمال التكنولوجية لا تظهر في العدم أو تتجه إلى العدم، بل أنها تظهر استجابة لحاجة اجتماعية . ولهذا نقول بأن أصل التكنولوجيا سوسيولوجي . ولكن الذين يعملون في التكنولوجيا قد لا يدركون الأسباب التي أدت إلى إنشغالهم بما يصنعون ، ولا أسباب الحاجات الاجتماعية التي أدت إلى ذلك .

### كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي :

عندما نحاول أن نصف ، كيف يؤدي النمو التكنولوجي إلى التغير الاجتماعي يجب أن نتذكر أن التغير يقع خلال فترة معينة من الزمان . ولذلك فإن أي إشارة إلى التغير ينبغي أن تتضمن لماذا حدث هذا التغير في فترة معينة من الزمان ولم يحدث في فترة أخرى : وإذا نسبنا التغير إلى القادة ، تضمنت هذه النسبة أن القادة لم يكن لهم وجود قبل ذلك . ولذلك لا يمكن أن نقول بأن قائداً يمكن أن يؤدي وحده إلى التغير ، لأننا بهذا نعرف السبب حينئذ بالنتيجة . وإذا عرفنا القادة في ضوء الوراثة وزعمنا أن الإمكانيات الوراثية توجد طاماً بعد آخر فالتنا لا نستطيع أن ننظر إلى القادة على أنهم سبب في التغير ، لأن المتغير لا يمكن أن يفسر بدائم . ولكننا إذا قلنا إن الرعاة التي تكسب عن طريق التعلم والتجربة تنغير من فترة إلى أخرى ، أصبح القادة حينئذ سبباً في التغير . وإذا كانت الرعاة المكتسبة ليست نتيجة للوراثة المتغيرة ؛ وإنما تكون نتيجة للبيئة الاجتماعية المتغيرة فإن القادة الذين ينهم عددهم على مر الزمان يصبحون « وسطاً » تعمل خلاله قوى البيئة الاجتماعية المتغيرة . والتكنولوجيا حينئذ تعتبر أحد هذه القوى .

وتتوقف معرفة طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغيرات الاجتماعية على فهم الطبيعة العلية : التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرابية . ولهذا

يكون من المهم أن ندرك أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند أحداث الأثر الأول ، بل إن التأثير يتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات ولكن وطأة الاختراع تؤدي إلى تأثيرات متعددة تنتشر في اتجاهات مختلفة الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى تتابع التأثير على أنه نسج أفضل من أن ننظر إليه على أنه سلسلة .

وكل تقدم تكنولوجي إذا أصبح من شأنه أن يجيء للانسان فرصة للوصول إلى أهداف محددة بأقل جهد ممكن وبأقل تكاليف ممكنة ، فانه يتيح فرصاً جديدة وظروفاً مناسبة للحياة :

١ — فالوسائل الفنية في الزراعة كالتحصين الذي يحدث في طريقة تربية الماشية واستخدام المخصبات واستنباط أنواع جديدة من البلور وغير ذلك ، تؤدي إلى زيادة مباشرة في الانتاج الزراعي والحيواني من حيث الكم والكيف . ويصاحب الوصول إلى هذه الأهداف تغيرات في الاقتصاد الزراعي وفي طريقة الحياة القروية بوجه عام . كما أن العلاقة بين الزراعة والصناعة تتغير أيضاً . ويمكن أن تكون المجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية نتيجة مباشرة أو تغيراً مصاحباً لهذا التغير في الوسائل الفنية الجديدة في الزراعة ، لأن الأيدي العاملة في الزراعة على النحو الذي كان مطلوباً قبل استخدام الوسائل الجديدة ، لم تصبح لها الأهمية ، ولذلك تزداد المجرة : ومن أجل هذا نقول إن التغير التكنولوجي في مجال الزراعة أدى إلى تغيرات أصابت النظام القروي بأسره .

٢ — والتقدم الذي تم في وسائل الاتصال ، أدى أيضاً إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى . ولعل التغير الذي ترتب على ذلك من أهم التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة وقد أشار أجبرن إلى ذلك إشارات واضحة عند دراسته لتأثير « الراديو » على الحياة الاجتماعية : ومن أجل هذا نقول إن كل

خطورة من خطرات التقدم التكنولوجي تؤدي الى سلسلة من التغيرات تتفاعل مع تغيرات أخرى وكلها قد تنبع من النسق التكنولوجي في المجتمع .

٣ - كما أن اكتشاف الطاقة الذرية أدى الى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات وأبرز مثل على ذلك أن الاستراتيجية العسكرية لدول « النادي الذري » قد تغيرت تغيراً جوهرياً . ولنا الآن في موقف يسمح لنا بالتنبؤ بمآل المجتمعات عندما يتم استخدام الطاقة الذرية في الزراعة والصناعة ، فعل الرغم من الرخاء الكبير الذي يمكن أن يترتب على ذلك ، إلا أنه من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خلق مجتمعات من العاطلين .

#### اتجاه التغير الاجتماعي المتأثر بالتكنولوجيا :

السؤال الذي يتردد في أذهان الباحثين في التغير ، هل تتحكم التكنولوجيا المتقدمة في التغير الاجتماعي وفي اتجاهاته المختلفة ؟ لقد أجبتنا من قبل على هذا السؤال وعامة عندما عرضنا لنظرية أجبرن ، إلا أن النقد الذي يوجه إلى هذه النظرية لا يعني رفضها . فليس هناك باحث يستطيع أن يغفل التأثيرات المتعددة للتكنولوجيا على اتجاهات التغير الاجتماعي . ولكننا لا نستطيع أن نسلّم بأنها المحدد الوحيد لهذه الاتجاهات ، وإنما يمكن إبراز أثرها على النحو التالي :

١ - التخصص : تميل التكنولوجيا أن تقدم دائماً في نفس الاتجاه ، وتصل الى تحقيق أهدافها بكفاءة وخاصة في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها أجزاؤها المختلفة . وعندما تفعل ذلك فإنها تخصص الوظائف إلى درجة متناهية في الدقة . وعلى ذلك تعمل التكنولوجيا على الزيادة المستمرة لتقسيم العمل على ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية متعددة ويبدو الارتباط واضحاً بين التقدم التكنولوجي والتقدم في التنظيم الاجتماعي الذي يتمتع

على التساند بين أجزائه المختلفة ، والتقل الكبير لأعضاء المجتمع من حيث الإقامة أو المهنة وما يترتب على ذلك من ظهور أنساق قانونية أكثر إحكاما وقوى سياسية واقتصادية أكثر تركيزا . وإننا نلاحظ أن ظهور هذه التنظيمات يؤدي الى دذبذبات بعيدة المدى في كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية .

## ٢ — الأهمية النسبية : المجتمع الصناعي الحديث الذى تزداد فيه المحترعات

يبدو على أنه واقع تحت تأثير التغير التكنولوجي . ولكن الأمر ليس على هذا النحو تماما فهناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا لأن لم يزد عليه في بعض الأحيان . ومثال ذلك أن الأيديولوجيات السياسية والاجتماعية قد يكون لها من التأثير على حياة المجتمع كما وكيننا أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره ، كما أن انقسام المجتمع الحديث الى جماعات مختلفة العرور والمركز ، يؤدي الى تمايزات كشدة بين السكان تؤدي الى تأثيرات مختلفة على حياتهم لا تتصل بالتغيرات التكنولوجية . وليس معني هذا أن التكنولوجيا تهبط من حيث عوامل التغير الى الدرجة الثانية أو الثالثة ولكنها كعامل من عوامل التغير تقف جنباً الى جنب مع العوامل الأخرى . ويجب أن نشير هنا الى أن المواقف الاجتماعية تختلف من حيث تأثيرها بعامل أو أكثر من عوامل التغير الاجتماعي . فقد تتأثر بعض نواحي الحياة الاجتماعية أكثر من غيرها بالتكنولوجيا . ومن أجل هذا فإننا نميل الى إدراك أهمية التكنولوجيا في التغير ادراكاً نسبياً .

### التكنولوجيا والتخلف الثقافي :

لقد ترتب على نظرية أجبرن في قسمه المختلفة الى قسمين مادي ولا مادي ، وعلى ابرازه لأثر التكنولوجيا على التغير الاجتماعي أن وصل الى فكرته التي ذاعت بعد ذلك عنه في النخبة المثقفة . ويشد كثير من علماء الاجتماع هذه الفكرة بينهم أن هذه القصة الثقافية ليست صالحة تماما ، لأن دراسة أجزاء

الثقافة المرتبطة لا تؤدي الى امكان تصنيفها على النحو الذى ارتآه اجبرن ، ويمكن أن نعيد مناقشة هذا الموضوع على النحو التالى :

١ — إن التقدم التكنولوجي الذى أخذ يظهر واضحا بعد اكتشاف القوى المحركة وبداية عصر الآلة ظهر على أنه نوع جديد من القوة يؤثر على حياة المجتمع حل محل البيئة الطبيعية وأنظمة الحكم التي كانت سائدة في المجتمعات التاريخية . وقد شهد المجتمع الحديث عدة تغيرات هامة نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي تردد صداها في الأسرة والحكومة والعقيدة ووسائل المواصلات والترية وطرق التثنية الاجتماعية ، كما أن التقدم الصناعي الذى يعتبر جزءا من التكنولوجيا قد غيّر من طبيعة الاناج الذى أدى الى تغير التنظيم الاجتماعي الذى كان ملائما يوما للاناج الزراعى التقليدى . وعلى هذا الأساس أمكن ملاحظة الجوانب المادية في حياة المجتمع ملاحظة أكثر وضوحا من أى وقت مضى ، وهذا هو الذى جعل فكرة قسمة الثقافة الى قسمين مقبولة عند كثير من الباحثين . ولكن الأمر لم يكن سهلا عند ابراز التكنولوجيا - كعامل محدد في التغير الثقافي أو الاجتماعي كما ذهب الى ذلك كل من ماركس وفيلن وأخيرأ أجبرن . والتحليل العلمي للثقافة قد يميز لنا هذه القسمة إذا كان الغرض من ذلك سهولة التصنيف ، ولكن يجب ألا تنيب عن بالنا أن أجزاء الثقافة المختلفة مرتبطة ومتساندة وظيفياً .

٢ — أن اختلاف سرعة التغير في الجانبين المادى واللامادى المترتب على التسليم بنظرية أجبرن لم يتأيد بطريقة كافية في الدراسات التى أجريت بعد ذلك في كثير من المجتمعات . ذلك أنه لوحظ أن التغير في الجانب اللامادى كان أسرع في بعض الحالات وأدى الى استجابة الجانب المادى ليتكيف مع الأوضاع الاجتماعية المتطورة .

٣ — وقد لوحظ أن المشاكل التي ترتب على التخلّف الثقافي ليست راجعة فقط الى تخلف الجانب اللامادى وحده ، ولهذا فإننا تؤيد فكرة وجود التخلّف

الثقافي ولكن ليس بالمعنى المترتب على نظرية أجبرن ، وإنما بالمعنى الذي يجعل التخلف الثقافي مترتباً على اختلال التوازن بين الأجزاء المرتبطة في الثقافة أياً كانت طبيعتها وذلك أن إعادة التوازن قد يقتضي تعديلات لا في التنظيم الاجتماعي وحده ولكن في الجوانب المادية في المجتمع أيضاً .

٤ - كما أن الأبحاث المقارنة للثقافات المختلفة أدت إلى اكتشاف أنماط متعددة منها تختلف من حيث طبيعة التغير فيها ويبدو هذا بوضوح عند مقارنة الثقافات البدائية والقروية والمتحضرة . فالتخلف الثقافي وخاصة في بعض المجتمعات البدائية والقروية لم يكن راجعاً فقط إلى دخول عناصر مادية غريبة عليها . بل كان راجعاً في المحل الأول إلى اختلاف التوازن العقائدي والاجتماعي نتيجة لظروف متعددة مثل اختلاف العلاقة بين طبقات المجتمع الواحد كالعلاقة بين طبقات السن أو تدهور المكانة الاجتماعية لبعض الرعماة والقادة أو لزيادة السكان المضطردة .

ولعل أجبرن نتيجة لاقتناعه بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث هو الذي دعا إلى اعتبارها عاملاً أول في التغير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي أيضاً ، وإن كان قد مال في كتاباته الأخيرة إلى أن الاختراعات التي تكون الأساس التكنولوجي في المجتمع لا ينبغي أن تكون كلها راجعة إلى تنهت التكنولوجيا الذاتي بل قد تكون راجعة إلى أسباب اجتماعية خالصة . وبالتالي مبدأ يعترف بأن هنالك اختراعات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات بعيدة المدى في التكنولوجيا ذاتها . وإن كان يبدو أنه يدرج الاختراعات الاجتماعية تحت العامل التكنولوجي أيضاً . فهو يقول إن التكنولوجيا تؤدي إلى التغير الاجتماعي ، كما أنها تؤدي إلى الاختراعات الاجتماعية .

آثار التغير التكنولوجي في الأسرة :

عندما اخترعت البقرة البخارية حدث تغير هام في طريقة الإنسان في معالجة



أحد البيئة الطبيعية. فقد حلت القوى الآلية محل القوى الإنسانية في العمل ، وانتقل الانتاج من البيت الى المصنع وما صاحب ذلك من إعادة توزيع السكان في المناطق المختلفة للمجتمعات التي انتشرت فيها الصناعة ، ولم يقتصر أثر ذلك على إعادة توزيع السكان فحسب ، بل امتد التأثير فشمّل الأسرة والحكومة والحياة الاقتصادية .

ولعل أهم تغير في ميدان الأسرة ، كان إقدام المرأة على دخول ميدان العمل ، بعد أن قلت مسئولياتها في البيت نتيجة لانتقال الإنتاج الى الصناعة الناعمة ، وانتقال تربية الأطفال الى المدارس . ويمكن أن نلخص الآثار التي نتجت عن تغير التكنولوجيا في الأسرة كما يلي :

١ — تغير مركز الزوج والوجه نتيجة لتغير الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه الأسرة وخاصة بعد أن أصبح من الممكن للزوجة أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن الرجل ، وبالتالي قل الدافع الاقتصادي للزواج عند النساء بوجه عام.

٢ — تغيرت السلطة التقليدية للرجل عامة ، وأصبحت محل منافسة ، ولذلك تقوم العلاقات داخل الأسرة سواء بالنسبة للرجل أو أولاده أو زوجته على أساس التضام والتعاون في الحل الأول. وكانت مناقشة مركز السلطة مودية إلى تلك الأسرة خصوصاً إذا أصر الرجل على الاحتفاظ بسلطاته التقليدية.

٣ — زادت نسبة الطلاق وزادت مظاهر التصدع الأسري نتيجة لعدم مساهمة العلاقات الأسرية بتغير الذي حدث لادوار الاعضاء ومراكزهم .

٤ — زادت الرغبة في تحديد النسل لانشغال المرأة بالعمل خارج المنزل من ناحية وللاغبة في الاحتفاظ بمستوى اقتصادي لائق من ناحية أخرى .

وليس معنى هذا أن التغيرات السابقة حدثت جميعاً نتيجة مباشرة لتغير

التكنولوجيا ، إذ يجب أن لا ننسى أثر التغير الايديولوجي في تفسير مركز المرأة وخاصة في النواحي المتعلقة بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل كما أن ازدياد مشاركة المرأة للرجل في الانتاج وأهميتها المتزايدة في بعض نواحيه وفي الخدمات ، أدى الى اعتراف المجتمع بدورها ومسؤوليتها ، ومن ثم بمساواتها التامة مع الرجل . ولكن كثيراً من الباحثين في شئون الأسرة يخشون أن تؤدي هذه المساواة والإيمان في تطبيقها عملياً الى تهديد مباشر لعلاقات الانجاب والتفشتة الاجتماعية للأطفال في المرحلة التي ينتاج فيها هؤلاء إلى الامم التي يجب أن تعترف بدورها المتميز عن دور الرجل ، وخاصة في هذه الناحية الهامة ، إن دور الحضنة أو المربيات لا يمكن أن يقلصن للطفل ما يمكن أن تقوم به حتي أكثر الامهات جهلاً وإهمالاً .

## المفصل السابع

### النتائج النظرية لدراسة التغير في نموذج محدد<sup>(١)</sup>

#### القروض البدئية

أجريت دراسة النموذج «وجهة بالمزايم الآتية :

(١) هناك ميل قوى للتقليل من أهمية « البنية » في التفسير الموسيولوجي ، واعتبار علاقة الانسان بالانسان هي الممول الاثول في فهم المجتمعات . ومنذ أن ظهر كتاب دور كايم في قواعد المنهج في علم الاجتماع ، يتركز اهتمام كثير من الباحثين في مختلف أنحاء العالم ، على تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى ، وزاد اقتناع العلماء بهذا الاتجاه في التفسير ، خصوصاً بعد ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة واخضاعها لمشيئته ولكن هذا الاتجاه لا ينبغي أن يؤخذ كتعميم ينطبق على كل المجتمعات لاختلاف مدى تأثير كل منها بالبيئة الطبيعية . ففي المجتمع القروي تكون علاقة الإنسان بالطبيعة مهمة جداً لأنها تحدد نوع النشاط الاقتصادي الذي يكون مع بقية أجزاء البناء الاجتماعي كلاً متكاملاً . وفي دراسة التنهد الاجتماعي في مثل هذا المجتمع ، يكون تأثير البيئة عاملاً مهماً في حائتي الاستقرار والتنهد ، وبالتالي لا يكون الأمر كما حاول ردفيلد أن يأخذ به في وضعه « لقواعد المنهج » في دراسة المجتمعات القروية ، من تركيز الاهتمام على علاقة الإنسان بالإنسان ونقده لاتجاه ابتكار برنارد في دراسة التنوير على أساس الاهتمام بدراسة أثر البيئة على المجتمع . تنويري « ecology » فقد يصلح

---

(١) اشتعل هذا النموذج على ثلاث قرى تقع الى أقصى الجنوب من مركز ميت غمر - محافظة الدقهلية - وقام المؤلف بدراسة عام ١٩٥٥ . تركزت الدراسة حول العائلة والنظام الاقتصادي الجانب المادي من الثقافة .

اتجاه ردقلا، هذا في دراسة ععدة لمجتمع قروى في رمن معين Synchronic ولكنه لا يصلح في دراسة لهذا المجتمع تمثل زمتين مختلفين diachronic ولهذا أميل الى التسليم بأن كل تنهر في علاقة الانسان بالبيئة ، يعنى بهن التنهر في علاقته بأقارانه .

(ب) في التنهر الموجه ، يكون المؤثر الخارجى عاملا أول في تفسير التغيرات، وذلك مثل التغيرات التى تسببت عن اتصال الاموريين بالمجتمعات البدائية، وبذلك كان الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى Cultural contact وهو مؤثر خارجى ، مؤديا الى تغيرات عديدة في هذه المجتمعات . ولهذا كان اهتمام الباحثين في التنهر الاجتماعى في المجتمعات البدائية موجهها أغلبه الى دراسة أثر الاتصال في التغيرات الثقافية ، وتأثر بهذا الاتجاه كثير من الباحثين في المجتمعات القروية في الهند والصين حين نسبوا التغيرات في القرى - الى تدخل الحكومة والمدينة . ولكنى أميل الى القول ، بأنه في التنهر وغير الموجه ، كما هو الشأن في النموذج المدروس ، تكون بواعث التنهر الاولى ، داخلية ، نتيجة لإزدياد السكان واستمرار ضغطهم على المصادر الطبيعية الثابتة التى يستمدون منها ، وارد معيشتهم، وتكون العوامل الخارجية كتدخل الحكومة أو اثر المدينة ، عوامل معجلة ( accelerating factors ) وكلما زاد التنهر ، لدى وكثافة ترابط العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التغيرات الثقافية . وعندئذ قد تصبح للؤثرات الخارجية آثار أكثر وضوحا .

(ج) « الإصلاح الاجتماعى » الذى لا نبرزه قوة القانون - في النموذج المدروس - يكون قليل الأثر جدا في التنهر الثقافى ، ألم يكن البناء الاجتماعى نفسه قد بدأ بهنهر ، أو تكون التذبذبات التى تحدث فيه أو مظاهر اختلال التوازن تحدث في فترات قصيرة المدى ، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة المتوازنة بين احيائى الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا كانت تجربة المركز الاجتماعى نهر محقة لا قصد منها

٤ - في المجتمعات البدائية والحديثة قد يحدث نتيجة التغيرات السريعة تخلف ثقافي بين قسمي الثقافة المادى وغير المادى وعدم استواء بين مكونات هذه الثقافة (unevenness) ولكن في المجتمع القروى - النموذج المدروس - عندما لا يكون التغير مريحا وغير موجه في نفس الوقت لا يحدث اختلال التوازن أو - سوء توافق قسيمي عمليات التغير في كل اتجاه - بمعنى أن كل تغير في جزء متساند من أجزاء المجتمع يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في الأجزاء الأخرى وفي الكل أيضا - ذلك لأن نمو الثقافة المادية - الذى يكون طبعيا لنظريات التخلف وعدم الاستواء أسرع وأسبق من نمو الثقافة غير المادية ، لا يكون له نفس الخصائص في المجتمع القروى - فهو نمو كمي لا كيمي ، بمعنى أن التقدم يحاور الجديد ، ويكون التأثير متبادلا بينهما وليس من جانب واحد فقط - كما أن تغير العائلة مثلا وتكسكها إلى أسر يؤدي إلى تغيرات مصاحبة في خصائصها وفي القيم المرتبطة بها ... وهكذا - إذن فالإبل هنا إلى الاعتقاد بأن مكونات الثقافة تتغير ككل أى أن عمليات التغير تسير في معية Togetherness في جميع أجزاء البناء الإجتماعي والثقافة المادية المرتبطة بها :

٥ - يميل كثير من كتاب القرن التاسع عشر والباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية في القرن العشرين - إلى نوع من الثنائية dichotomg حين يقارنون بين المجتمعات في انتقالها عند التغير من حالة إلى أخرى فالسليمرهينى مين في كتابه : القانون القديم Ancient Law عام ١٨٦١ يتصور أن هناك نوعين من المجتمعات ، مجتمع يقوم على أساس المركز من حيث الاعتراف بالحقوق والواجبات في الوحدة العائلية ، ومجتمع يقوم على أساس التعاقد Coortaci من حيث قيام العلاقات التعاقدية بين الأفراد كنظم حقوقهم وواجباتهم - وكذلك تينسى Tonnies حين يميز بين الوحدة الثقافية Gemeinschaft التي غرس على نهج فلت لمباركة في قيم وحدة - وبين الوحدة غير الثقافية - (Gemeinschaft) ، حيث تكون العلاقات فيها فردية تمييزية - ويعتبر نوركايم كير من أعظم هذه الثنائية طالبا علميا

على أساس دراسات مستفيضة وخاصة في تقسيم العمل . فالمجتمع الذى يعتمد على نفسه ويتشابه الأفراد فيه مجتمع يقوم على التضامن الإكلى ، والمجتمع الذى يعتمد على مجتمعات أخرى ويتميز داخليا بتقسيم العمل هو مجتمع عضوى Organic وقد وجد كل من روبرت ودفيلد وجود فرى ومونيكيا ويلسون - على سبيل المثال - هذه الثنائية صالحة في توجيه الدراسة الحقيقية ، الأول عندنا درس بعض قرى ياكاتان Yucatan ، وصور اتصال المجتمع القروى أو البدائى من القولك Folk إلى المدنية Civilisation ، على أساس أن التنمية في المجتمع البسيط يؤدى الى زيادة الخصائص الحضرية ، والثانى جود فرى ويلسون وزوجته حين حلا التفهم الاجتماعى في وسط أفريقيا من البداية الى الحضرة ، على أساس زيادة اعتماد المجتمع البدائى على مجتمعات أخرى ، واننى على ذلك أميل أيضا الى الأخذ بهذه الثنائية في تصوير تفهم القرية واعتقد أن المجتمع القروى ينتهي من مجتمع بسيط تكون فيه القرابة أساس العلاقة والاكتفاء الذاتى خاصة الوحدات العائلية المكونة له ، الى مجتمع معقد تكون فيه المصلحة أساس العلاقة والاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا خاصة الكل والجزء معا .

## تحليل مقارن لعوامل التغير

وعلى الرغم من تشابه المجتمعات القروية في كثير من أجزاء العالم على نحو ما أشار إليه ردفيلد وأوسكار هاندلين H. O. H. إلا أن عوامل التغير وعملية تختلف من مكان إلى آخر بل إنها قد تختلف في المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات القروية نفسها من حيث انتمائها إلى نماذج مختلفة ، ولكنها جميعاً تنهض بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بضعهما معاً . وقد تكون نتائج التغير متشابهة ، إلا أنها تختلف من حيث المدى باختلاف ظروف كل مجتمع . وإذا سلمنا فكرة ردفيلد من أن القرية وثقافتها جزء من ثقافة أكبر ، تكون عوامل التغير والتغيرات التي حدثت نتيجة لذلك تلتقي أضواء على التغير في القرية . ولهذا كان تاريخ الثقافة الكبرى من الأصول التي يرجع إليها الباحث في المجتمعات القروية ليقدر الظروف التي مرت عليها القرية في مراحلها المختلفة ومع ذلك فإن ردفيلد يعترف بصعوبة هذا المنهج نظراً لأن المؤرخين يغفلون غالباً - عند التأريخ - الإشارة إلى الحياة الريفية ، وإن أشاروا بطريقة لا تفيد الباحث الأنثروبولوجي كثيراً .

وقد حاول حامد عمار - تمثيلاً مع فكرة ردفيلد السابقة - في الفصل الذي عقده عن التغير الاجتماعي في قرية « سلوا » أن يبرز العوامل التي تعرضت لها « مصر » وأدت إلى تغيرات يمكن أن تلتقي أضواء على التغير في القرية ، « فنتيجة لاتصال مصر بالغرب عن طريق الغزو الفرنسي فالبريطاني والإصلاحات التي قام بها محمد علي ، وحركات التحرر الديني التي قادها « الأفغاني » ، و « محمد عبده » ظهرت اتجاهات جديدة على الحياة « المصرية » مثل زيادة التصنيع وانتشار المدارس وقيام النظام النيابي ، ونمو الطبقة الوسطى المثقفة وطبقة العمال . وبقية أنواع القوى وحركات الاستقلال وانتشار الوعي الوطني ، والاهتمام بالصحافة ووسائل الاتصال الأخرى كالإذاعة ، ثم أشار

إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في درجة التأثير بهذه الاتجاهات التامية (١) بطريقة عامة لا تكشف عن اتجاه عمليات التغيير وخصائصها في كل منطقة . أو انتقالها من منطقة الى أخرى والتعديلات أو الانحرافات التي تحدث لها في أثناء ذلك :

كما أنه لم يستطع أن يربط بين هذه العوامل وبين طبيعة الحياة الاجتماعية في القرية واكتفى بقوله دإن سلوا لم تتأثر إلا قليلا بالأوامل السابقة ، فلا تزال تحتفظ بطابعها الريفي القديم » وكان للتحويل التاريخي السليم يقتضي منه أن ينحى الى أبعد من العوامل الحديثة تمشياً مع فكرة ردفيدا ليكشف عن العلاقة بين حالة المجتمع ككل آنذاك وحالة القرية التي لا تزال تحتفظ حتى الآن بما كانت عليه من قبل .

ولكن الصعوبة التي أشار إليها ردفيدا تواجهه في هذه الحالة . ولماذا يكون الإيمان في تتبع التاريخ أمراً مفضيا إلى التوضو ولن يفيد البحث الأثنوبولوجي . ومع هذا عاد عمار مرة أخرى ليحدد تأثير القرية المباشر لا بعوامل التنهر الكبرى في المجتمع « المصري » بأسره بل بالمدينة - والمدينة القروية - حين يشهد إلى أن الاتجاه العام للتنهر هو محاولة تقليد نماذج الحياة في المدينة وخصوصا في النواحي المادية وفي بعض المظاهر المرتبطة بالنظرة إلى المرض والعلاج والسلطة المحلية في القرية ومع أنه لم يشر الى العوامل التي آثرت في القرية مباشرة إلا أن تحليله لمظاهر التنهر وأسبابها خصيصا في النواحي المادية وظاهرة الكرم والضيافة - ينصب على أن التأثير في الحياة الأولى كان عن طريق عامل خارجي هو المدينة . والتأثر في الثانية كان طريق عامل داخلي هو انخفاض المستوى الاقتصادي في القرية . وهذا يثبت أهم ما يجب أن يلتفت إليه الباحث في دراسات التنهر الاجتماعي في المجتمعات



القروية . هو أن يركز على أثر العوامل المباشرة سواء كانت داخلية تتصل بالبناء الاجتماعي في القرية أو الثقافة المادية أو الحياة الاقتصادية ، أو خارجية تتصل بتأثير المدينة التي تمثل مراكز الانتشار الثقافي ، والتي عن طريقها تتم الإصلاحات كتحسين طرق المواصلات أو المشروعات الاجتماعية والصحية المختلفة وعن طريقها أيضا - باعتبارها مركزا إداريا - تتخذ القوانين طريقها الى التنفيذ في الوحدات القروية التابعة لها . وسوف يتبين من دراسات أخرى في جهات أخرى من العالم أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ العام للثقافة الكلية في تفسير التغير الاجتماعي ، أو حتى في وصف الحياة الاجتماعية في القرية قبل الفترات التي أخذت التغيرات منها تتخذ اتجاهها واضحا . بل إن تاريخ القرية نفسه يكون غامضا لا يمكن الرجوع إليه إلا أبعد من ذاكرة كبار السن ، لأنه كلما أوغلنا في تاريخها لانحصر من كبار السن إلا على صورة خيالية تمثل القرية في عهدها الفهسية ، كما أن الوثائق أو الإحصاءات التي يمكن العثور عليها لا يمكن التأكد من صدقها لأنها جمعت في الغالب بطريقة ظنية وعن طريق أشخاص غير مدربين ، وقد تفتت هذه الصعوبات في دراسات التغير في المدينة في المجتمعات الصناعية لاحتمال وجود مصادر معتمدة يمكن الرجوع إليها .

ففي نامبالى Namballi وهي قرية من أعمال ولاية ميسور Mysore بالهند اكتشف آلان بيلز A. Beale في دراسته للتغير الاجتماعي في القرية أن المادة التاريخية ناقصة جسدا بحيث لا يمكن الاعتماد عليها ، لأن الإحصاءات وسجلات الأراضي التي كانت تعمل كل خمسين عاما لا يمكن الرجوع إليها ، ولا يمكن رد أية ظواهر إلى أسباب معينة بناء على ما فيها من المعلومات . ولكنه استطاع في عام ١٩٥٢ أن يحصل على معلومات لم تكن قاصرة على ١٠ أدل به كبار السن ، وقد قسم المعلومات التي حصل عليها إلى ثلاث مراحل الأولى من ١٨٠٠ - ١٨٧٦ وهي معلومات خرافية تماما ، والثانية من

١٨٧٦-١٩١٤ وهي ليست في ذاكرة كبار السن تماماً ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ حتى وقت اعداد البحث فإنها كانت متضمنة في ذاكرة الكبار ويمكن الرجوع إليها والاعتماد عليها . ولا يخالفي شك في التشابه الكبيرين نامها إلى وبين القرية التي أبحث التغير الاجتماعي فيها في هذا الصدد .

ويعتقد ألان بيلز أن التغيرات التي حدثت في القرية « فرضت » عليها من الخارج ولهذا تكون دراسة العوامل الخارجية ؛ وخصوصاً التأثيرات الحضرية والعلاقات المتبادلة بينها ، كاشفة للتغير في القرية ودرجته واتجاهاته . ومعنى ذلك أن البواعث الأولى لتغير القرية جاءت من الخارج . وهذا موقف يخالف ما اتخذته في هذا البحث ، بل هو عكسه تماماً .

فالبواعث الأولى للتغير كانت موجودة ومتضمنة في البناء الاجتماعي للقرية نفسها . وكانت العوامل الخارجية كالتأثيرات الحضرية عوامل معجلة أو أو مسرعة accelerations والذي جعل بيلز يأخذ الموقف أن قرية نامها إلى بعيدة عن المراكز الحضرية ، ولهذا ظلت محتفظة بطابعها القديم حتى اقتربت منها المؤثرات الحضرية وخصوصاً عن طريق الحكومة التي فرضت عدة تنظيمات وتعديلات في مجتمع القرية . وقد يكون هذا صحيحاً ؛ إلا أنه لم يلاحظ بدقة أثر زيادة السكان على مستوى المعيشة وما يترتب عليه من تغيرات داخلية ؛ الأمر الذي جعله يركز على التغيرات الثقافية أكثر من التغيرات الاجتماعية . ولهذا كانت أهم العوامل في التغير هي النظام الإداري بالإضافة إلى المؤثرات الغربية ، وقد ترتب عليها أن استمرت سلطة الحكومة تمتد على حساب السلطات المحلية ، وإن تحسنت طرق المواصلات ، ونمت الصناعات الحضرية ، وانتشرت النظم الأوربية في التعامل والصحت والخدمات العامة . كل هذا إلى جانب زيادة الكثافة السكانية والاهتمام بالانتماء النقدي ويقول عن المظاهر الأربعة الأولى أنها عوامل النمو growth factors وزيادة السكان والاقتصاد

التقدي موازين للمظاهر الأخرى . ومعني ذلك عنده أن النمو في العوامل الأولى أو عوامل النمو أدى إلى نمو مصاحب في السكان والاقتصاد التقدي . وأعتقد أن هذا التقسيم عاطيء لأن الاقتصاد التقدي لا يختلف عن المظاهر الأربعة الأول ولهذا كان لا بد أن يوضع في طبقة واحدة معها ، أما زيادة السكان فهي وإن كانت تامة إلا أن نموها لا يرتبط مباشرة بنمو العوامل السابقة .

ولهذا لا يمكن أن نستخلص من تحليل « ييلز » أن الزيادة في عدد السكان كانت راجعة في المحل الأول لأثر العوامل السابقة ، لأن السكان كانوا يزدادون قبل ذلك . وربما كان التحسن في الإجراءات الصحية قد أدى إلى التقليل من نسبة الوفيات إلا أن الزيادة المترتبة على ذلك لا يمكن مع هذا أن تقرر زيادة المؤثرات الحضرية لأنها في الواقع لم تؤثر على درجة الحضرية مثلاً . وهو يعترف بأن ثمة تغيرات حدثت في العائلة وفي العلاقات الداخلية في القرية ولكنه ينسبها جميعاً إلى أثر العوامل الخارجية مع أنها قد تكون راجعة إلى التغير التدريجي في الأسس القديمة التي كانت تقوم عليها نتيجة لزيادة حجم السكان وازدياد انخفاض المستوى الاقتصادي . الذي قد يؤثر في وحدة العائلة الاجتماعية والاقتصادية وفي العلاقات المترتبة على هذه الوحدة .

ومصدر الخطأ الذي وقع فيه ييلز أنه ينسب التغيرات بطريقة حتمية إلى عامل واحد ، وافترض أن ظاهرة النمو growth إنما تقتصر على المؤثرات الخارجية فقط . بينما لا يمكن أن ننكر النمو من ناحية أخرى على المؤثرات الداخلية . فالنتيجة التي انتهى إليها ييلز من أن البعد النسبي للقرى يؤدي إلى تغيرها إذا وقعت تحت تأثير عوامل التغير الحضرية وحدها نتيجة عاطشة واقتراضه أن هذا ينطبق في كل حالة افتراض لا نزيد الوقائع المادية .

ومثل آخر مختلف عن طريقة نامبال في الهند . هو قرية شان كوم Chan Kom .

التي درسها ردفيلد عام ١٩٣١ ثم عاد لدراستها بعد ١٧ سنة ليكشف عن مظاهر التنهر التي حدثت فيها خلال هذه المدة ، ومع ملاحظة اختلاف القرىتين من حيث الظروف كالحجم والبعد عن طرق المواصلات أو المدن ، نجد أن التأثيرات الحضرية كانت بالغة الاثر في قرية شان كوم . إلا أن الاختلاف في التأثير واضح جداً ، فأثر المدينة في تلمهالي يتخذ شكل « الفرض » وموقف القرية سلبى لزاء التنهرات ، أما في القرية الأخرى فلإن السكان « قرروا أن يصطنعوا كثيرا من خصائص سكان المدينة وكانوا يعملون على أن تأخذ مساكنهم شكل مساكن المدينة » ، « ومن أهم التنهرات التي حدثت إقامة بلدية وملعب ومدرسة ومكتب يريد . ولهذا لا يكون التنهر راجعا الى المؤثرات الحضرية الخارجية وحدها والمفروضة على القرية ، بل راجعا أيضا بالدرجة نفسها الى عامل داخلي وهو الإرادة الحرة للسكان . ومع أن الرغبة الإيجابية من سكان القرية للتنهر قد تكون مميزة لشان كوم وحدها أو لقرى المكسيك بصفة عامة ، إلا أنها غير ظاهرة في أغلب القرى في جميع أنحاء العالم . أو على الأقل في القرية التي ادرس التنهر فيها . بل قد يكون العكس هو الظاهر تماما حين يعرض القرويون عن كل مظاهر التنهر ، ويقاومون بطريقة سلبية الإصلاحات والمشروعات التي تقوم بها الدولة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية وتجريبه المركز الاجتماعي Social Center ومآلهاخير دليل على السلبية التي تميز السكان . وعلى أى حال فدراسة ردفيلد للتنهر الاجتماعي في شان كوم بخاصه وفي ياكسان Yac. tsn جعلته يقرر أن التنهر يكون في حالة العزلة والتجانس والارتباط الجمعي الى حالة من الاتصال والتجانس والفردية وطبيعى أن تختلف درجة التنهر أو سرعته باختلاف المجتمعات وبموجب اختلاف ظروفها .

ويكاد دويه Dube أن يفتى مع ألان بيلز في تحديد المؤثرات التي ترتب عليها  
التغير الاجتماعي والثقافي في قرية شاميرب Shamirpet من أعمال ولاية حيدر  
آباد بالهند . فالقرية ظلت لمدة عشرات السنين كما هي محافظة على النموذج الذي  
كان لها منذ القدم ولم تتغير إلا نتيجة لفتوء ظروف خارجية لم تتعرض لها مع  
قبل : والمضى الزمن الذي لاحظ فيه دويه ما طرأ على القرية من تغيرات يمتد إلى  
خمسعين عاما قبل عام ١٩٤٨ ، أما بعد هذا العام فالتغيرات التي حدثت كانت نتيجة  
لأسباب مختلفة نسبيا . فهو اذن يفصل بين مرحلتين من التغير . وكذلك بين نوعين  
من العوامل : وترد هذه القسمة الى حدث تاريخي هام وهو قسمة الهند في عام  
١٩٤٨ الى قسمين : الهند وباكستان . وقد وقعت حيدر آباد التي تتبعها القرية في  
نطاق دولة الهند الجديدة . فقبل القسمة كان تأثير العوامل الخارجية بخلف عنه  
بعضا نظرا لاهتمام الدولة المباشر بالولاية بعد ذلك . وعوامل ما قبل عام ١٩٤٨  
تتحصر في : الاتصالات مع صاحب الأرض الإقطاعي وموظفي العروة والمحاكم ،  
وتأثير المدينة ، والتعليم ، ونشاط الحكومة العام وخصوصا في الاتجاه الى الإصلاح  
الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الهند عامة وبصورة أقل في ولاية حيدر آباد  
أما عوامل ما بعد هذا التاريخ فأهمها النشاط البوليسي Police action الذي يرى  
دويه أنه نقطة جوهرية في حياة القرية ، الى جانب الاهتمام بالاصلاحات الإدارية ،  
والقضاء على الاقطاع ، وتدعيم الاصلاح الحكومي وتركيزه ، والنشاط السياسي  
والديموقراطي ، بوجه عام . مع أنه ليس هناك اختلاف كبير بين هذين النوعين  
من العوامل الامر الذي كان من غير ضروري قسمتها على هذا النحو : وكل ما  
ما يريد دويه أو يشير اليه هو : أن تأثير المدينة والقانون - ممثلا في نشاط الدولة  
أخذ يزداد بعد عام ١٩٤٨ الأمر الذي ترتب عليه سرعة التغير الاجتماعي والثقافي  
وطبيعي أنه كلما ازدادت العوامل الخارجية في الضغط pressure على القرية كلما

ازدادت التغيرات الاجتماعية تبعاً لذلك . والواقع أن اختلاف التغير في شاميربوت  
Shamirpot كما سجله دوييه بين الفترتين يشابه فترتين أحدهما بعيدة عن المدينة ،  
والأخرى قريبة منها ، وطبعاً أنه كلما ازدادت القرية قرباً من المدينة كلما  
ازداد تأثرها بنموذج الحياة الحضرية والعكس . ولذلك فاختلاف العوامل عند  
دوييه لا يمثل الاختلاف في النوع وإنما اختلافاً في الدرجة وهذا لا يفهم من جوهر  
الموضوع ، وهو نسبة التغير في القرية إلى قوى خارجية . وإذا كان التغير الذي  
حدث في مجال الثقافة المادية والحياة الاقتصادية يمكن نسبته مباشرة إلى أثر  
المدينة والقانون ، فالنظر الذي حدث في البناء الاجتماعي وخصوصاً في العائلة -  
على الرغم من أنه يقول أنها لا تزال الوحدة الاجتماعية التي تقوم عليها الحياة في  
القرية - لا يمكن نسيته بالطريقة نفسها إلى أثر العوامل الخارجية وحدها ،  
خصوصاً وأن نمو السكان في القرية لم يتوقف أو يقل بفعل الأوبئة أو المجاعات  
أو الفيضانات :

ولا يخفى جون امبري John Embree في دراسته للتغير في قرية سوهي مورا  
Suhe Mura باليابان عن دوييه . فهو يركز على التغيرات في الميدان الثقافي المادي  
ولأن التغيرات في البناء الاجتماعي تغيرات لا تعرفها في المدى الزمني الطويل فقد  
تكون راجعة إلى الاتصال ببناء اجتماعي معقد ، ولذا وجد أن التغيرات التي  
حدثت في القرية كانت من نوعين : تغيرات تقوم بها الحكومة كإنشاء المدارس  
والجمعيات الزراعية وادخال الصحافة والإذاعة ، وتغيرات أخرى تتم دون توجيه  
من الدولة . ومع ذلك يجد امبري أن التغيرات التي تكون الحكومة عاملاً أول  
فيها هي التغيرات الهامة . فعوامل التغير في القرية اليابانية عوامل خارجية من  
الدرجة الأولى . ومع أن يانج M. C. Yang في دراسته للتغير في قرية تايتو  
Taioa بولاية شانتونغ Shaantung بالصين كان أكثر التفاتاً لعوامل التغير المتعددة

الداخلية والخارجية خصوصا نسب التغيرات التي تحدث في القرية إلى تأثير المدينة والمهاجرين الذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض إلا أنه لم يكن واضحا ، خصوصا في إدراكه لعلاقة هذه العوامل بعضها ببعض ومبلغ أثر كل منها أو كلها في المجال الثقافي المادي والبناء الاجتماعي :

ولعل الانجلاء في أغلب الأمثلة السابقة إلى إبراز العوامل الخارجية وخصوصا تأثير المدينة والقانون يرجع إلى ما يلي :

١- أن أغلب هذه الدراسات لم تكن معنية في جوهرها ببحث التغير الاجتماعي وإنما جاءت الإشارة إلى التغيرات الاجتماعية لإلقاء نظرة سريعة على الوضع المتغير للقرى المدروسة . وكان التركيز على إدراك التغيرات في الثقافة المادية مبعثه أمران الأول : أن ملاحظة العرف والثقافة المادية أسهل بكثير من ملاحظة العلاقات الاجتماعية : خصوصا وأن أغلب الباحثين لهذه القرى متأثرون بالمدرسة الأمريكية الأنثروبولوجية التي تنحدر هذا النحو . والثاني : أنهم كانوا مقتنعين بأن البناء الاجتماعي دائم من حيث الشكل على الأقل وأنه لا ينطوي على عوامل تنهيه وأنه يتغير فقط عن طريق التفاعل الاجتماعي مع قوى خارجية . ومثال ذلك أن دوبيه عندما حاول أن يملل التغير في قرية شامبريت سار وراء ريموند فيرث R. Firth في قوله « إن التغير البنائي نتيجة للتفاعل الاجتماعي » ولكنه فهم التفاعل على أنه ضغط أو فرض *compulsion* من الخارج على القرية تستجيب له القرية حيناً وتقاومه حيناً آخر فتحدث تغيرات هامة في الثقافة المادية وفي الاتجاهات العامة بينما يظل البناء الاجتماعي كما هو مع تغيرات طفيفة . ولست أنكر أثر تفاعل القرية الخارجية مع البناء الاجتماعي والنتائج البعيدة المدى التي ترتبت على ذلك في البناء نفسه خصوصا إذا كانت هذه القوى في تزايد مستمر ، ولكن القسوى الداخلية مهمة أيضا ولا يمكن أن نفهم حقيقة التغير : عوامله ، وعملياته ونماذجها لم نعلم بالبحث

من عوامل التغير الداخلية . فنمو القرية والمهجرة من القرية مثلا - وهى نتائج مباشرة لتغير هام في العائلة - لا يكتفى أن تكون تأثيرات المدينة وحدها هى السبب فيها ، ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية ما ساعد إلى درجة كبيرة على ذلك . وقد يكون في تحديد العوامل الخارجية والداخلية لتغير اتجاهها الى الفصل بينهما ، ولكن هذا ليس هو الهدف ، وإنما هذا الفصل يساعد في فهم الظروف التى مهدت للتغير خصوصا وأن كل انحراف أو اختلال للتوازن لا يتم فجأة وإنما يصخذ مظهر التدرج ، وتزداد آثار عوامل التغير كلما ازداد ظهور الظروف المناسبة :

٢ - كذلك لم يأتى هؤلاء الباحثون الى بعض المسائل الهامة خصوصا في دراسات التغير الإجتماعي ، وعلى الامتنع عامل الزمان وعامل المكان *Time and space* فالتميز بينهما خصوصا اذا ارتبطا بفكرة البناء الإجتماعي أو قرنهما معا يؤدى الى نظرة منهجية معينة وفهم آخر لعمليات التغير . ويبدو أن أغلب هؤلاء الباحثين متأثر بالدراسات الأنثروبولوجية في المجتمعات البدائية في هذا الصدد من ناحيتين : الأولى أن دراسه التغير كانت ولا تزال تنسجه الى معرفة أثر الثقافة الأوروبية (الاتصال الثقافي) على البدائيين وعلى الامتنع في حياتهم المادية والإجتماعية ، ويعنى آخر أن التغيرات التى فرضت على البدائيين سببت اختلالا في توازن حياتهم الإجتماعية واستمرارا في عدم التكامل كلما زاد تفكك وحدة ثقافتهم الأصلية المترابطة بالاجزاء المادية منها واللامادية ، ولهذا كان أهم ما شغل به هؤلاء الباحثين تتبع التغيرات في الحياة المادية ، وما تركت من آثار على البناء الإجتماعي للقرية ، نتيجة لآثار الاتصال الثقافي - اما اختيارا أو جبرا عن طريق النوبة - بالمدينة . والثانية : أن البناء الإجتماعي للمجتمعات المحددة : الصغيرة *static* نسبيا ولا تتغير مكوناته الا بفضل قوى خارجية وبدونها يظل محافظا على شكله .



ولكن سواء كان البناء الاجتماعى يقوم على العلاقات الاجتماعية المعقدة فى مجموعها التى تكون وحدتها العلاقات الثنائية *diadic relation* بين شخصين ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٩١-١٩٢ ) أو يقوم على الجماعات الاجتماعية الدائمة كالأمم والقبائل والشائر التى تحفظ هويتها كجماعات بالرغم من تغير أعضائها ، فإن فكرة الاستمرار خلال الزمن *continuity* متضمنة . ومع أن فودنس Fortes قد تميز رادكليف براون بين البناء الاجتماعى الذى يتغير ويتجدد باستمرار وبين الشكل البنائى *Structural Form* الذى تكون له صفة الاستمرار فى مجتمع ثابت نسبيا على أساس أن عامل الزمن واحد فى الحالتين وأن هذا التمييز تجر يد غير واقعى إلا أنه لم يقف موقفا واضحا إزاء استمرار البناء أو شكله فى الزمان ، بل أنه أضاف إلى ذلك أن عامل المسافة والمكان لا يختلف بالنسبة للبناء الاجتماعى عن عامل الزمان : ولكن النقطة الأساسية هنا ليست أن رادكليف براون ميز فى البناء الاجتماعى بين المضمون المتغير والشكل الثابت ، وإنما تتصل بناحية هامة وهى الفرق بين المجتمع البدائى والمجتمع القروى من حيث الامتداد الزمنى والمكانى . إذ يبدو أن الامتدادين يرتبطان عكسيا فى الحالة الثانية ، وطردبان فى الحالة الأولى . والارتباط العكسى والطردى هنا يؤدىان إلى نتائج مختلفة بفرض عدم تدخل عوامل أخرى كالغزو الأوروبى للمجتمع البدائى أو زيادة تأثر المدينة فى مجتمع القرية : فالامتداد الزمنى فى حالة المجتمع البدائى يعنى استمرارا للبناء الاجتماعى ، فالزمن مرتبط بالتغير فى إطار من الاستمرار : والتغير هنا هو النمو فى النسق المكونة للبناء بمعنى أن زيادة السكان مثلا لا تؤدى إلى تغير مافى صور البناء : ولذلك فالنمو هنا نمو كمى لا كئفى ، أما ارتباط الامتداد الزمنى بالامتداد المكانى فرجه إلى أن المكان الذى توجد فيه المجتمعات البدائية غير محدد ، فكل مجتمع بدائى له منطقة قد تضيق أو تتسع بتحريك فيها . ولهذا يكون ممكنا دائما أن يصاحب

النمو الناتج عن الامتداد الزمني نحواً في « شغل » المكان. فلم يكن هناك مجال للتغير الذي قد يترتب على العلاقة العسكرية بين الامتدادين . وهذا في أغلب الظن الذي جعل الشعوب البدائية لفترة طويلة قبل الغزو الأوروبي « منزلة ومكتفية بذاتها وكل منها ثقافة متبايزة » وحفاظة على الاستمرار في بنائها الاجتماعي .

أما الامتداد الزمني للقرية فانه ظل يسير طردياً مع الامتداد المكاني ، ومع ملاحظة أن القرية خصوصاً في الجمهورية العربية المتحدة عامة تمارس حياتها الاقتصادية على مساحة محددة من الأرض الزراعية لا يمكن أن تتعداها ، نظراً لوجود حكومة مركزية تشرف على تنظيم صلات القرى بعضها ببعض فإن النمو ، نمو السكان في وقت معين يصبح في حالة تنعكس معها علاقته الطردية مع المكان ، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الضغط خليك بأن يتغير من شكله Form التقليدي لتغير العلاقات المكونة لكل نسق من نسقه . ومعنى هذا أن النمو السكاني خلال الزمان في القرية مع تحديد المكان يؤدي إلى نتائج هامة في البناء الاجتماعي ، وقد تشابه النتائج على هذا البناء في المجتمع البدائي ولكن مع اختلاف كبير في العوامل المسببة .

ولهذا كان التغير في حجم السكان والتأثيرات الحضارية البواعث الأساسية في التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمع القروي ، وكان الاتصال الثقافي عن طريق الأوربيين الباعث الأساسي للتغير في المجتمع البدائي . ومن هنا جاء نقدي للباحثين المتقدمين في أنهم لم يهتموا بدراسة أثر التغير السكاني على التغيرات البعيدة المدى أو القصيرة المدى في المجتمع القروي .

وقد عنت بآراء الاختلافات بين القرية والمجتمع البدائي وعلى الأخص فيما يحصل بعوامل التغير لأسباب منهجية ، مع أنني أعتقد أنه في مدى يطول أو يقصر من الزمن ستكون التأثيرات الحضارية في القرية والتأثيرات الأوروبية في

المتنوع البدائية هي التأثيرات ذات الأهمية الكبرى في التغير الاجتماعي والثقافي في كل منهما .

وإذا كان التحليل قد اتخذ في بعض الأحيان صفة العمومية ، إلا أنني أعتقد هنا أن الاختلافات السابقة إنما تنطبق في الدرجة الأولى على المجتمع البدائي بصفة عامة والنموذج القروي الذي اخترته للدراسة ، وإذا كان هناك تشابه بين هذا النموذج ونماذج أخرى في أنحاء العالم ، فقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف ، خصوصا وأن المجتمعات الزراعية بصفة عامة تشابه كثير من المظاهر التي ترجع قبل كل شيء إلى اعتماد السكان على الزراعة ، كطريقة في الحياة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان طول خصبة الأنثروبولوجيين بالمجتمعات البدائية المنزلة والمكتفية بذاتها وذات الثقافة المحددة غائلا عن العوامل التي جعلتهم يسمون «ناهمب» في دراستها ، وتتخذ طابعا محليا ، بعكس الحال في المجتمعات القروية الحديثة العهد بالزراعة الأنثروبولوجية ، والأبعاد dimensions المختلفة لها وأهمها ارتباطها بثقافة أكبر ووقوعها في مجتمع تشرف عليه حكومة مركزية ، وتنظم العلاقات وتقرض القوانين الواجبة التنفيذ ، وهذا إلى جانب علاقتها الوثيقة بأرض زراعية محددة .

كل هذه الظروف جعلت من البنية على الأنثروبولوجي أن يحد في دقة كافة العوامل المهمة للمجتمع البدائي وأن يتبع آثارها على الثقافة المادية والبناء الاجتماعي باعتبارهما مظهر الكُل متكامل ، وكانت المقارنة بين القديم والجديد أسير بكثير عنها في المجتمع القروي ، لأن أغلب هذه المجتمعات سبقت دراستها في فترات مختلفة ، ولهذا كان من الممكن العودة إلى دراستها بعد فترة من الاتصال الثقافي حتى يمكن تقدير العوامل بدقة والآثار والعمليات المترتبة على ذلك .

فلو عاد إيفانز بريشارد مثلاً للدراسة التوير أو الأزانفى فى جنسوب السودان بعد عشر سنوات مثلاً - فانه لن يتردد فى عقد مقارنة لأحوال هذين المجتمعين فى الوقت الذى درسهما فيه ، وبين أحوالهما فى الوقت الذى قد يدرسها فيه مرة أخرى ، وستكون دراسته تجريبية مقارنة من الدرجة الأولى وان تموزة الدقة أو اليقين لأنه لن يواجه بتاريخ ظنى أو يضطر لإعادة تصوير حالة المجتمع لفترات تمتد فى المبدى الزمنى الطويل ، وما فيها من سمات الوقوع فى أخطائه عديدة قد تؤثر على التحليل والإقتراح يرمتهما . ولا يبنى ذلك أن المناهج الأتروولوجية فى دراسة المجتمعات المحددة ، تفقد صلاحيتها عند دراسة المجتمعات القروية ، بل إن الأمر هو كما صوره كروبيز Krober حين يتساءل عن التعديل الذى ستخذه هذه المناهج فى دراسة عينات samples ليس لها خصائص المجتمع تماماً ، خصوصاً وأن الأتروولوجيين اعتادوا دراسة « كائنات عضوية organisms ، أى « مجتمعات قائمة بذاتها socialite by themselves وهم الآن - وهو يشهد الى اتجاه مدرسة شيكلجر - يدرسون مجتمعات هى أجزاء من مجتمعات أكبر organisms والنقطة الأساسية هى هل الطريقة المتبعة فى دراسة الكل تصلح لدراسة الجزء ؟ وسأعرض هنا وجهة نظرى فى إيجاز ، فسأشهر أولاً الى أن الفرق بين المجتمعات الإنسانية : البدائى والقروى والمتحضر لا يمثل فرقاً فى النوع وإنما يمثل فى جوهره فرقاً فى الدرجة ، ولذلك إذا حددنا نماذج types للجماعات المحلية فى إطار كل من هذه المجتمعات فلا يبنى ذلك اختلافها نوعاً فالمدنية والقرية القروية منها ، والقرية التى تقع على طرف الصحراء ومجتمعات البدو ، والقرية التى تقع فى أعماق الريف ، كل منها عبارة عن حياة اجتماعية ولا خلاف على ذلك وإنما تفرق الواحدة عن الأخرى فى التنظيم الاجتماعى ونوع الثقافة المادية والنظرة الى الحياة وغير ذلك وينطبق ذلك أيضاً على الوحدات الأكبر حتى نصل الى المجتمع الإنسانى بأسره . أو أن الاختلاف

بين مجتمع وآخر هو اختلاف في الدرجة وذلك كما لاحظ جودفري ومونيكا ويلسون G. & M. Wilson في مجتمعات وسط أفريقيا التقليدية والحديثة (١): وعلى هذا الأساس إذا كان موضوع علم الاجتماع - بصفة عامة - هو دراسة المجتمعات الحظيئة (الكبيرة وموضوع الأنثروبولوجيا هو - بصورة مبسطة - دراسات المجتمعات الصغيرة الموحدة ، فإن موضوعيهما واحده هو دراسة الحياة الاجتماعية على أى مستوى . ولهذا لم يكن انحراف عن الموضوع ما اتجهت اليه الأنثروبولوجيا الاجتماعية الى دراسة المجتمعات القروية ، والمجتمعات الصناعية الآن معشنة في طرقها ، على خبرتها العملية في دراسة المجتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذي اتبعه الباحثون في دراسة Yankee City ومن المسلم به أن العلوم الاجتماعية ، تطبق في دراستها على التوازي المنهجية العامة في العلم ، الا في نوع ، هذه المادة . وقد كان الاختلاف في النوع بين مادة العلوم الطبيعية ومادة العلوم الاجتماعية مشار مناقشات كثيرة قائمة حتى اليوم حول مدى امكان تطبيق الطرق ، المضبوطة للعد

---

(١) يرى جودفري ومونيكا ويلسون أن ظاهرة المجتمع عامة في كل مكان ، وأن الاختلاف بين المجتمعات يقع في المدى الذي تلعب اليه علاقات كل المعاصرة التاريخية ، وهذا المدى هو الدرجة التي يعبر عن عدد الأفراد أو الجماعات الذين يدخلون في علاقات متبادلة ، وشدة أو كثافة هذه العلاقات كما أنه مقياس عن طريق شدة الكثافة التعاون والاتصال المساطفي والعقل تاريخيا ومعاصرا . وقد جعلناه مقياسا لدراسة التنوع الاجتماعي . ولهذا فإن المجتمعات المنزلة أو البدائية تقع في أسفل سلم شدة التعاون وكثافته (ويلسون وولسون ، ٢٠ ، ص ٢٥-٣٠) الذي يزداد كلما صعدنا السلم حتى نصل الى المجتمعات المتحضرة

والقياس في العلوم الطبيعية على « مادة » العلوم الاجتماعية التي ليس لها خصائص المادة الأخرى . ولكن الذي يهنا هنا أقل اختلاف من وجهة النظر المنهجية بين دراسة مجتمع صغير مستقل كالمجتمع البدائي ودراسة مجتمع ضخم غير مستقل كالقرية أو دراسة مجتمع حديث كالمدينة . كما أن هناك الآن شبه تسليم من حيث الاتجاه العام للدراسة وهو اعتبار « المادة » محل الدراسة في كلاً من مسائل الأجزاء بحيث لا يمكن عزل جزء منه وبخط منفصل عن بقية الأجزاء ، بل يجب أن يكون في الاعتبار دائماً العلاقات البنائية والوظيفية المتبادلة بين الأجزاء والكُل وبين الكُل والأجزاء المكونة له . وسواء استخدمنا اصطلاحات العلوم البيولوجية كما يفعل رادكليف براون أو اصطلاحات العلوم الطبيعية كما يفضل جورج لندنبيرج Lundberg ، في التحليل الاجتماعي ، أو استخدمنا اصطلاحات خاصة كما يفعل كثير غيرهما من العلماء ، فإن إطار الدراسة لا بد أن يصمم في ضوء المنهجية العامة وفكرة التكامل أو التساند البنائي الوظيفي . فالأختلاف يقع في المراحل الأولى في الطرق المستخدمة في البحث وضرورة تطويرها عند الانتقال من درجة إلى درجة مختلفة من مستويات الحياة الاجتماعية ، كالانتقال من دراسة المجتمع البدائي إلى دراسة المجتمع القروي ، ومع أن كروبيير Kroeber ووردفيلد أشادوا إلى ضرورة هذا التطور إلا أنها وعلى الأخص الأخير لم يقدموا إلا وجهات نظر عامة تنصب على أساس القروق في الأبعاد dimensions لاعلى الطريقة . ومثال ذلك أن وردفيلد ينقد إيفاز بريشارد في ربطه بين الطبيعة nature والنشاط الانساني والحياة الاجتماعية عند دراسته للنور ، باعتبار أن هذه طريقة إن صُحِّحت في دراسة المجتمعات البدائية فلا تصالح لدراسة القرية . لأن المهم في رأيه أن تفهم القرية ككل من خلال علاقة الانسان بالانسان لا من خلال علاقة الانسان بالطبيعة ، ولأن القرية - وهي مجتمع تاريخي - تكون علاقات الناس

فيه متعددة ومختلفة وهو رتبطه بلورها كل بالأخرى، فإذا أدر كنا نسقا system قد يكون له ارتباط بالنسق الايكولوجي في نقطة معينة ، فإنه في نفس الوقت يكون مختلفا عنه : ويعني ردفيلد بذلك أن العامل الايكولوجي مهما كان أثره لا تصلح أساسا لتفسير العلاقات الاجتماعية ، خصوصا في المجتمعات القروية ، التي تكون فيها هذه العلاقات ذات طابع تاريخي ، والقرية نفسها عليها علامت تفاعل القرون ، ولهذا كان التاريخ في نظر ردفيلد عاملا يفوق في أهميته العامل الايكولوجي وخصوصا في تفسير العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع القروي ، مع أن ردفيلد يتوقف بصعوبة تتبع العوامل التاريخية في تشكيلها لهذه العلاقات وعدم جدوى الاعتماد عليها في دراسات عديدة كالمجتمعات القروية . وأغلب الظن أن موقفه هذا يمثل « فرضا » حتى الآن إلا أنه لا يمكن التسليم مع ردفيلد - من حيث الاتجاه العام - بأن أهمية دراسة علاقة الإنسان بالإنسان في المجتمع القروي تفوق أهمية دراسة علاقة الإنسان بالبيئة فهي تقص المصادر التاريخية عن القرى وعدم إمكان الاعتماد عليها ، يكون التفاعل بين سكان القرية الواحدة والأرض الزراعية، فسرنا هاما لمظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية :

## عوامل التغير وتأثيره في النموذج

وقد تبين من تحليل ومقارنة مظاهر التغير الاجتماعي ، أن وحدات النموذج تختلف من حيث عوامل التغير واتجاهاته ونتائجه عن المجتمع البدائي والمجتمع الحديث من عدة نواح : ولهذا كان التعميم في دراسات التغير الاجتماعي بحيث تنطبق نتائج الدراسات التي أجريت في عدد من المجتمعات البدائية والحديثة على المجتمعات القروية ، أمراً فيه مخاطرة علمية كبيرة ، بل إن المجتمعات القروية نفسها في كثير من أنحاء العالم لا تكشف عن تطابق أو تشابه في هذه الخاصية . ذلك لأن التغير يتوقف على عدة عوامل لا تتشابه في كل حالة ، كما أن ظروف المجتمعات القروية تختلف من مكان إلى مكان ، بل إن القرى نفسها في المكان الواحد تختلف فيما بينها أيضاً . ولهذا كانت دراسة المجتمعات القروية على أساس النماذج هو الطريق العلمي المضمون للوصول إلى تعميمات خصوصاً في ميدان حديث من البحث كالتغير الاجتماعي .

والتحليل والمقارنة في دراسة النموذج ، وإن كان الهدف الأساسي منها اختيار الفروض والنظريات التي حاولت التحقق منها ، إلا أن الذي يمكنني الإدلاء به هنا هو النتائج والملاحظات التي توصلت إليها من هذه الدراسة على النحو الآتي :

### ١ - التغير في النسق يقوم على مبدئين :

الأول : مبدأ التغير الملازم أو التغير الداخلي . ومعنى هذا أن كل نسق طالما ظل يقوم بوظائفه ، فإنه يتغير وإن أسباب التغير -تضمنة في النسق نفسه- وكل تغير في نسق معين يؤدي إلى تغيرات في النسق الأخرى المعتمدة عليه ، بحيث أن نتائج التغير في كل حالة لا تنهمر من النسق إلى شيء ، له خصائص تختلف عن الخصائص الرئيسية لهذا النسق ، أي أن التغير لا يؤدي إلى خلق خصائص جديدة



لم تكن متضمنة في النسق - بصورة غير ملاحظة - من قبل . وهذا لا يؤدي إلى استبعاد آثار العوامل الخارجية التي يتركز دورها في الإسراع أو التأخير في التغير الملازم للنسق ، أو في تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكاناته ، أو في قمع أو زيادة نمو بعض خصائص هذا النسق ، أى أن دور العامل الخارجى يكون في التحليل أو التعويق حسب الأحوال .

فتكوين العائلة كان ينبىء بتغيراتها المستقبلية ، لأنها في واقع الأمر تتكون من عدة أسر ، وهى ككل كانت تقوم بطريقة جمعية بالوظائف التي يمكن أن تقوم بها كل أسرة على حدة ، ولهذا فضلك العائلة إلى أسر نتيجة للتفكير الاجتماعى لم يفهم من رابطة الرجل بالمرأة ، وانجاب الأطفال والإشراف على تربيتهم واعطائهم مركزا ودورا في مجتمع القرية ، كما أن وظائف النشاط الإقتصادى من حيث ضمان اشباع الحاجات المادية إلى جانب المركز الاجتماعى المتعلق بمدى وتناجح هذا النشاط كان متضمنا في الحياة الاقتصادية القديمة وما تنفيذه إليه الآن . ولهذا كان انتاج السوق والاعتماد على التبادل ، والميل إلى التعاقد بين الأقارب في شئون المعاملات الاقتصادية لا يعد في واقع الأمر ظواهر مختلفة لم تكن متضمنة أصلا في الاقتصاد العائلى من قبل . ومهما كان شكل النشاط الاقتصادى ، فانه يهدف إلى الوفاء بمطالب الميشة وتعين مركز اجتماعى خاص .

وهذا هو الذى دعانى إلى القول بأن التغير الداخلى كان الباعث الأول ، والمؤثرات الخارجية كانت عوامل معجلة ، لأن الوحدات الأسرية المكورة للعائلة القديمة هى التى بدأت بالانفصال ثم الاستقلال نتيجة لضخام الأسر التى قام عليها إتحادها من قبل . كما أن إزدیاد السكان وهو عامل داخلى كان له الشأن الأكبر في تغير شكل النشاط الاقتصادى ، وكلما زاد أثر العوامل الخارجية كلما تطور هذا الشكل بحيث تزداد سرعة التغير في هذه الناحية :

والثاني: مبدأ الحدود . ومعناه أن العلاقة السببية الوظيفية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات أ. ب لها حدود معينة ، أى أن هذه العلاقة لا تظل دائمة صحيحة ، لذى بأتى وقت لا يكون لها معنى ، أو تكون صالحة لتفسير التغير . ومثال ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة فوق الحاجات الضرورية يؤدي إلى زيادة في المواليد وانخفاض في نسبة الوفيات ، ولكن زيادة أكبر قد لا تؤدي إلى انخفاض نسبة الوفيات هذه التي كانت نتيجة لطردية العلاقة السابقة ، كما أن النسق لا يتغير في واقع الأمر إلى ما لا نهاية ، فامكانياته في التغير قاصرة على عدد محدود من التغيرات أو نماذج التغير ، ولذلك مهما صغنا الانساق الاقتصادية فإنها لن تزيد على ستة أو ثمانية ، وكذلك الشأن بالنسبة للعائلة أو الزواج فإنها لا تزيد على عشرة . وهذا ينطبق بالتالى على كل الانساق الاجتماعية الأخرى :

٢ — التغير في العائلة والحياة الاقتصادية والثقافية المادية في النموذج تغير كمي أكثر منه تغير كيفي . خصوصاً إذا فهمنا التغير الكمي على أنه زيادة في الوحدات ، والتغير الكيفي على أنه تحسن في الوظيفة من حيث الأداء . فالملاقات في القرية القديمة كانت قليلة العدد ، أما الأسر في القرية المتغيرة فهي كثيرة ، ومع ذلك فالكثرة هنا لم تؤد إلى تحسن ملموس في التدريب الإجتماعي وطرق التربة ، فالمناهج القديمة لا تزال كما هي وإن تغيرت أهدافها .. وهكذا . كما أن قيام الأسرة على رعاية قطعة صغيرة من الأرض الزراعية بطريقة فردية لم تؤد إلى تحسن في الأدوات الزراعية أو في الانتاج ، فلا تزال المناهج القديمة كما هي ، وهذا ينطبق أيضاً على الثقافة المادية ، فالتغير فيها من حيث مكوناتها القديمة هو في واقع الأمر لزيادة في العدد نتيجة لزيادة الأسر واستقلالها من حيث السكن والعمل الزراعي ، كما أن الجديدي فيها لا يحقق الهدف منه . ولهذا يظل النمو الكمي على النمو الكيفي عند التغير الإجتماعي في هذه النواحي الثلاث .

٣ - التغير في القرية ككل أو في أجزاء منها كمجتمع أدى الى وجود خاصي  
الامتداد الداخلي والاعتماد الداخلي والخارجي . فالعلاقات الاجتماعية  
والاقتصادية في القرية القديمة كانت محددة بالعائلة والبدنة ولذلك كانت ضيقة  
ولكنها في حالة التغير امتدت حتى شملت مجتمع القرية ككل . ومعنى هذا أن  
كثافة العلاقات بالنسبة للفرد والجماعة أصبحت أكثر لأنها امتدت فشملت  
أفراداً وجماعات متعددة لا تقتصر على النسق القرابي وحده ، بل كل فرد أو  
جماعة يمكن أن يتربط عن امتداد العلاقة إليهما مصلحة مباشرة أو غير مباشرة  
كما أن الاعتماد الضيق الذي كانت وحدته الصغرى العائلة والكبرى البدنة  
في القرية القديمة أصبح اليوم اعتماداً واسعاً وحدته المجتمع القروي بأسره .  
ولا يظهر هذا في الناحية الاجتماعية فحسب بل في الناحية الاقتصادية أيضاً .  
ولا يقتصر اتساع الاعتماد على الداخل ، بل يشمل الخارج أيضاً ، فالقرية  
ككل يزاد اعتمادها بازدياد التغيرات الاجتماعية على القرى المجاورة والسوق  
والمدينة .

٤ - يؤدي التغير في القرية الى نمو اللاتجانس . فلم يعد التشابه هو الظاهرة  
التي تشرع النظر عند ملاحظة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة المادية،  
ومعنى هذا أن القرية كمجتمع تتغير الآن من البساطة الى التعقيد . ففي العائلة  
القديمة كانت البساطة هي الخاصية الأولى التي تلاحظ على أدائها لوظائفها  
والعلاقات التي تربطها بغيرها والقيم التي توجه حياتها وتنتظر من خلالها الى  
الحياة . ولكن تفكك العائلة اليوم الى أسر أدى الى تعقد في العلاقات  
واختلافات في الاهتمامات وتمايز من حيث أهداف الحياة ولهذا يمكن  
القول إن التغير في هذا الميدان هو تغير من البساطة الى التعقيد ومن  
التشابه الى الاختلاف . وفي الثقافة المادية يتخذ التفسير نفس  
الاتجاه فهو يميل الى الانتقال من الاقتصار على الضروريات الى إدخال  
الكليات ، ولما كان نمط ثقافة البدايت يقتضي على الاوّل على المركز الاقتصادي

الأن حامل التقليد يجعل كثيراً من الأسر تحاول أن تسير هذا النمو على قدر طاقاتها الاقتصادية. كما أن تغير النشاط الاقتصادي يكشف عن هذا الانتقال بصورة ملموسة أكثر. فلم يعد العمل الزراعي هو العمل الوحيد بل أصبحت أعمال أخرى كالتيجارة والاشتغال بالمهن يقف جنباً إلى جنب مع العمل الزراعي، ولم يعد القروى حراً في تخطيط نشاطه الاقتصادي كما يريد، ولم تعلق قيم الإجهاد المرتبطة بالإنتاج الزراعي ذات أثر في توجيهه ولهذا يمكن القول إن النشاط الاقتصادي ينتج من الوحدة إلى التنوع ومن الحرية إلى التقييد ومن المركز إلى السوق.

و — لا تتغير العائلة أو الحياة الاقتصادية أو الثقافة المادية على فترات سريعة متلاحقة بل إن التغير يسير في ببطء في انتقاله من مرحلة إلى أخرى. ولهذا لا ينتقل التغير إلى مرحلة تالية إلا بعد أن يتخطى العقبات التي تقف في وجهه والتي قد تمثل في الجهل أو الخوف أو سيطرة قيمة معينة أو عادة قديمة: أو سلطة يمثلها كبار السن، أو روابط قرابة مرعية بشدة. ومثال ذلك أن انفصال الأسر عن الوحدات العائلية كان يمر على مراحل من المعيشة المشتركة إلى التقسيم الداخلي «للدائر»، إلى مرعاة أنصبة معينة في الإنتاج، إلى تحديد النصيب على أساس الأيدي العاملة، ثم إلى الاستقلال الاقتصادي أخيراً، ويتم في كثير من الحالات الاستقلال بمسكن خاص. وفي الزواج لم يتخطى النسق القرابي في اختيار الزوجة إلا بالتدرج أيضاً.

كما أن تغير النشاط الاقتصادي من المركز إلى السوق تم تدريجياً، وهذا ينطبق أيضاً على تنوع الانتاج والاشتغال بمهن أخرى فمع الزيادة في القوانين المحددة للمساحات التي تزرع محاصيل معينة لم تظهر جميعاً دفعة واحدة، بل ظهرت بالتدرج. ولذلك فعمليات التغير ذات عاصمتين: الأولى: التوازن المتحرك،

بمعنى أن التوازن في النسق لا يخل بصورة واضحة بحيث يؤدي إلى سوء توافق يمكن أن يطلق عليه تخلفاً أو عدم استواء . بل إن النسق يظل محضاً انشاء تخيره بقدر ملحوظ من التوازن . والثانية ، الإقتشار التدريجي ، ومعنى ذلك أن التغير يسير في حقائق تتبع تدريجياً كلما بعدنا عن مركز التغير . فالتغير في العائلة يؤدي إلى تغير في مظاهر النشاط الاقتصادي ، وهذا يؤدي بدوره إلى تغير في القيم والنظرة إلى الحياة فالعادات والتقاليد ... وهكذا .

٦ - الشعور الجمعي الذي كان يستمد أسسه من الوحدة العائلية وقيام العلاقة على أساس القرابة في مجتمع قليل الاعتماد من حيث الوحدات المكونة له كل على الآخر ، ومن حيث الاعتماد على القرى المجاورة أو المدينة ، أخذ الآن في التفكك نتيجة لتغير الأسس التي كان يقوم عليها . فلم يعد تشابه الأفراد من حيث مركزهم الاجتماعي يقوم على الإنشاء لبلدة معينة ، بل أصبح مركز الفرد الاجتماعي مرتبطاً إلى حد كبير بمركزه الاقتصادي ، ومن ثم تقلدات الأبعاد الاجتماعية بين الأفراد على هذا الأساس ، وأصبحت المصلحة تحدد علاقات الفرد وتعين اتجاه شعوره الجمعي .

ولهذا يمكن أن يقال ، أن الفردية ظاهرة نامية الآن ، وبالتالي لم تعد أنماط السلوك الثابتة تحكم دورة حياة الفرد ، بل أصبحت هناك أنماط متعددة ومتغيرة يمكن أن نجد فيها الفرد تبريراً لكل سلوك قد يملكه كبار السن مثلاً علوانا على التقاليد أو القيم القديمة . وبصفة عامة يمكن أن يقال إن في القرية الآن نمطين رئيسيين من السلوك ، النمط القديم الذي يحاول التزمه كبار السن ، والنمط متغير يشعراه الشباب على وجه خاص يقبل عليه النزعة الفردية ، ولهذا يتشعب هذا النمط إلى أنواع متعددة بحسب اختلاف الشبان أنفسهم من حيث التعليم أو نوع النشاط الاقتصادي ، أو تشعب العلاقات الاجتماعية المترتبة على الزواج

### الخارجي أو المخرجات المختلفة كالحزمة العسكرية

٧ - الوحدة القروية التي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي النسبي والحفاظ على التقاليد ، وعلى الصناعة والتعاون المزمع الاعتماد الضيق ، تغير الآن نتيجة لتغير هذه الأسس التي كانت تعطي الفرد مركزه الاجتماعي والاقتصادي إلى وحدة من نوع جديد ، فقد تبين أن الروابط القروية تشكل وبسرعة في الوقت الحاضر ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف في دور الفرد في التسوق القروى منذ أن تعدد ولاؤه نتيجة الزواج الخارجى إلى عدة أنماط قروية متباينة ، ولهذا أصبح مركزه الاجتماعي لا يرتبط بانبثاقه إلى بلدة معينة ، بل يرتبط بمركزه الاقتصادي ويحدد أبعاده الاجتماعية في مجتمع القرية على هذا الأساس .

ولهذا يمكن أن يقال ، إن الوحدة القروية تنتهى الآن إلى وحدة طبقية حين يرتبط المركز الاجتماعى بالمركز الاقتصادى بعيداً عن الروابط القروية في المجتمع القروى ككل : ومع أن الوحدة الطبيعية في القرية ليست لها حدود واضحة تماماً كما هو الحال في المدينة إلا أنها الباحث في التنهـ الاجتماعى تعتبر ظاهرة نامية : ويمكن إذا أضفنا إلى المقاييس الاجتماعية الاقتصادية مكونات الثقافة المادية والشعور السيكولوجي المميز أن نستطيع دراسة الطبقة في المستقبل كجزء واضح المعالم في البناء الاجتماعى .

\* ٨ - يتسع الانتهاء كلما زاد التنهـ الاجتماعى . ذلك لأن انتهاء الفرد في القرية القديمة كان ضيقاً فائتاًؤه كان يدور في ثلاث دوائر ، وتقل كثافة هذا الانتهاء كلما بعدنا عن المركز ، فالمائلة كانت تمثل وحدة الانتهاء الأولى حيث تتميز العلاقات فيها بالكثافة والتعدد ، وكانت البلدة تمثل وحدة الانتهاء الثانية حيث تقل كثافة العلاقات وتعددها ، أما مجتمع القرية ككل فكان يمثل الوحدة الثالثة حيث تصل علاقات الانتهاء إلى أدنى درجة من حيث الكثافة والتعدد ،

هذا كان وضع الغالبية العظمى من الأفراد ، وخصوصا كبار السن ممن كانت لهم سلطات هائلة وبدنية لا ينطبق عليهم هذا التصور للاتجاه تماما ، لأنهم كانوا يدخلون في علاقات متعددة مع البدنات الأخرى وسلطة القرية في بعض الأحيان ، قد تصل إلى درجة من الشدة والتعدد خصوصا في حالات الخلافات أو مجالس الصلح أو في الأمور التي كانت تهم القرية ككل :

أما الانهاء اليوم فإنه يتغير ليشمل مجتمعات القرية ككل ، ولهذا يشعر القروى الآن بانتهاء لهذا المجتمع أكثر من انتهائه إلى نسق قراي معين ، ويزداد هذا الشعور كلما زاد التغير . ولا يقتصر هذا الشعور على القرية ، بل تعداه إلى المراكز المحافظة والدولة بأسرها منذ أخذ القرويون يتأثرون بالأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في مجتمعات الجمهورية ككل ، وهنا تبدو القرية في صورة واضحة جزءا من كل وثقافتها جزءا من كل أيضا .

٩ - وهكذا تبين أن الدراسة أثبتت صحة المزايم التي سقناها من قبل فالبيئة في القرية القديمة كانت عاملا له أهمية عظمى في حياة العائلة الواحدة الرئيسية في البناء الاجتماعي ، وهي التي جعلت النشاط الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية وما تقوم عليه من قيم وحددت نظرة القرويين للحياة وهي التي أعطت صفة الكلية ، المجتمع القروى على أساس الاكتفاء الذاتي النسبي والبيئة في القرية المتغيرة وإن كان من المناسب عدم إهمالها في تفسير التغيرات الاجتماعية إلا أن أثر القروى المجاوز للقانون والنسق والمدينة خصوصا بعد أن انتهت علاقة الإنسان والطبيعة ، نتيجة للزيادة المستمرة في عدد السكان ، أصبح لا يمكن إغفالها لما لها من نتائج واضحة على سرعة التغير واتجاهاته .

وهذا يعني أيضاً أن العوامل الداخلية في التغير الاجتماعي التي كان لها الأثر الواضح الأول في بواعث التغير بحيث بدت العوامل الخارجية عوامل معجلة

فحسب ، أصبحت الآن تترابط وتساند مع العوامل الخارجية في إحداث التغيرات وفي سرعتها واتجاهاتها أيضا .

وواضح أيضا أن التوازن المتحرك والانتشار التدريجي لعمليات التغير لا يؤديان إلى تخلف أو عدم استواء في أجزاء الثقافة القروية الواحدة ، فالمعية في التغير هي الخاصية الرئيسية لعمليات التغير ونتائج واتجاهاته ، كما أن مجتمع القرية ككل يتغير الآن من مجتمع بسيط كانت القرابة فيه أساس العلاقة والاعتماد المتبادل خاصية الكل والجزء معا . وأن الإصلاح الاجتماعي غير المفروض بقوة القانون مالم يوجه على أساس دراسة لعمليات التغير واتجاهاته فلن يؤدي إلى نتائج مثمرة .

١٠ - حل يمكن بناء على هذه الدراسة أن نتنبأ وأن نخطط للمستقبل؟ وإذا  
كانت القدرة على التنبؤ هي الغاية العظمى من العلم ، فإنها في علم الاجتماع مهمة صعبة جدا . ذلك لأنه كلما انتقلنا من العلوم الطبيعية إلى العلوم البيولوجية ثم إلى العلوم الاجتماعية تصبح الظروف غير ثابتة ومعقدة في نفس الوقت وبالتالي يزداد ضيق الحدود التي يمكن التنبؤ في مداها . ومثال ذلك أننا قد نستطيع التنبؤ بالحجم المستقبل للسكان ، وتوزيع الجنس ونسب الزواج والمواليد ، في مجتمع ينمو السكان فيه نموا مطردا دون عائق ولكن إذا لجأ المتزوجون في المدى القصير إلى تحديد النسل ، فإن كل تنبؤ سابق عديم القيمة وهذا يضيق المدى الذي يمكن أن نذهب إليه في التنبؤ بسير التغير الاجتماعي . ولكننا من ناحية أخرى نستطيع أن نتنبأ في حالات معينة بدرجات متفاوتة الدقة ، فنستطيع أن نقول إن النشاط التجاري يزداد مثلا في المواسم والأعياد ،

وعلى ذلك لا يمكن التنبؤ باتجاه التغير الاجتماعي في الحياة الاقتصادية في



القرية لدى طویل خصوصاً وأنه من الممكن في أى لحظة ولأسباب غير متوقعة أن تدخل الصناعات الريفية كنوع من أنواع النشاط الاقتصادي، أو أن تتحول الزراعة التي تقوم على العمل والمجهود الحيواني الى زراعة تقوم على استخدام الآلات، أو قد تهدم القرية ويعاد بناؤها من جديد... الخ مثل هذه الأمور التي يمكن ان تحدث نتيجة لمشروعات أو قوانين تصدرها الدولة. وبالتالي تختلف العلاقة التي تقوم بين المتغيرات، والتي كان قيامها على نحو معين فيما مضى أساساً في تعيين اتجاهات التنهـر الاجتماعي. وإذن فالحديث في دراسات التنهـر الاجتماعي عن مستقبله امرأ فيه مخاطرة كبيرة. ولكن إذا كان المطلوب الاستفادة من مثل هذه الدراسات في التخطيط الاجتماعي، فإن الخطوة لا بد أن توضح للوصول الى هدف معين في زمن محدد.

## ٢ - التغير الاجتماعى والمشاكل الاجتماعية

يترتب على التغير الاجتماعى السريع نتائج متعددة فى الحياة الاجتماعية ، وأهم هذه النتائج التثكك الذى يظهر فى العلاقات الاجتماعية التى كانت متوازقة قبل التغير ويمكن أن نعرف التثكك الاجتماعى بأنه « العملية الاطرادية التى تعظم على أساسها العلاقات الجماعية » . والجماعة عبارة عن عدد من الناس تربطهم بعضهم بالآخر علاقات حيوية لها درجة من الاستمرار والدوام ، وهذا ينطبق على الأسرة أو المجتمع الخلل أو الأمة . ويظهر التثكك الاجتماعى فى المجتمع كما يلعب الى ذلك كثير من الباحثين عندما يحدث اضطراب فيه نتيجة الهجرة أو الحروب أو الكوارث الاقتصادية أو نتيجة للتغير السريع . ويجب أن نوضح منذ البداية أن التنظيم الاجتماعى والتثكك الاجتماعى اصطلاحان لشيان فهناك درجات متعددة من التنظيم كما أن هناك درجات متعددة من التثكك ويحدث التثكك الاجتماعى عندما يكون هناك تغير فى قوى التوازن ، الأمر الذى لا تصلح معه التوقعات السابقة ولا تصبح قوى الضبط الاجتماعى ذات فاعلية كما كانت قبل ذلك لأن التغير الاجتماعى فى المجتمع الدينامى يؤدى الى تحال العلاقات النظامية وأنماط السلوك . وكلما كان التغير سريعاً كلما أصبح من الصعب إقامة أنماط جديدة .

والتثكك الاجتماعى عملية اطرادية معقدة ، ذلك لأن انهيار الجماعة تسبب فيه المراحل للربطة التى أدت من قبل الى قيامها . وفى المجتمع الدينامى يكون البناء الاجتماعى فى حالة من التغير السريع ويترتب على ذلك ألا يكون

هناك تحديد واضح للأدوار والمراكز ، الأمر الذي يجعل كثير من الأشخاص في موقف لا يستطيعون معه أن يحددوا أدوارهم ومراكزهم لعدم وجود انماط محددة . وهذا الوضع يكون صعبا بالنسبة لفرد ولكنه يكون خطيرا في الغالب بالنسبة للمجتمع . ومن أجل هذا نقول أن المجتمع الدينامي يعمل داخله القوى التي تؤدي إلى تفككه ، لأن نفس العناصر التي تؤدي إلى جعل المجتمع ذا طابع دينامي هي التي تؤدي إلى تفككه في نهاية الأمر .

ومن أجل هذا نقول بأن التغير الاجتماعي يكون مرتبطا في كثير من الأحيان بالبناء الاجتماعي . ويشير التغير الاجتماعي إلى كل ما يمكن أن يحدث في مجرى الزمن لأدوار الناس والنظم والمستويات المختلفة للبناء الاجتماعي من حيث ظهورها ونموها وانهارها . والمجتمع المتغير هو ذلك المجتمع الذي يشغل فيه عدد كبير من الناس مراكز مختلفة ويلعبون أدوارا تختلف في فترة محددة من الزمان . وعندما ننظر إلى المجتمع من خلال مفاهيم البقاء فنعني هذا أننا ننظر إليه في لحظة معينة من الزمن ، حيث تتخذ المراكز والأدوار طابعا تعظيميا معا ومع ذلك فإن هذا النمط يكون عرضة للتغير باستمرار . والمجتمع المتغير يميل إلى أن يصبح مجتمعا متفككا نظرا لاختلاف مدى التغير في أجزائه المختلفة .

وقد سبق أن أشرنا إلى الاختلاف بين التغير الثقافي والاجتماعي ونعود الآن فنقول أنهما مرتبطان وليكنهما ليا شيتا واحدا . فالمجتمع يتكون من الكائنات الانسانية في حاقها من التفاعل الرمزى ، والثقافة هي نتيجة هذا التفاعل ولذلك كانت التغيرات في الثقافة تؤدي إلى تغيرات في المجتمع والعكس ، والتغير في الثقافة مثل ظهور نظرية علمية أو قاعدة دينية جديدة أو نمو تكنولوجياي تؤدي إلى تغيرات في صور التفاعل في المجتمع ، كما أن التغيرات في البناء الاجتماعي تؤدي بدورها إلى تغيرات في القيم الثقافية والمعتقدات والإيديولوجيات والثورة الصناعية

كانت أساسا تغيرا تكنولوجيا ، ولكنها أدت الى سلسلة من التعديلات في  
التفاعل الاجتماعي الذى لا زال يتقدم حتي الآن . ولذلك نعتبر المجتمع والثقافة  
جزءان من كل وظيفي ولكنها مع ذلك جزءان مخطفان .

والتهيزات الثقافية تحدث عن طريق الاختراع والانتشار . ويمكننا هنا أن  
نشير الى دور التغير الثقافي في التفكك الاجتماعي . إن إضافة أنماط ثقافية  
جديدة يغير من مراكز أعضاء المجتمع وأدوارهم ، وتستتبع هذه التغيرات  
البنائية تغيرات في القيم الاجتماعية . وعندما تتغير الثقافة بسرعة ينشأ الصراع  
بين العادات المقررة وبين متطلبات وأنماط الموقف الجديد ، ولهذا يكون  
التفكك الاجتماعي جزءا من ثمن التغير الاجتماعي . وقد أشار ولیم أجبرن  
الى هذا الجانب من التفكك بوضوح عندما ناقش فكرة التخلف الثقافي المرتب  
على السرعات المختلفة لاجزاء الثقافة الواحدة عند التغير . ويقول إن هناك عدة  
أمثلة لهذا التفكك تبدو في انتشار البطالة وتفكك الأسرة والفقر وازدياد  
الجريمة والصراع العنصري ومشاكل العمل والعمال :

### المشاكل الاجتماعية المترتبة على التفكك

المشاكل الاجتماعية تعتبر في واقع الامر نتيجة للتغير الاجتماعي والتخلف الثقافي  
ولهذا تمكس المشاكل الاجتماعية الدرجة المتفاوتة في التغير بين عناصر المجتمع  
والاحد هو على الاخص بين السلوكيين القيمين التي تحددها على ذلك نستطيع أن نعرف  
المشكلة الاجتماعية على أنها ظرف يعتقد أنه مهدد لقيمة اجتماعية، ومع ذلك يمكن  
تغييره عن طريق الاتصال الاجتماعية البناءة، والمجتمع الذى تظهر فيه المشاكل  
الاجتماعية يقال له « مجتمع مفكك » على الرغم من أن المفكرين ليستا متطابقتين،  
ذلك لان المشاكل الاجتماعية تتضمن موقفا يظن انه مهدد للقيم الاجتماعية

ويعتقد أنه في الامكان مواجهته عن طريق العمل الاجتماعي أما التضكك الاجتماعي فهو عملية مضطردة تؤدي إلى تدمير الجماعة .

هذا وتلعب القيم الاجتماعية دوراً مركزياً في خلق المشاكل الاجتماعية ، ذلك أنها في أي ثقافة تقوم على طريقة في الحياة مقبولة وممارسة على نطاق واسع . ومن الحقائق المسلم بها أن القيم الاجتماعية ليست ثابتة بل أنها تتغير بتغير الأساس الاجتماعي أو الثقافي الذي تستند اليه ولذلك قد ينسب تغيرها في خلق مشاكل اجتماعية لأنها قد تتصارع بعضها مع الآخر أو قد تسود في نهاية الأمر الى حجب كل المحاولات التي تبذل لحل هذه المشاكل .

#### المشاكل الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع :

تختلف النظرة الى المشاكل الاجتماعية باختلاف الباحث ، فرجل الشارع يميل إلى النظر اليها من وجهة نظر منفردة بمعنى أنه يرى أن أسبابها يمكن أن تنحصر في سبب واحد ، وهذا بالإضافة إلى أن وعيه بالمشاكل يأخذ انجاسها محسناً يقلب عليه الأحاسيس مشكلة معينة يعانيها هو فعلاً أو يكون شديد الصلة بها بطريقة ما . والبيولوجي الساذج والمتطرف في نفس الوقت قد يرى أن الذين يعيشون المشكلة الاجتماعية ربما كانوا ضحية عوامل وراثية لم تكن في صالحهم ولذلك سقطوا في مرحلة التكيف وتكسرت مقاومتهم أمام ظروف أقوى منهم ، ومن أجل هذا يفكر في حل المشاكل الاجتماعية في ضوء حلول جانية مثل تعقيم مثل هؤلاء الأشخاص أو أجبارهم على ضبط النسل حتي لا يخرج من أصلهم نسل ضعيف يسقط صريعاً عند أول صدام مع الحياة فيزيد المشكلة الاجتماعية حرجاً وتفاقماً . والجغرافي الحتمي من ناحية أخرى قد يرى أن المناخ ربما كان السبب في مشاكل مثل الفقر ومن ثم في عدد من المشاكل الاجتماعية الأخرى التي يكون الفقر عاملاً أول فيها كالجريمة والبطالة :

لكن هذه التفسيرات يظهر فسادها عندما نعدد العوامل التي تنضج ظاهرة

يمكن أن نطلق عليها «المشكلة الاجتماعية» وسيلتنا في علم الاجتماع أن نحصر العوامل قبل أن نحكم على أهميتها النسبية. هل أن قولنا هذا لا يجب أن يقودنا إلى الوقوع في مغالطات العلية الاجتماعية، ذلك أنه من الخطأ أن نعتبر جميع العوامل متساوية العلية والدينامية في إبراز المشكلة الاجتماعية. ومن هذه الزاوية رسم علماء الاجتماع عدة إطارات من المفاهيم يفرض ترتيب وحصر المادة التي يقوم على أساسها بحث المشاكل الاجتماعية. ومن الناحية التاريخية يمكن القول أن قاعدة هذه المفاهيم قد تغيرت من قيامها على مبادئ الأخلاق إلى قيامها على الأسس الموضوعية والعلمية.

ويعتقد علماء الاجتماع ويشار إليهم في ذلك العلماء الآخرون في العلوم الاجتماعية أن كثير من المشاكل الاجتماعية تنبثق عن المعدلات المتغيرة أو المختلفة للتغير الاجتماعي أو الثقافي. كما أن بعض المشاكل ترتب على فشل التكيف في أن تواجه أو تحزم الاندفاعات أو الرغبات الجماعية في الضرد أو الجماعة. وسوف نعرض فيما يلي لحصاة المفاهيم التي يبني عليها أكثر علماء الاجتماع دراساتهم للمشاكل الاجتماعية وتقع في الموضوعات الآتية :

الباثولوجيا الاجتماعية [ علم الأمراض الاجتماعية ] - الضحك والتنظيم - التاريخ الطبيعي للمشاكل الاجتماعية - اختلاف الثقافات - الصراع القيمي والعرفي .

١ - الباثولوجيا الاجتماعية : استخدمت أحد المداخل السوسيولوجية المبكرة المشاكل الاجتماعية المقابلة بين المجتمع والكائن الحي ، ومن ثم تصبغ المشاكل الاجتماعية بطبيعة الحال الأمراض التي يتعرض لها هذا الكائن الحي . وللجتمتع كما ذهب الى ذلك هربرت سبنسر يمكن أن يقصه جهازا للحس المركزى ولكنه يشتمل على أمراض متعددة . ومن حيث التطبيق لم تصادف كلمة الباثولوجيا الاجتماعية قبولا وترحيا بل صادفت عدم ارتياح عام . ولقد ظلت اصطلاحا فقط . وعندما جاوز علم الاجتماع مرحلة التشيؤ والمقابلة ظهرت فكرة جديدة هي الضحك لتحمل تقريبا نفس المضامين التي كانت

كلمة الباثولوجيا الإجتماعية - من وجهة نظر مستخدميها - تنطليها .

٧ - التضكك والتنظيم : لقد صادفت فكرة التضكك *doisorganoisation*

قبولا عقب نشر كل من W. I. Thomas and Florian Znaniecki لكتائيهما *The Polish Peasant in Europe and america* في عام ١٩١٧ . فقد أشار المؤلفان إلى أن التضكك الشخصى عند المهاجرين البولنديين يتسبب بوضوح عن اتجاهات وقيم متنافرة . وذلك أنه في البيئة الجديدة يظهر تعريفات جديدة للفعل الاجتماعى ، بينما تكون تعريفات التقدمة للأشياء التى تعودا عليها قد تغيرت . ولما كانت التغيرات تحدث بطرق متبايزة فان تنظيم حياة الشخص تتغير أيضا . وفضلا عن ذلك يتغير اجماع الناس في التعرف على بعض المواقف وتتغير بالتالى القواعد التى تحكم السلوك ، ومن ثم تظهر المشاكل الاجتماعية ذات الطابع الفردى والجماعى على السواء .

ولكن حدث بعد ذلك أن أساء بعض علماء الاجتماع فهم هذه الفكرة واستخدموها استخداما أخلاقيا بينما كان يجب عليهم أن فكرة التضكك عندم أداة للتحليل . فالتضكك لا يترك المجتمع في حالة من الفوضى بل يعقبه مرحلة من إعادة التنظيم . وفي هذا الصدد يمكن الرجوع الى نظرية الموروثة في التغير الاجتماعى .

٣ - التاريخ الطبيعى للمشكلة الاجتماعية : اعترض بعض علماء الاجتماع على

فكرة التضكك كما شرحناها في الفقرة السابقة ، واقرحوا طريقة أخرى لدراسة المشكلة الاجتماعية ، تليخص في بحث المراحل المختلفة التى تمر بها . ذلك أن كل مشكلة في المجتمع لا تظهر فجأ فوإنما يتم ظهورها بالتدريج وتصل في وقت معين

الى مرحلة يحس بها جميع أفراد المجتمع ، وبالتالي يتعين مواجهتها : ولذلك  
تمر معالجة المشكلة الاجتماعية على المراحل الآتية :

(١) الوعي بالمشكلة : ذلك أن المشكلة الاجتماعية ، لا يمكن أن تكون لها  
هذه الصفة إلا إذا كانت عامة ولها طبيعة الاستمرار . لأن المشكلة المحلية أو التي  
تتصل بأفراد لهم ظروف خاصة لا ترقى في نظر علم الاجتماع الى مرتبة تستحق  
معالجتها .

(ب) وصف الصعوبات : وإذا تم التأكد من عمومية المشكلة ، بدأ التفكير  
في مواجهتها والقضاء عليها ، وهذا يفترض دراسة العوامل التي أدت اليها ،  
وفي نفس الوقت إدراك الصعوبات التي تترتب عليها في الواقع الاجتماعي  
ليبين نواحيها الخفية المرتبطة بنواح أخرى . ويكون ادراك الصعوبات  
نقطة جوهرية ، لأن النظر الى المشكلة الاجتماعية كحالة يؤدي الى عدم فاعلية  
كل الحلول التي تقترح بشأنها : وهنا يجب أن يضع الباحث في الالفن دائما أن  
المشاكل الاجتماعية مترابطة تؤدي احداها للآخرى ، الأمر الذي يعطل من  
طرق الحل ويكشف عن الصعوبات المتعددة التي تكتنف المعالجة الناجمة :

(ج) اقتراحات الإصلاح : وعندما يتم بحث المشكلة الاجتماعية وادراك  
ارتباطها بالمشاكل الأخرى والتعرف على الصعوبات المتضمنة ، ينبغي أن تقدم  
عدة اقتراحات لتجريبها وبحث إمكان الأخذ بواحد منها . وهذا يعني أن  
الذين يتصدون لحل المشاكل الاجتماعية ، يجب ألا يحدروا أنفسهم في طريق  
مسلوك بالتركيز على اقتراح واحد للمعالجة ، بل يجب أن يكون بين أيديهم  
عدة حلول ممكنة تمكثهم من الأخذ بمبدأ المرونة :



(د) تنظيم الاصلاح : الاصلاح الاجتماعى لا يقوم على جهود فردية أو على نزعات الاحسان المتفرقة ، بل لابد أن يقوم على بحث دقيق لتسيق وتنظيم الأجهزة العاملة في الاصلاح ، لأن كل بضرة لما دون سياسة مرسومة مضيق للجهود والمال ، ومؤد في نفس الوقت إلى خلق مشاكل أخرى . ويقول كثير من علماء الاجتماع ، أن حل المشاكل الاجتماعية المرتجل يخلق مشاكل أكثر مما يحل .

هـ- التخلف الثقافي : المجتمع المتغير يواجه بصعوبات متعددة ، وخاصة في التنظيم الاجتماعى الذى كان مناسباً لتوازنه السابق قبل أن يتغير ، وقبل أن يأخذ بسياسة جديدة . ولذلك يجب على الباحث الاجتماعى أن يتعرف على السرعة النسبية لتغير أجزاء المجتمع والثقافة ليتعرف على الأقسام المتخلفة ويحاول أن يعيد تنظيمها أو بناءها لتساير سرعة التغير في الأقسام الأخرى . ومن أجل هذا نقول إن الطرق المستخدمة للخدمات الاجتماعية ، في مجتمعا اليوم لا تناسب طبيعته ، لأنها نقات عن مجتمعات أخرى ليس لها طابعنا الآن ، واستمرارها دليل قوى عن مدى التخلف في تطوير نتائج العلم لتناسب تغير المجتمع .

و- صراع القيم : القيمة : قائمة في مجتمع متوازن تعبر عن أهداف الفرد والجماعة في هذا المجتمع . بالنظر إلى إيديولوجيته المعترف بها . ولذلك يحدث غالباً ألا تجد مشاكل تتصل بالقيم جديدة بالاهتمام . ولكن عندما يتغير المجتمع ويفترض هذا التغير تعديل القيم القديمة وإحلال قيم جديدة محلها لتتجسم عن الايديولوجية الجديدة ، وتغال القيم القديمة معترفاً بها عند بعض أقسام السكان ، فإن التمرص تكون مهينة ما يدمى بصراع القيم الذى يخلق

عددا من الصعوبات التي قد ترقى الى مستوى المشكلة الاجتماعية . ولهذا فالباحث الاجتماعي عند تعرضه لبحث المشاكل الاجتماعية عليه أن يتعرف على القيم المناسبة ويحاول أن يخلصها من الصراع الذي تقع فيه مع قيم راحة حتى يسرع بحل المشكلة التي يواجهها .

ولا يجب أن ينب عن بآلتنا أن المشاكل الاجتماعية وحلقتكاملة متسائدة والنظر إليها بطريقة فردية لن يؤدي الى حل أى منها ، بل سيزيد الأمر تعقيدا . ولهذا فآلتنا نعتقد أن المواجهة الشاملة للمشاكل ككل هي الطريق الوحيد للقضاء عليها . ولا نفي بذلك أكثر من رسم سياسة طويلة الأمد تقوم على تخطيط دقيق والسير فيها على أساس زيادة فاعلية المجتمع في المادية وقوته البشرية وخبرته الفنية .

## الفصل التاسع

### التخطيط والتنبؤ في علم الاجتماع

حدد أوجست كومت منذ ما ينوف على قرن مضى هدف العلم الاجتماعي في العبارة الآتية

«Prevoir pour pouvoir». أى التنبؤ في سبيل الضبط ، وقد ظلت عبارة كومت هذه لفترة طويلة تلقي موافقة باعتبارها خير ما يحدد دور العلم الاجتماعي . ولكن في السنين الأخيرة أصبحت هذه العبارة موضع الجدل ومبعث هذا أن الشك بدأ يتسرب الى أذهان كثير من الباحثين في قدرة العلم الاجتماعي على التنبؤ في واقع الأمر . وسنعرض فيما يلي وفي اختصار صورة من هذا الجدل :

أ - بولين يونج Pauline V. Young واحدة من النقاد في موضوع البحث الاجتماعي تقول إنه في الربع الأول من القرن العشرين انزلق علماء الاجتماع في أمريكا وراء الاعتقاد بأن التنبؤ هو وظيفة العلم الاجتماعي ومن ثم بدأوا في البحث عن الطرق التي من طريقها يستطيعون أن يتنبؤوا بشكل دقيق بمجريات السلوك المستقبلية بناء على اتجاهاته المعاصرة وصورة الماضي :

ب - جورج لندبرج George Lundberg أحد أقطاب علم الاجتماع الآن يقول إن توافقاتنا اليومية مع أقراننا تقوم على أساس تنبؤات عالية الدقة لما سوف يفعله الآخرون . ولذلك فإن وظيفة العلم أن ينسى ويعور مزيدا من الطرق العامة التي تساعد على هذا التنبؤ . ومن أجل ذلك انبعث تشجيع التقدم من هذه الواوية كما أنه يدفع الآن في هذا الاتجاه .

ح - سبار وسوينسون Spahr & Swenson يمارضان الاتجاه السابق ويقولان في كتابهما «Method and status of Scientific Research» أن كثير من الباحثين يرددون أن الوظيفة الرئيسية للعلم هي التنبؤ ، ولكن التنبؤ الدقيق لا يمكن الجزم به إلا في ميادين العلوم المضبوطة حيث تتعلم تأثيرات الإنسان على توجيه الحقائق وهذا ما لا يمكن أن نصل إليه في العلوم الاجتماعية التي يكون الإنسان مادتها الرئيسية :

د - تشارلس بيرد Charles A. Beard أحد المؤرخين المشهورين . يصور صعوبات التنبؤ الاجتماعي في مقاله عن «علم السياسة في كتاب Research in Social Science فيما يلي « علم السياسة يستطيع أن يعالج اتجاهات معروفة محددة زمانا ، ولكنه لا يستطيع أن يكون دقيقا إلا في الحدود الضيقة . رلا يعني ذلك أنه لا يعالج المستقبل . إنه يستطيع ذلك على أساس معرفة واسمة بالتطورات الماضية وبالتغيرات التي تمت في التاريخ وأسبابها الحقيقية . ومع ذلك فإن تنبؤه متواضع الى حد كبير لا يقاس بالتنبؤ بحوادث البراكين أو بحالة الطقس لفترات طويلة ... الخ » :

هذا ومن أجل ان نقدر الى أى مدى وإلى أى درجة من الدقة يكون في إمكان العلم الاجتماعي أن يتنبأ بالمستقبل ؛ فإنا نعتقد أن الطريق العلمي هو جمع الحقائق الواقعية عن محاولات التنبؤ وإلى أى درجة أمكن تحقيقها وهذا يقتضي دراسة الظروف المواتية وغير المواتية للتنبؤ ؛ وعندما نواجه الموضوع على هذا النحو تظهر أول حقيقة هامة وهي التي أشار إليها لندبرج في الفقرة التي أخذناها منته فنجد أن جميع القوائم التي تعد مواعيد الطعام ، والاجتماعات وحفلات الزواج ، وجميع مواعيد الدراسة والامتحانات ، وجميع برامج الراديو والتلفزيون وجميع القوائم التي تعد أعمالا مستقبلية في حياتنا الاجتماعية ، كلها تقوم على أساس

التنبؤ : ونلاحظ أن كل هذه القوائم التي تحدد مواعيد مستقبله لا تنفذ كلها على وجه الدقة ، ولكن غالبيتها ينفذ بدقة ملحقة . وأكثر من هذا نجد أن العقود والاتفاقات تتضمن تنبؤات واضحة محددة أو غير محددة . ونقيس على ذلك تشريعات الضرائب ونظام الأجور والمرتبات والعلاوات : وعلى هذا الأساس نقول إنه لما كان التنبؤ في السلوك الانساني ليس ذا فائدة عملية فحسب بل إنه مفيد من الناحية التجارية فان لتدريج يكون قد أشار إلى حقيقة هامة عندما أكد أن مهمة العالم أن ينمي ويطور مآلهجا وطرقا مقبولة مثل هذا التنبؤ .

وسوف نناقش فيما يلي أمثلة أكثر علمية مرتفعين عن هذه الانماط التي تصور تنبؤات قصيرة المدى لأوجه النشاط الاجتماعي :

لقد أنكر سوركين *Somkin* في كتابه *Social and Cultural Dynamics* أكثر من ١٩ مرة بصورة أو بأخرى وجود أي اتجاه مستقيم دائم في التاريخ . وفي معظم العمليات الاجتماعية الإطراكية ، ومن الواضح أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن تثبت وجود اتجاه دائم كما أنه من المستحيل أيضا ولنفس الأسباب أن تثبت اتجاهها عكسيا دائما . ولكن سوركين فيما يبدو كان يحاول بهذا الإنكار أن يثبت قضية أخرى وهي أن تاريخ الثقافة الانسانية يتكون من ذبذبات تتردد بين مراحل ثقافية ثلاث من الحسية إلى المثالية إلى الفكرية . ولكن المادة التي جمعها سوركين نفسه وضمنها كتابه الآف الأفكار تثبت في كثير من مواضعها عدم صحة القانون الذي وصل اليه والذي يستفاد منه عدم امكان التنبؤ في ضوء هذه الذبذبات الا في إطار كل مرحلة ثقافية على حدة .

وقد أشار كورت ليفن *Kurt Lewin* عدة اعتراضات وشكوك حول إمكان التنبؤ بالمستقبل باستخدام الاتجاهات الماضية فيقول لقد بذلت عدة محاولات للتنبؤ بالمستقبل على أساس « الاتجاهات التاريخية » ، ولنا نعرف الآن أن قيمتها

في التنبؤ محدودة جداً ، بل أنها تكون مفضلة في بعض الأحيان : وهناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن الارشاد القنى لإحداث التغيرات لا يمكن كقاعدة أن يقوم على دراسة الاتجاهات التاريخية .

١ - التنبؤ بالمستقبل حتى إذا كانت طريقة أخذ العينة مضبوطة وتؤدي إلى الحصول على مادة موثوق بها ، ليس إلا قول يفترض أن الموقف سيظل ثابتاً مستقراً أو أنه سيتغير بدرجة معروفة وفي اتجاه معروف . والأمر في حقيقة أن الظروف غالباً ما تتغير من يوم إلى آخر :

ب - ليس هناك طريق محدد لتحكم من الاتجاهات التاريخية درجة الصعوبة التي يمكن أن تواجه أحداث التغير في اتجاه معين ، ذلك لأن طول مدة أخذ الجامعة بعامة معينة لا يعنى أنها جامدة فقد يعنى ذلك أن الظروف المرتبطة بهذه العادة لم تتغير طوال الفترة التي ظلت فيها هذه العادة ذات سيطرة على الجماعة .

ج - لن نستطيع أن نصل إلى اتفاق مهما كانت كمية الحقائق التي تحت أيدينا في الإجابة على السؤال الذى يشار عن أى الوسائل الناجحة يمكن استخدامها في إحداث التغير المطلوب .

ومعنى كلام ليفن أن تعيين اتجاه التغير لا بد أن يقوم على أسس أخرى بجانب الأسس التاريخية ، لأن الظروف التاريخية المرتبطة بالموقف المطلوب التنبؤ بمستقبله قد يكون مختلفة تمام الاختلاف عن الظروف الحالية ومن هنا كان احتمال الخطأ كبيراً ولذلك فان وليتون whelpton عندما أراد أن يحدد أسساً للتنبؤ السكاني بني تحليله على أساس أن نمو السكان في المستقبل يقوم على عوامل أربع : عدد السكان الحاليين ، نسبة الخصوبة المستقبلية ، نسب الوفيات المقبلة وأخيرها الهجرة .

وخلاصة القول أن هناك اعترافا بمدى الصعوبة الكامنة في التنبؤ بالظواهر الاجتماعية ومع ذلك فقد أمكن في بعض الميادين التنبؤ بالمستقبل بدقة كافية كيادين السكان والتعليم والصحة ، كذلك لا ينبغي أن نزع عن العلوم الاجتماعية تستطيع ان تتنبأ بدقة تامة بل يجب أن نعمل حسابا بعصنة دائمة لنسبة جبرية من الخطأ ، ومن أجل هذا فان مهمة علم الاجتماع الآن وفي السنين القادمة يجب أن ينحصر جانب منها في تحسين وسائل التنبؤ بالفعل بدلا من الجدل حول امكانية التنبؤ ذاتها .

وعلى هذا الأساس وفي ضوء المدى الذي وصل الى علم الاجتماع في تحسين وسائل التنبؤ نعرف التخطيط : بأنه محاولة ضبط وتوجيه الاتجاهات الجارية للتغير للحصول على الأهداف المرغوبة للفرد والجماعة ، وإذا أخذنا بالنظر المقارنة للمجتمعات الانسانية عامة نكتشف بسرعة أنه بينما تجسد التخطيط الاجتماعي موجود بدرجة ما في جميع المجتمعات فانه مع ذلك يختلف من حيث طبيعته وأهدافه من مجتمع لآخر .

وعلى الرغم من أن كثرا من المجتمعات على اختلاف ايدولوجياتها قد أخذت بمبدأ التخطيط إلا ان هناك سؤالا يترددان الآن ينبغي ان نجيب عليها قبل أن نمضي في التحليل ، السؤال الأول يقوم على أساس نظري صرف وخلاصته : هل يمكن للتخطيط الاجتماعي ان يكون ذا أثر ملحوظ على مجرى نمو المجتمع ؟ والسؤال الثاني يقوم على أساس خلقي وخلاصته : هل يمكن للتخطيط الاجتماعي الى تحديد حرية الفرد وتتميمها ؟

#### العوامل المؤثرة في طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه :

من المسائل المعروفة الآن طبيعة التخطيط الاجتماعي ومداه الواضحتان في المجتمعات الحضارية يختلفان اختلافا بينا عما كان عليه الحال في المجتمعات الانطاكية القديمة أو المجتمعات التاربخية . ومرد هذه الاختلافات يقع في التمايز بين أنماط

المجتمعات ، ومن بين العوامل المؤدية إلى تمايز أنماط هذه المجتمعات نستطيع أن نبرر أربعا منها خصوصا تلك التي لها علاقة وثيقة بموضوعات وهي :

(١) حجم القاعدة الثقافية . (٢) حجم الجماعة .

(٣) تعقد النسق الوظيفي . (٤) درجة التمدن أو النمو الثقافي :

هذا وقد سبق أن أشرنا أن التخطيط الاجتماعي الناجع يشترط فيه أن يقوم على معلومات موثوق بها . ولهذا فإن التخطيط يقتضي وعيا وفهما عميقا بعلاقات العلية التي تحكم المادة الفيزيائية والإنسان على السواء . ذلك لأنه عندما نحاول الجماعة أن تخطط المستقبل دون المعرفة الضرورية بعلاقات العلية ، فإنه مجبور دائما يمكن أن يحكم عليها مقدما بالفشل . وغنى عن البيان أن المجتمعات الحضارية الحديثة لديها من الامكانيات الثقافية ومن المعرفة الشاملة لعلاقات العلية ما يمكن أن يجعلنا نأمل في صلاحية الخطط الحديثة وفرص النجاح المتعددة أمامها .

فإذا كان الحجم الممتد للقاعدة الثقافية في المجتمعات الحضارية بهذه الفرصة ، للتخطيط الاجتماعي الناجح فإن الحجم الكبير للجماعة الآن مضافا إليه المستوى العالي من التكامل الوظيفي بهذه الحاجة ، ذلك لأنه من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع أنه عندما تعتمد مجموعات كبيرة من الناس على نسق وظيفي على درجة هائلة من التكامل ، وخاصة في مصادر الرزق الأساسية ، فإن هؤلاء الناس يكونون معرضين إلى ظروف خطيرة قد تنجم عن أي اضطراب في هذا النسق ، فلا اضطرابات والكوارث الطبيعية والجرائم والصراعات الداخلية في الجماعات تعتبر مصادر تهديد ممكنة لكل عضو من أعضاء الجماعة . ولذلك كانت أي أزمة في أي جزء من أجزاء المجتمع يمكن أن تؤدي إلى نتائج تمتد إلى مسافات بعيدة ذات صلة وظيفية وإن تكن بعيدة بالازمنة أو الأحداث التي وقعت في هذه الأجزاء . ومن أجل هذا يميل السكان في المجتمع الحضري الحديث إلى الاعتماد على التخطيط هو هذه



المفاجآت . كما أن ارتباط الناس في أنساق وظيفية كبرى فلهم محدثون أنفسهم متدجين في تخطيط شامل يتناول النسق بأكمله بغض النظر عن كونه النسق مجتمعاً متروبوليتياً أو أمة بأسرها . وهذا لا يمنع من التخطيط الجزئي الذي يشمل وحدات فرعية داخل هذه الانساق الكبرى .

أما فيما يتعلق بالتمز الثقافي الذي يعتبر أحد العوامل الهامة في التخطيط الاجتماعي ، فإننا نعتقد أنه من أهمها جميعاً ، ذلك الاتجاه العام في المجتمعات الحضارية الحديثة يشجع التناقض المستمر في العادات التقليدية القديمة ويفسح مكاناً متسعاً للكفاءة . ويؤكد الأنثروبولوجيون هذه الحقيقة من زاوية أخرى فقد وجدوا في بعض المجتمعات البدائية أو ما يسمى بـ *Folk societies* عكس هذا الاتجاه . حين يرفض الناس أدوات أو آلات على درجة كبيرة من الكفاءة تصلح لتنمية وسائل السيطرة على الطبيعة لمجرد أنها لا تتجمع مع الثقافة التقليدية التي يأخضون بها حياتهم . ولكن الأمر ليس على هذا النحو في المجتمعات الحضارية حيث يقدر الناس الكفاءة من أى طريق ويضعونها في مكان يملأ العادات التقليدية وعلى الأخص في ميدان التكنولوجيا ، فهم لا يقولون العناصر الثقافية التي تأتيهم عن طريق الاتصال الثقافي بالمجتمعات الحضارية الأخرى ، بل أنهم يبحثون في دأب مستمر عن سمات ثقافية جديدة من خلال عمليات البحث والإختراع .

#### النظرية الحتمية والتخطيط الاجتماعي

سنجيب الآن على السؤالين الذين أشرنا ههنا قبل وهما هل يؤثر التخطيط الاجتماعي تأثيراً حقيقياً في مجرى نمو المجتمع ، وهل يعمل التخطيط الاجتماعي إلى وضع القيود وتدمير حرية الفرد في نهاية الأمر في الال الفترة التي سميت فيها بعد عصر التنوير الفرنسي ؟ علق كثير من الفلاسفة الاجتماعيين الاتجاه الذي يمكن أن نسميه بالاتجاه الرومانتيكي في النظر إلى التمه الاجتماعي . وكرد فعل

للنظرة التي سادت العصر الوسيط والتي مالت إلى معالجة النظام الاجتماعي على أنه هو كذلك باضرورة وأنه من حيث نظامه مظهر لفعل العناية الإلهية ، حاول هؤلاء الفلاسفة أن يبرهنوا على أن الإنسان حر ، ومظهر حريته أن له أن ينظم بارادته شئون المجتمع الذي يعيش فيه كما يترأى له وكما يتصور أن ما يقرره في صالحه الأخير . فإذا أراد الإنسان فإنه يستطيع ان يبنى نظاما اجتماعيا أفضل يكون متفقا إلى حد كبير مع ما يتصوره هو من مثل . وقد لاقى هذه النظريات ترحيبا كبيرا ، وأسهمت في الدفعة القوية التي انتهت بالثورة الفرنسية .

ولكن هذه النظرية التي مجدت قدرة الإنسان لم يكتب لها التردد طويلا في الفترة التي صاحبت وأعقبت الثورة الفرنسية ظهرت مجموعة من الفلاسفة الاجتماعيين من أمثال مالتس وهيجل وماركس وسبنسر وسنجر ، جاءت بنظرية جديدة وهي أن نمو المجتمعات الإنسانية محدد إلى درجة كبيرة بقوى غير شخصية خذلت دائما التصميم الإنساني وتستظل باستمرار تعطل الضبط الإنساني . ويسري على الباحثين هذه النظريات على أن مجهودات الإنسان لتغيير مجرى النمو الاجتماعي ستذهب عبثا . فاهو مقدر أن يحدث سيحدث ، ولن تغير رغبات الإنسان وآماله في التدخل في سير الأحداث شيئا ولن تعدل مجرى الحوادث أو تحرفه عن أنجابه .

وفي السنين الأخيرة وبناء على عدة دراسات مستمرة على المجتمعات الإنسانية ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع الذين رفضوا وجهتي النظر الرومانتيكية والحتمية على السواء . ذلك أن كل نظرية تتضمن عمقا خاصا بطبيعة فيها مبالغه كبيرة . فالحاتمين على حق حينما قرروا أن الإنسان ليس حرا في تنظيم شئون المجتمع كما يرون . ذلك لأن المجرى الرئيسي لنمو المجتمع يبدو أنه محدد بقوى فوق مقدرة الإنسان وفي غير متناوله وبالتالي لا يمكن له أن يسيطر عليها ولكن فرق بين أن تقول إن مجرى النمو محدود بـ أ ، نقول أن مجرى النمو محتوم بهذه القوى فمن خلال هذه الحدود التي حدتها هذه القوى

يستطيع الناس عن طريق التخطيط الاجتماعي أن يقيموا انساقا مختلفة للقيم قد تكون لها نتائج مغايرة بالنسبة لعمليات النمو في المجتمع، أما مدى إتساع هذه الحدود فإنه سؤال سيظل من غير تحديد حتى يصل فيه البحث في المستقبل إلى قرار .

وتصور الحوادث في الاتحاد السوفيتي في السنين الأخيرة إمكانيات التخطيط الاجتماعي وحدوده، ذلك لأن التصنيع السريع للمجتمع السوفيتي في هذه الفترة ظهر على أنه يؤدي أن التخطيط المنظم يمكن أن يغير بصورة جوهرية مجرى نمو المجتمع . ومع ذلك فيغير هذا التخطيط فإن الاحتمال بأن روسيا كانت متصل إلى هذه القوة الصناعية والحرية في منتصف القرن العشرين لا زال يستأهل النظر والدراسة . ومن ناحية أخرى فإن اخفاق الاتحاد السوفيتي في تحقيق كثير من أهداف التخطيط بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت يدل دلالة واضحة على أن هناك قوى تتدخل في تسيير مجرى نمو المجتمع فوق طاقة الضبط الانساني

#### الحرية والتخطيط:

مناقشة هذا الموضوع تتردد دائما إلى الاختلافات الأيديولوجية بين المجتمعات، ففي النول الرأسمالية يزعمون أن التخطيط في المجتمع الشيوعي يلغي حرية الفرد لأن فئة قليلة تارسه وتفرض ما تخططه على الغالبية العظمى بالرغم مما يتعرضون له من نقشف ومجاعات ومصاعب شتى في حياتهم . بينما يقوم التخطيط عندهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للغالبية العظمى لأن هذه الغالبية تكون لآرائها وزن عند رسم السياسة التخطيطية، ولذلك يزعمون أن التخطيط الاجتماعي في هذه الدول منم لحرية الفرد . بينما زعم النول الشيوعية أن التخطيط في النول الرأسمالية جاء تقليدا للتخطيط عندهم وهو في النهاية يخدم مصالح الرأسماليين ويدعم الاحتكارات . والتخطيط في المجتمعات الشيوعية يقوم على أساس تحرير الفرد من

السيطرة المطلقة لرأس المال في ضوء مبادئ المساواة ولهذا يزعمون أن التخطيط هو الوسيلة التي سوف تؤدي في النهاية الى تحرير الفرد مع الاستغلال

### التخطيط الإجتماعى والعلوم الاجتماعية :

لاجل أن نفكر العلاقة بين التخطيط الإجتماعى والعلوم الاجتماعية يجب أن نذكر التبرير الذى كان يسوقه علماء الاجتماع من عهد أوجيست كومت حتى الآن ، وهو أن الفرض الأعلى من علم الاجتماع هو الإسهام فى المحاولات البشرية التي تبذل لتصميم وتخطيط نظام اجتماعى أفضل . وعلى الرغم أنه من الضرورى أن نلقى الضوء على الروابط التاريخية بين الدراستين فإن هذا لا يفيينا عن كشف النقاب عن وظيفة كل منها . ذلك لأنه فى بعض الأحيان يخطط على الأذهان عمل علماء الاجتماع وعمل المخططين الاجتماعيين ، وله ل مرد ذلك أن كثيرا من علماء الاجتماع شغلوا أنفسهم فى بعض الأوقات بمسائل السياسة الاجتماعية أو كثرت دعوتهم عن طريق الأجهزة الحكومية لأبداء الرأى فى موضوع بعينه ، ومع ما بين التخطيط الاجتماعى والعلوم الاجتماعية من روابط متعددة إلا أن هدف كل منها مختلف عن الآخر . فهدف التخطيط الاجتماعى حل المشاكل العملية للمجتمع . أما هدف العلوم الاجتماعية فهو تجميع أكبر قدر ممكن علميا من المعلومات عن المجتمعات الانسانية . وإننا نلاحظ من استعراض تاريخ العلوم الاجتماعية أنها كانت قليلة الأهتمام بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط ، ولكنها بدأت الآن تهتم اهتماما متزايدا بهذه الأمور ، وقد كان الاقتصاد أصرع العلوم الاجتماعية في هذا الاتجاه موليه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم السياسة ويمشى كثير من علماء الاجتماع أن يودى أهتمامهم بالمسائل العملية إلى فقدان الأرض الحائدة التي يقفون عليها والتي منها يستطيعون النظر الى مسائل المجتمع نظرية فائدة وخاصة إلى النظم التي تشرف عليها الأجهزة الحكومية .

### التخطيط الاجتماعى غاية كل تخطيط :

جرت العادة على تقسيم التخطيط تقسيمات مختلفة ، وأكثر التقسيمات شيوعا الآن التقسيم بالنظر إلى المستويات العامة ، فهناك تخطيط عالمى كالذى تقوم به هيئة الأمم المتحدة فى مجالات الثقافة والتعليم والزراعة والعمل ، وتخطيط قومى كالذى تقوم به الدول المختلفة لتنمية اقتصادياتها وقسملها المتعددة للاكتفاء الذاتى ، وتخطيط محلى كالذى تقوم به بعض الدول ذات المساحات المترامية الأطراف لكل ولاية أو منظمة متبازرة فيها .

و لكن النوع الأول والثالث من مستويات التخطيط ليس واضحا تماما فى حياة المجتمعات المختلفة ولذلك كان التركيز اليوم على المستوى الثالث ، ونظرا لأن العصر الذى نعيش فيه الآن هو عصر التخطيط فقد أصبح سياسة الدولة - هما اختلف طابعها السياسى أو الاجتماعى أو بمعنى آخر أصبح التخطيط الآن ضرورة . ولا محل حينئذ لمناقشة أهمية التخطيط ، بل إن المناقشة تدور فى واقع الأمر عن كيفية التخطيط . فى العصر الذى نعيش فيه الآن أصبح التخطيط أداة الدولة لضبط إمكانياتها وتوجيهها لتحقيق مصالح المجتمع العليا . وخاصة فى وجه المنافسة المستمرة للدول الأخرى وفى ضوء المشاكل المتعددة التى تواجهها أغلب المجتمعات نتيجة لزيادة السكان والرغبة المتزايدة فى الحصول على مستوى أفضل للمعيشة .

ويجمل بعض العاملين فى ميادين التخطيط الى تقسيمه فى المجموع الواحد إلى أقسام متعددة مثل التخطيط الاقتصادى والثقافى والعلمى والصحى والمحل والاجتماعى . كما يزداد الميل أيضا إلى الاهتمام بالتخطيط الأول وهو التخطيط الإقتصادى ، الأمر الذى أدى إلى صعوبات كثيرة ومفارقات متعددة .

نحن لا ننكر أهمية التخطيط الإقتصادى والصناعى فى التنمية الاقتصادية والتصنيع وخاصة فى الدول النامية . إلا أن غلبته على كل تخطيط آخر وإحتكار

أجهزته لكل الإمكانيات والخبرات يؤدي إلى إحداث سرعات مختلفة في  
التغير ، الأمر الذي يفرض بالضرورة الى التثخيف في كثير من أجزاء المجتمع  
ولكننا يجب أن ننبه هنا الى مسألة هامة وهي ان كل تخطيط - وخاصة في  
مجتمعا - يهدف في نهاية الأمر الى تحقيق غاية اجتماعية هامة . فالتصنيع وتنمية  
الموارد الاقتصادية ونشر التعليم والتقدم العلمي والفنى ، كلها وسائل لغاية  
أكبر وهي ضمان تحقيق الرعاية الاجتماعية في سبيل الوصول الى رفاهية المجتمع  
التي هي قاعدة الانطلاق وغاية العمل للعمل في المجتمع . إن كل تخطيط يحتاج الى  
تمويل ولذلك يحتاج التخطيط الاجتماعي الى تمويل - من هذه الزاوية - أكثر  
من تمويل أى تخطيط آخر . وربما كانت النظرة الجسدية الى التخطيط  
الاقتصادى وانزاليته الظاهرة عن كل تخطيط آخر هي التي تؤدي الى تخلف  
الحط في الميادين الأخرى . ويجب أن نضع في الالمن دائما أن التخطيط في  
المجتمع كل لا يتجزأ ، وإذا كانت التجزئة مفيدة فهي لضمان التخصص وحسن  
الافادة من الخبرة في كل مجال على حدة . فالتخطيط في المجتمع يخضع لجهاز  
مركزي يتصور عن طريق البحث العلمى كل احتياجات السكان في ضوء  
تقديراته المضبوطة للإمكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية في مدى  
زمني معين . وفي ضوء تفسيرنا السابق توجه هذا الجهاز إيديولوجية محددة  
تعكس الهدف الأكبر . وهو رفاهية المجتمع في نهاية الأمر . وعندنا نموذج  
أجهزة التخطيط في المجتمع الواحد فان تعددها لا ينبغي أن يكون راجعا الى  
تعدد الخطط بل الى الحاجة الى تعدد أجهزة التطبيق وإذن فالتخطيط العام في  
المجتمع يقوم على قاعدة اجتماعية واضحة تنبثق منها شعب مختلفة اقتصادية  
أو صناعية أو علمية أو صحية ، وتترجم في كل خطواتها عن غاية المجتمع  
الأساسية وهي الرفاهية الاجتماعية :

## الفصل العاشر

### فلسفة التخطيط

ظاهرة التغير من الحقائق الواقعة في كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ، وأن بدت هذه الظاهرة متباينة الشكل والمضمون ، فهو تباين واختلاف في الدرجة وليس في النوع ، ولقد كان للتقدم التكنولوجي الكبير وتعدد وسائل الاتصال الحديثة أثر بعيد في أحداث تنهات اجتماعية لم يقف تأثيرها عند مدى محدد داخل مجتمع معين بل امتد حتى شمل المجتمع الانساني عامة :

وقد تطور التفكير الانساني وانتقل من مستوى إلى مستوى آخر حتى وصل إلى المستوى الأخير الذي يعيش عصرنا فيه وهو التفكير في مستوى التخطيط ؛ ولذلك لا نستطيع أن نفهم طبيعة العصر إلا إذا وضعنا أيدينا على أسس التخطيط ومفاهيمه الأساسية . والتخطيط له صلة وثيقة بالتغير الاجتماعي لأنه أداة من أدواته في واقع الأمر ، باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتغير وتوجيهها للحصول على الأهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا .

وموضوع التخطيط وفلسفته يعتبران من أكثر الموضوعات استجداء للانتباه ومادة البحث والدراسة . ويقول آرثر لويس بحق : « إن السؤال الذي يواجهنا الآن ليس هل نخطط ؟ وإنما كيف نخطط ؟ » ومعنى هذا أن التخطيط حقيقة واقعة ومستوى من مستويات التفكير الأساسية وأداة جوهرية من أدوات التطبيق وهو فلسفة عصرنا وطابعه ، ولذلك فغالما اليوم هو عالم التخطيط .

### التخطيط نوع متميز من التفكير

من أهم المشاكل التي واجهت البشر دائما المشكلة التي تتعلق بنمط التفكير وأسلوب العمل لارتباطهما الوثيق ببناء الشخصية . ذلك لأن كل إضافة أو كل تعديل جوهري يعتبر في واقع الأمر تغييرا يقابل دائما بقبول وصعوبات متعددة . وقد سبق أن ذكرنا أن كل تغيير اجتماعي يواجه بالتحديات معادية يستلزم أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء القديم . ومن أجل هذا كان إدراك الصعوبات والعقبات وتحديد عناصرها في مواجهتها والتغلب عليها .

لقد مر التفكير الإنساني على مراحل متعددة ؛ كان أكثرها أثرا نجاحه في تسجيل تراثه لأنه استطاع بذلك أن يضيف إلى تجارب الأجيال السابقة تجارب الأجيال اللاحقة الأمر الذي جعل ثقافة الإنسان تراكم وتتقدم باستمرار ، وبالتالي استطاع الإنسان في مرحلة معينة أن يوجه المعرفة والإدارة توجيها بناء في التاريخ ومعنى هذا أن التفكير الإنساني وصل في تطوره إلى المرحلة التي تغل فيها عن نزعات الأنانية والذاتية المطلقة . وأصبح مرتبطا بالأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء عالم أفضل من طريق الجهود المشتركة ؛ بعض النظر عما إذا كانت الفائدة التي ستربح من هذه الجهود ستعكس مباشرة على الفاعلين بها أو يستفيد بها غيرهم في الأجيال القادمة .

ويجب أن نشير هنا إلى ارتباط أعمال الإنسان وسلوكه بطريقة تفكيره . فكل عمل يقوم به الإنسان يقابله نوع معين من التفكير وظيفته أن يضع الإطار الذي يحدد ميدان النشاط . ولما إذا ازداد نشاط الإنسان زيادة كبيرة ففنى هذا أن تفكير الإنسان قد ازداد بنفس الدرجة . وهذه الحالة تصح الحاجة إلى التنبيه بالنشاط المستقبل . ويرتبط به من أفكار حادة ملحة لأن



عدم ضبط المسائل المتعلقة بالتنظيم في ضوء هذا الاتساع يهدد المواقف الاجتماعية جينا بالاضطراب ، وهكذا يصبح التخطيط ضرورة لتوجيه التغيير السريع في الاتجاهات التي يمكن أن توقعها ، ولذلك فإنه يعتبر عاقلًا إدراك أكثر التغيرات أهمية وأكثرها تأثيرًا في العملية الاجتماعية الاضطرابية كلها ويختلف التخطيط عن التنظيم أو الانشاء ذلك أن التنظيم عبارة عن ترتيب جديد لأشياء موجودة فعلا في الواقع كما أن الانشاء وإن كان يشابه الابتكار أو الخلق باعتباره يؤدي إلى إقامة شيء جديد إلا أنه يقوم على استخدام مواد موجودة فعلا ، ولكن التخطيط في جوهره يعتبره فعلا من أعمال الخلق والابتكار . ومن أجل هذا لا ينبغي أن نفكر في التخطيط كما نفكر في البناء أو التنظيم ، ويمكن أن نفهم العلاقة بين هذه المفاهيم بطريقة أخرى فنقول إن البناء الاجتماعي ينتقل من مرحلة التخطيط بعد نجاحه إلى مرحلة من التنظيم تقوم على الانشاءات التي تمت بناء على تنفيذ التخطيط :

ولهذا يكون التخطيط أداة بناء مجتمع متقدم تاريخيا نحو وحدة تنظم تنظيمًا كاملا عن طريق البشر من مواضع مركزية معينة :

#### الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع :

لقد أحدثت الاختراعات الفنية عدة تغيرات في مجالات الانتاج الاقتصادي ، ويشار غالبا إلى الوسائل الفنية (التكنيك) باعتبارها مؤثر هام في طبيعة الانتاج الاقتصادي . ومن الواضح أنه قد ترتب على استخدامها تقدم في مجال سيطرة الإنسان على الطبيعة وتزداد هذه السيطرة كلما تقدمت التكنولوجيا . ومعنى هذا أن استخدام الوسائل الفنية يمكن أن يطور الجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات . والسؤال الذي يتردد في أذهان الباحثين في شؤون المجتمع . ألا يمكن أن تطبق مثل هذه الوسائل الفنية على العلاقات الاجتماعية لنحضر نفس التقدم الفني أحرزته في المجالات الأخرى ؟ الواقع أن تقدم البحث في علم الاجتماع أدى إلى الوقوف

على كثير من الحقائق التي يمكن استخدامها في بناء مجموعة من الوسائل الفنية لتغيير المجتمع أو إعادة بناء المواقف الاجتماعية بصورة تشابه التكنولوجيا في ميادين الانتاج واستخدام مواد الطبيعة استخداما في صالح الإنسان ، ولكن نظراً لما يكتنف تغيير المجتمع من مخاطر ، للمصاعب المتعددة والأزمات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على التجريب في هذه الناحية فإن تطبيق الوسائل الفنية الاجتماعية لابد أن يكون مقترنا بفلسفة خاصة تحقق الأهداف المحددة التي يتصورها المجتمع .

ولذلك يعتبر التخطيط الاجتماعي أحد هذه الوسائل الفنية الفعالة التي توجهها القوة حسب إمكانياتها وفي اتجاه القيم التي تشكل قاعدة نظامها السياسي :

١ - وعلى الرغم من أن كلمة الوسائل الفنية أو التكنولوجيا استخدمت في الأصل للدلالة على الأشياء الملموسة فقط مثل الآلات فإن الراديو والتلفزيون وكل وسائل الاتصال العقل ووسائل الانتقال والانتاج ومعدات الجيش تحصل في الإمكان إقامة نظام اجتماعي ، لأنها تعمل على مساندة تأثيره واستمراره وأعلىته وهذا لا يعني أن هذه الوسائل الفنية المادية هي التي تعتبر أساس الوسائل الفنية الاجتماعية لأنها ليست عوامل مساعدة فقط ، ويمكننا أن نلخص المقومات التي تستند إليها الوسائل الفنية الاجتماعية فيما يلي :

١ - معرفة وثيقة بتكوين الجماعات في المجتمع والوظائف التي تؤديها ومدى ارتباط كل منها بالآخرى :

٢ - تحديد لدرجة مرونة التنظيمات الاجتماعية بقصد الوصول الى أفضل الطرق لتغييرها .

٣ - تحديد أهداف السلوك العامة على أساس معرفة وثيقة بالمبادئ النفسية التي تؤدي الى تكامل الجماعة أو تفككها .

٤ - معرفة بطرق التنظيم وعوامله المساعدة كوسائل الإتصال العقل او المادى .

٥ - ادراك صحيح لكيفية التنسيق بين القوى الاجتماعية المختلفة التي تعمل في الموقف الاجتماعى المطلوب توجيهه توجيهها خاصا .

٦ - توجيه أكثر الاهتمام للتنظيمات الاجتماعية التي تستغرق أكثر حياة الأفراد وتنظم أكثر أنواع سلوكهم .

ويجب أن تستند هذه القوائم على مجموعة من المبادئ الهامة التي تصور وتحلل في نفس الوقت مجرى الحوادث وتخلاصتها : أن أغلب ملامح عصرنا ترجع الى الانتقال من مبدأ حرية العمل الى المجتمع المخطط وكذلك الانتقال من ديمقراطية الأقلية الى المجتمع الكبير ( الجماعى ) ومن أجل هذا تؤكد أن الوسائل الفنية المستخدمة في تحسين أو تعديل أو دراسة المجتمع أو رعاية أفرادها على أى نحو لابد أن تسير في نفس اتجاه هذه المبادئ وبالتطبيق على مجتمعتنا نتيبن ما يلى :

١ - أن مجتمعتنا قد جعل التخطيط القائم على الدراسة والبحث قاعدة التفكير وأساس العمل ، أو بمعنى آخر أصبح التخطيط سياسة الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها .

٢ - ان مجتمعتنا يهدف الى تحقيق رفاهية المجموع . وبالتالي تصبح الرعاية الاجتماعية ضرورة للوصول إلى هذا الهدف .

٣ - أن فلسفة الرعاية ( أو الخدمة العامة ) تأخذ الطابع الجمعى لا الفردى ، وتسير في الاتجاه الأبقى لا الرأسى .

٤ - إننا يصلح لمجتمع يأخذ بمبادئ حرية العمل التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الحرية الرأسمالية وحدهم ، لا يصلح لمجتمع يهدف إلى تحقيق حرية الفرد في المجموع عن طريق التخطيط :

٥ - أن الوسائل الفنية في معالجة مسائل المجتمع دراسة أو تقويماً التي نبث في المجتمعات الرأسمالية ( والمعروفة فنيا بالخدمة الاجتماعية ) لا تصلح للتطبيق من حيث فلسفتها على مجتمعات المخطط ، كما سيبدو هذا من الفقرة التالية :

### مشكلة الحرية واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية والاجتماعية

يختلف شكل الحرية كما يختلف قياسها أيضاً لأنه يتغير من وضع اجتماعي لاخر فالحرية في الامتزة شيء وحرية اللعب والحرية الدينية والسياسية شيء آخر : وبالتالي فالقيمانات الاجتماعية للحرية لا بد أن تختلف من حيث مفاهيمها تبعاً لذلك . فمعنى الحرية يختلف باختلاف الموقف ، فالحرية في ظروف فضال الإنسان المباشر مع الطبيعة تختلف كلية عن ظروف فضاله مع الطبيعة الثانية ( المجتمع ) التي ظهرت في المرحلة الثانية من تطور التكنيك الاجتماعي .

ويشير كارل مانهم إلى أن تلك الاختلافات في مفهوم الحرية ، من الناحية السوسيولوجية ، تصبح ذات معنى فقط إذا اعتبرنا المشكلة غير متوقفة على علاقتها بالمجتمعات المختلفة أو الأوضاع السائدة في أي مجتمع وإنما تتوقف من حيث وضعها واتصالها بمراحل تطور الوسائل الفنية الاجتماعية المختلفة ، أي بمرحلة الاكتشاف ثم بمرحلة الاختراع وأخيراً بمرحلة التخطيط .

١ - ففي المرحلة الأولى - مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو مرحلة المحاولة والخطأ ، كانت الحرية تعبر عن نفسها عن طريق الأفعال المباشرة

والاستجابات المتعددة للوثرات المحيطة بالانسان : والشعور بالحسرة أو بعلمها كان يتوقف على شعور الانسان بأن هناك ثمّة عواقب تمنعه من تحقيق ورغباته : ويرى ماثيم أن حرية هذه المرحلة كانت في مستوى حرية الحيوان فالانسان يشعر بتهديد لحرية إذا حذر عليه ألا يتعامل مع الأشياء أو الأفراد كما يريد ، كالحَيوان الذى يشعر بالحيرة والتوتر عندما يحرم من استعمال جسده كما يريد . فسمّة الحرية في ذلك العهد هي الذاتية ، وهذه الذاتية لم تنفخ بالضرورة عندما تعلم الانسان استخدام الأدوات البسيطة لأنّه عند تعرفه على هذه الأدوات شعر بخيبة الأمل عندما عجز عن استعمالها وتملكها كما لو كانت أجزاء من جسده وعلى الرغم من أن استخدام الأدوات البسيطة لم ينتشر في هذه المرحلة إلا أنها دفعت الانسان الى نوع من التقدم ، أى أن عملية التكيف أصبحت أكثر فاعلية .

فالتوازن بين الانسان ورغباته من جهة وبينه وبين البيئة من جهة أخرى مهد السبيل الى تعديل جزء من البيئة ولذلك كانت أى عقبة تقف أمام هذا التعديل تعتبر تهديدا للحرية :

فالإنسان في هذه المرحلة كان حرا في أن يكيف نفسه مباشرة مع أى موقف معين .. وكان وقوف أى شخص أمامه لمنعه من تنفيذ خبراته في تعامله مع المواقف المختلفة يعتبر تهديدا لحرية . فمعنى الحرية للانسان في هذا الوقت هو ألا يكون مهدداً في محاولته للتكيف : وما دام الافراد يعملون الى تنفيذ رغباتهم المباشرة ويجهدون في البحث عن أشكال تلقائية للتعبير الذاتي ، فسوف تبقى الحرية المنبئة عن هذا التعبير مهما تعقد البناء الاجتماعي ولكن بشكل ومضمون آخر :

٢ - وفي المرحلة الثانية ، مرحلة الاختراع ، استطاع الانسان نظرا لمعرفة التزايد بالآلات وطريقة استخدامها أن يكتشف ويختار غايات ووسائل تقف

موفقا وسطا بين نفسه وبين هدفه النهائي : ففي هذه المرحلة تعلم الانسان أن يتحرر أكثر وأكثر من الاعتماد كلية على الطبيعة . والحرية في هذه المرحلة تتوقف على تحديد الأهداف الوسيطة للعمل الجمعى على الرغم من أن الهدف النهائي قد يكون غامضا . وإذا كان الانسان في هذه المرحلة قد تحرر من طغيان الطبيعة وقلل من اعتماده الكبير عليها وذلك بفضل التكنيك الاجتماعى إلا أنه في نفس الوقت ربط مصيره بنفس الدرجة بالزام اجتماعى لا يمكن تجنبه . وقد تم هذا عندما تحول عن الطبيعة الأولى ( البيئة ) الى الطبيعة الثانية ( المجتمع ) التي لا تقل في درجة تهديدها عن الطبيعة الأولى . فالأمر لا يختلف إذا مات الانسان جوعا أو إثر زلزال ، أو فسدت حياته وفنيت بالتصدع الاجتماعى الذى يؤدى الى الثورة أو الحرب . فالنتيجة واحدة على الرغم من أن الكارثة ترجع الى أسباب طبيعية في الحالة الأولى ولأسباب اجتماعية في الحالة الثانية .

فالحرية في هذه المرحلة الثانية تقوم إذن على الرغبة في خلق الظروف التي تحقق التكيف الاجتماعى بدلا من قبول الأمور على علاتها . فالفرد يشعر بالحرية عندما تصبح لديه القدرة على أن يعمل وأن يقيم نظاما له أهداف خاصة ومعدة أو على الأقل يشترك بنصيب في إدارته ، وبالاختصار عندما يكون الإنسان حرا في أن يخترع : وبما أن كل اختراع قد ساعد على تغيير البشرية . فقد أصبح واضحا أن عصرنا لم يكن العصر الأول الذى عدل فيه الإنسان نفسه عند تعديله وتغييره لبيئته ، ذلك لأن التأثيرات المتزايدة للتقانة لا تغير علاقاتنا مع الطبيعة فحسب بل تعدل أيضا من علاقاتنا الشخصية .

٣ - أما الحرية في المرحلة الثالثة - مرحلة التخطيط - فانها لا تعنى سيطرة المنظمات الفردية لأن هذا لا يؤدى مطلقا الى تعاون تخطيطى . ففى أعلى المراحل يمكن للحرية أن تعيش عندما يقسم التخطيط وجودها ولكن الحرية

هنا تنطوى على تقييد سلطات المخطط ، لأن الخطوة بالضرورة تشمل على الأشكال الأساسية للحرية وكل قيد يفرض عن طريق سلطات فردية قد يهدم الخطوة كلها وبالتالي يرتد المجتمع الى المرحلة السابقة وهي مرحلة التنافس والسيطرة . وسواء كانت السلطة الحاكمة فردا أو جماعة أو مجموعة شعبية فإنها ملزمة بالسيطرة الديمقراطية لتفصح مجالا كاملا للحرية في خططها . وفي الوقت الذي تنفق فيه كل وسائل التأثير على السلوك الإنساني يصبح التخطيط للحرية هو الشكل المنطقي للحرية الذي يكتب له البقاء والدوام .

إن للفهوم الحديث لا يؤدي الى مجرد الرغبة في السيطرة على تأثيرات البيئة الاجتماعية ، لأن الأساس الذي تستند عليه الحرية هو أن التقدم المائل في الوسائل الفنية الاجتماعية يسمح لنا بأن نسيطر ونؤثر على مجرى الحوادث الاجتماعية من مركز رئيسي طبقا لخطوة محددة .

وفي هذا الصدد يقول كارل مانهيم ، من الآن فصاعدا سيعرف الافراد شكلا رفيعا من الحرية عندما يحددون حياتهم الفردية منظمة بكفاية وعدل داخل إطار ( النظام ) الاجتماعي الذي وضعته الجماعة ، بشرط أن يكون هؤلاء الافراد هم الذين اختاروا هذا الإطار ، فالتخطيط العادل الديمقراطي لا يقيد ولا يحد من حريتنا ، والمجتمع الرأسمالي غير المخطط لا يعتبر في حد ذاته الشكل الأساسي الذي يحتوى على أرفع مستوى من مستويات الحرية فالحرية في « المجتمع الرأسمالي الحر » غالبا ما تكون مكبوتة ووقفا على الأغنياء فقط أى طبقة الذين يملكون أما طبقة الذين لا يملكون فإنهم مضطرون للخضوع الى الضغط الواقع عليهم . ويقول كارل مانهيم أيضا إن ظهور الحرية المخططة لا يعني إلغاء كل أشكال الحرية الأخرى : بل ظهرت في مراحل التاريخ أو تطور الحياة الاجتماعية . فان كل تقدم نحو تحقيق

مستوى اجتماعي أفضل لا يعنى منع الاحتفاظ بالأنماط السابقة للعمل  
والتشكيك والحرية بل على العكس من ذلك فالإبقاء على الحريات السابقة هو  
خير ضمان ضد التحكم المبالغ فيه في التخطيط . والمجتمع اذا انتقل لمرحلة  
جديدة ولتنظيم جديد لعظم أوجه حياته فان بعض أنماط وسائل التكيف  
القديمة يمكن أن تبقى وتستمر ... وبالتالي تكون أحد الضمانات الهامة للحرية  
في المجتمع المخطط هو التمسك والمحافظة على قدرة الفرد على التكيف .



## الفصل الحادى عشر

### أسس التخطيط الاجتماعى

كانت الثورة الأمريكية ثورة سياسية في جوهرها، لم تعمل إلى أسس التنظيم الاجتماعى، بعكس الثورة الروسية أو الفرنسية التي كانت ثورة اجتماعية أدت إلى تغيير جوهري في البناء النظامى للمجتمع، جنباً إلى جنب مع التغيير الذى حدث في مركز القوة السياسية : ومن أجل هذا يجب أن تفرق بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية في نتائج كل منها على تطور المجتمع وحاجته للتخطيط : فالثورة السياسية في واقع الأمر تغيير في شكل الحكومة أو تغيير سطحي في طرق تحصيل الضرائب مع الإبقاء على أسس النظام الاجتماعى . ولكن الثورة الاجتماعية تهدف أساساً إلى تغيير الأسس التي يستند عليها البناء الاجتماعى ، ومن ثم تغيير الإبعاد الاجتماعية بين الناس وما يترتب على ذلك من تغيير لأدوارهم ومراكزهم في المجتمع . ويتبع هذا التغيير تغييرات مصاحبة في القوى الاجتماعية في المجتمع والعمليات الاجتماعية الإضرابية والترتيب الطبقي والقيم الأساسية التي توجه السلوك الاجتماعى ، والثورة في واقع الأمر علامة هاء لفشل مجتمع معين في مواجهة التغيير الاجتماعى ولهذا تدل الثورة على عدم كفاءة النظام القائم في القيام بالتوافقات الضرورية المترتبة على التغيير في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وتقوم الثورات لعدم كفاءة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وفشلها في اشباع حاجات الجماهير وتحقيق قيمها :

ويعتبر التخطيط الاجتماعى محاولة لتطبيق وسائل العلم التقنية لحل المشاكل التي تنشأ باستمرار نتيجة للحاجة الدائمة إلى توافق النظام مع حاجات الغالبية العظمى

من أعضاء المجتمع : والتخطيط يضع في اعتباره أن أهداف الجماهير منطقية ، ومن ثم يجب اتخاذ كل الوسائل الممكنة للوصول إليها ، وعلى ذلك يسكون التخطيط الاجتماعي تطبيقاً لبعض الوسائل للوصول الى أهداف معينة ، وتشتمل الوسائل على المعرفة والتنبؤ الذى يأتى عن طريق العلم النظرى والتطبيقى معا ، وتشتمل الأهداف على القيم الاجتماعية المعترف بها والمقبولة من الغالبية العظمى لأعضاء المجتمع :

وبالإضافة إلى المعرفة العلمية ، يجب أن تتوافر الخبرة والمهارة الادارية التى تساعد على تنفيذ المخطط . فبدون معرفة منظمة يكون المخطط خطراً داهماً ، وبدون المهارة الادارية والسياسية يصبح المخطط كن يرسم أو هاماً على أوراق تذررها الرياح . ومثل هذين النموذجين من المهارات قد يوجدان فى شخص واحد وقد لا يوجدان ، ولكن وجودهما معا أمر ضرورى :

وقد أصبحت فكرة التخطيط الاجتماعى مقبولة عند كل الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، على الرغم من أن كثيراً منهم يشعرون بضيق مدى التنبؤ فى علومهم . بالإضافة الى قلة الحقائق النفسية التى يمكن الاعتماد عليها فى النواحي التطبيقية ، وقد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن التخطيط ينبغي أن ينتظر حتى يمكن الحصول على كل الحقائق ، وأن على عالم الاجتماع ألا يقدم توصياته إلى وائضى السياسة الاجتماعية ، بل عليه أن يترسّخ حتى يصبح متأكداً من كل الحقائق على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وربما كان هذا الموقف سليماً من الناحية النظرية ، ولكنه غير واقعى من الناحية التطبيقية ، فالتخطيط يجب أن يعمل عن طريق شخص ما ، مهما كان قائماً على علم محقق أو على ظن أو تصور أو أى شئ آخر . وهذا ضرورى لأن التفكير الاجتماعى لن ينتظر . وبقول روبرت ليند Robert Lynd سواه

اشترك العلماء أولم يشتركوا فسوف يبحث الناس عن أهدافهم وسوف يبحثون عن وسائل بلوغها وسوف يضعون الخطط :

### النظرية والتطبيق :

العالم لم يعد بمنزل عن الحياة . والذين لازالوا يقيمون القواصل العنيفة بين العلم النظرى والعلم التطبيقى أو بين النظرية العملية وامكانيات تطبيقاتها العملية ، انما هم فريسة الوهم المتعالم . وإذا جاز لنا أن نزعّم وجود مثل هذه العوامل فى العلوم انطبيعية ، فلا يجوز لنا فى دائرة العلوم الاجتماعية أن نتكبر لإيماننا الذى يشار كنا فيه كثيرون من أقطاب هذه العلوم فى ضرورة تطبيق العلم على الشئون الإنسانية . ولعل إصرار بعض العلماء على عدم الخلط بين النظر والتطبيق إنما يرجع فى حقيقة الأمر إلى احساسهم بعدم كفاية طرق البحث وعدم دقة الحقائق الاجتماعية . بحيث يصبح التنبؤ على ضوئها مخاطرة كبرى ينتظره الاخفاق ، أو إذا جوزف به فى أضيق الحدود التى لاتنفذ البشر فى شيء له أهمية فى حياتهم أو علاقاتهم : ولهذا عليهم أن يعترفوا أن الأمر يحتاج بدلا من الجدل حول حدود النظرية العلمية وصدق القانون العلمى ، إلى مزيد من التعمق فى الدراسة لسر أغوار الحياة الإنسانية وليس هذا فحسب ، بل أيضا إلى تطوير وقدرة أكبر على التنبؤ فى وجود أعقد الظروف وأكثر احتمالات التغير التى تميز حقائق العالم الاجتماعى .

هذا الى أن الاهتمام بتطبيق العلم لحل الأزمات المعاصرة فى العلاقات الإنسانية جدير بأن يجعل العلماء يجمعون مصادر المعارف العلمية ويوجهونها بطريقة تؤدى الى مزيد من النتائج المفيدة ، بدلا من الضرب فى كل اتجاه دون وحدة حقيقية للعمل البناء فى الإصلاح . ولهذا نعتقد أن العلم هو الخاص الوحيد للإنسان من أخطائه ، وننظر الى الجهود التى تبذل لحل المشاكل الإنسانية بالوسائل العلمية نظرة ملؤها

الثقة بالعلم : ومن ناحية أخرى إذا كان هدفنا هو زيادة فهمنا للإنسان وأعماله دون محاولة للتطبيق على المشاكل العلمية ، فإن معالم الطريق أمامنا لا بد أن تكون واضحة ومنظمة والتنظيم الذى يسمح بأن يكون كل تقدم فى الميدان العلمى مفض الى تقدم آخر ، ذلك لأنه من الممكن فى بعض الاحوال أن نعتبر الفهم الحقيقى للحياة الانسانية عن طريق العلم هدفا فى حد ذاته . ومن هذه الزاوية حاولت كثير من القبائل والشعوب أن تفهم الانسان ، وأن تفهم معنى وجوده ، ومكانه من العالم ، وأعماله على الأرض التى يسكنها :

ومهما كان مصدر اهتمامنا بالعلم الاجتماعى ، سواء كان نظريا صرفا أو تطبيقيا أو كليهما ، فإن المتفق عليه بين العلماء أن النظرية التى لها سيات الوحدة والاكتمال لها قيمة عظيمة ، ومن ناحية أخرى تمثل حاجة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها . ولهذا تكون احتمالات التقدم فى الميادين النظرية والتطبيقية فى الجوانب الاجتماعية كبيرة ويمكن أن نلاحظ فيها زيادات كية إذا تم هذا فى اطار مضبوط من المفاهيم العامة المتعارف عليها :

ومع ذلك ينبغى أن نميز الأحكام القيمة التى تنفذ فى البحث العلمى عن القضايا القيمة الأخرى : والاختلاف الهام بينهما يقع فى الطابع غير الشخصى الموضوعى الذى يميز تفضيلنا العلمى فى مقابل ما نرغبه أو نوداه أو نأمله أو بطريقة الاختلاق التقليدية ما ينبغى أن يكون من وجهة نظرنا .

وعلى علماء الاجتماع ان يحددوا النتائج المترتبة على أبحاثهم وعلاقتها بالمشاكل الاجتماعية ، وان يخطوا الحقائق الموضوعية عن المجتمع فى متناول أى شخص مهم أو مسئول . وواجب عالم الاجتماع الأول أن يصل إلى نتائج محددة واضحة عن المجتمع وعن التفاعل الإنسانى . أما كيف يستفاد من هذه النتائج العلمية فليس

الأمر عندئذ خاضعا للتحديد العلمي : وعلى الرغم من ذلك يهتم علماء الاجتماع من حيث الأدوار التي يقومون بها كوطنين أو كآباء أو أصدقاء :

فلا العلم الفيزيائي أو العلم الإجتماعي صالح لأن يدل الناس ، ما ينبغي أن يطلبوه ؟ وكلما يستطيع العلم أن يفعل هو أن يقول : إذا أردت حدوث الفهم عليك أن تفعل كذا وكذا . أو إذا فعلت كذا وكذا تكون نتائج ذلك حسنة وهذا لا يعنى أن المسائل الخلقية تتأثر بأبحاث علم الاجتماع : فكثير من مسائل السياسة العامة التي كان يظن أن لها علاقة بالأخلاق قد يسرت عندما أصبح ممكنا إخضاعها للتحليل العلمي كما أن الخوف من العين الشريرة زال عندما أثبت العلم أن السحرة ومن اليهم لا يملكون أى قوة خارقة أو زائدة عما زود به الأشخاص الآخرون : وزال الاعتراض على الحقن عندما تقلمت المعلومات العلمية وزاعت بين الناس : وتناقص الاتجاه إلى العقاب الصارم والقاسى على الجرائم عندما تبين أن مجرد التسوية لم تساعد وحدها على نقص نسبة الجرائم وستتناقص الخوف من الطاقة النووية وستخف المطالبة بوقف تجاربها إذا ظل الاتجاه إلى استخدامها في الأغراض السلمية يتزايد باستمرار : . أما دور عالم الاجتماع بالفلسبة لمثل هذه الموضوعات فلا يكون بأن يختار جانباً معيناً ، بل عليه ١ - أن يساعد على توضيح حقيقة كل موضوع حتى تصبح تفاصيله حقائق يمكن مناقشتها ، - وأن يقوم بالبحث المطلوب لجعل من كل حقيقة من هذه الحقائق موضوعاً معتدداً يمكن الاعتماد به عند الحكم :

هذا ويمكن المعرفة العلمية التامية المجتمع من اختيار أهدافه بالإضافة الى الامكانيات الموجودة أو التي يمكن الحصول عليها . أو بمعنى آخر يمكن للإنسان نتيجة للمعرفة العلمية أن يوجب الأهداف المستحيلة أو المتناقضة ومثال ذلك أن المجتمع الراعى لا يمكن أن يقدم على خفض الضرائب وزيادة الخدمات

الحكومية في نفس الوقت . بل انه يحاول أن يكشف عما اذا كان المواطنون يريدون مزيدا من الخدمات ، فاذا ثبت له ذلك أمكنه أن يرفع الضرائب بموافقة المواطنين وقبولهم الارادى . وعلى هذا يمكننا أن نقول إن علم الاجتماع الواسع يستطيع أن يتنبأ بالجو الاجتماعى كما ينبأ الراصد بالوطوبه والحرارة والبرودة ومثال ذلك أن علم الاجتماع لابد أن يكون قادرا على التنبؤ بطبيعة النظام الاجتماعى والملاقات الاجتماعية والمشاكل التي تترتب على الأخذ بنظام سياسى معين مثلا .

وخلاصة القول أن علم الاجتماع لا يمكنه ان يدلنا على تفاصيل السياسات السكانية وما ينبغي ان تكون عليه - كضبط النسل والهجرة ، ولكنه يستطيع أن يدلنا على النتائج التي تترتب على الأخذ بسياسة معينة - أى أنه يبصرونيير الطريق ولا يبلغ العربى .

ويجب أن نلاحظ هنا أن العلم يكون أكثر فاعلية في رسم طريق بلوغ الأهداف أكثر من تحديدها ، ذلك لأن الأهداف هي في واقع الامر تعبيرة عن القيم الإنسانية التي تنبثق من طبيعة الحياة الجمعية للإنسان بطريقة يصعب تبينها . ولهذا تكون أهداف المجتمع قلب ثقافته . ويكون العلم وسيلة لا غاية في هذا المضمار . فالعلم دائما في خدمة الأهداف أى في خدمة المجتمع . وهذا ينضج عندما نتأكد ان الأهداف موجودة قبل أن يحاول العالم اكتشافها لانها جزء حيوى من ثقافة المجتمع . ومن أجل هذا يكون التخطيط الاجتماعى طريقة لضبط اتجاه التغير الاجتماعى ليسر في الطريق الذى يحقق مصالح الجماعة العليا دون حاجة إلى العنف .

وفي ضوء هذا نستطيع أن نصنف القيم التي تحاول كل الثقافات أن تصل اليها ، والتي تعتبر في نفس الوقت أهداف التخطيط الاجتماعى كما يلي :

١ - القيم الفيزيائية : وتشتمل على توفير الغذاء والسكن والملبس ، والحفاظة على نقاء الهواء ، والاستمتاع بأشعة الشمس بما يفيد الصحة ، والراحة من العناء والترفيه عن الجسد المكثود ، والاشباع الجنسي .

٢ - القيم الثقافية : وتشتمل على إيصال الثقافة إلى حالة التكامل ، وتحقيق أنسب حد من التماسك لصالح المجتمع ، وإتاحة الفرص المتكافئة للتعليم المتنوع والهن والترفيه ، وإتاحة الفرصة أيضا لنمو الثقافة الرفيعة كالآداب والموسيقى والرسم وتحقيق التقدم التكنولوجي ، والتأكد من فاعلية النهج الاجتماعي دون صراع أو أزمات اقتصادية :

٣ - القيم الاجتماعية : وتشتمل على توفير الطمأنينة وتحقيق التعاون والتنافس وإعطاء معنى للحياة .

#### طبيعة التخطيط الاجتماعي :

يشير التخطيط الاجتماعي غالبا إلى الجهود التي تبذل لإيجاد حلول للأمراض والاضطرابات الاجتماعية ، ولتعديل مجرى التنهـر الاجتماعي .

ولذلك يعكس المنهج الذي يؤدي إلى اتخاذ القرارات الجمية ، ودراسة السياسة الاجتماعية ، واستثارة العمل الجمعي . ومن هذه الزاوية فإن التخطيط الاجتماعي يفترض اشتراك جميع أعضاء المجتمع في أهدافه وفي مجهوداته الإصلاحية ؛ ولذلك يجب أن توزع نتائج التخطيط الاجتماعي على جميع أعضاء المجتمع ولهذا كان التخطيط الاجتماعي التمييز الحقيقي للحرية في مجتمع يحرم المواطن ويعطيه حقوقه الاجتماعية :

إذن وبعد هذا التقديم نستطيع أن نعرف التخطيط الاجتماعي بأنه عملية إرادفة تفاعلية تشتمل على البحث والتحري والمناقشة والاتفاق والعمل في سبيل

الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التي ينظر إليها كأمر مرغوب فيها ، ويتضمن هذا التعريف أشياء كثيرة :

١ - يشير إلى أن التخطيط الاجتماعي يبرز عامل الهدف الانساني الارادى الواعى في عمليات التغير الاجتماعى الاطرادية . فهو لذلك يعتبر أداة من أدوات اخضاع التغير الاجتماعى الى الضبط والقيم الانسانية . ولكن قد يمترض على ذلك من وجهة النظر الفلسفية ، على اعتبار أن معظم الأفعال الانسانية إن لم تكن جميعا غرضية إلى درجة معينة . فالأفعال الفردية والجمعية قد يقال انها على الأقل وجهة نحو قيم واعية الى درجة ما . ولكن التخطيط الاجتماعى في واقع الأمر وكما نفهمه هنا يحاوز هذه الدرجة من النشاط الانسانى الغرض الذى قد تسره الظروف وينحصر في بعض الأحيان لموى الأفراد والجماعات المتخلفة من حيث المصلحة والمركز . ذلك لأن من أهم أهداف التخطيط الاجتماعى أن يجمع وينسق الاهداف والغراض المنفرقة للأفراد والجماعات ويعمل على نسيقها وتجميعها في نسق من الهدف الاجتماعى الموحد ولهذا يصبح التخطيط العملية الدينامية التي تربط التغير الاجتماعى المستمر بالقيم الانسانية الراجعة واذن فالتخطيط الاجتماعى عبارة عن منهج للتغير الاجتماعى وأداة من أدوات السياسة الاجتماعية .

٢ - ويشير التعريف الى التخطيط الاجتماعى على أنه عملية اطرادية ، فهو الذى يعبر عن استمرار الجماعة في التقدم نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية للحياة في المجتمع أو الجماعة ، وذلك لانه يتقاسم المكان مع أوجه النشاط المتعارضة والمتبادلة للناس : فالتخطيط ينظر اليه على أنه تجديد ومراجعة وتغيير لإطار العلاقات الاجتماعية : وهو كعملية ليس له بداية محددة كما أنه ليس له نهاية معينة . ومن وجهة نظر أخرى يعتبر التخطيط الاجتماعى عملية لانه يتكرر بصورة لا نهائية في الحبرات الاجتماعية ، وتفسر ذلك أن أى ترتيب للظروف الاجتماعية



والعلاقات المنبثقة عن التنهـ الاجتماعي لا يبقـى الا فترات قصيرة الأمد ويكون عرضة للتنهـ بعد ذلك في فترات قصيرة الأمد كذلك ، أى أن التخطيط يسـر باستمرار فى سلسلة مكررة من حلقات متتابعة من التنظيم والترتيب ، وكما سبق أن ذكرنا نجد أن كل دورة من دورات التنهـ الاجتماعي يمكن اعتبارها دورة تخطيط اجتماعي مستقلة، أى أن لما نقطة انطلاق ونقطة تكامل لا تلبـث أن تحتل نتيجة لاستمرار عمليات التنهـ الاجتماعي ، فتعتبر نقطة انطلاق جديدة لسورة أخرى من دورات التخطيط وهكذا :

٣ - كما يشـر التعريف إلى أن عملية التخطيط الاجتماعي تتضمن أربع نواح من نواح النشاط هى التحرى والمناقشة والإنفاق والفعل وسوف نحلل هذه المراحل فى موضع آخر ، ولكن يكفى أن نشـر هنا إلى أن النواحي هى فى واقع الأمر الوجوه الفنية المميزة لعملية التخطيط :

٤ - ويشـر التعريف أخيرا إلى أن التخطيط الاجتماعي يحدث خلال نسـج من القيم الاجتماعيـ ، أى أنه من المهم جدا فى عمليات التخطيط أن تكون هناك فرص كثيرة للاختبار أو الاحتمالات بحيث تكسـن الاختبارات والاحتمالات فى موقف من المواقف الاجتماعيـ . متساوية أو متشابهة مع حيث القيم الأساسية ، وكما لاحظنا من قبل ، تقع وراء العملية التخطيطية كلها جميع الأناساق الكبرى للقيم التى تكون جزءا من التراث الثقافي :

وأهم ما يجب أن نضعه فى الحسـ هنا أن العلاقة بين القيم الاجتماعيـ والتخطيط الاجتماعي تبدو واضحة فى كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية ، وأول ما نفعله هو تعريف بعض الظروف والخبرات وإبرازها على أنها مشكلات علودة لتصبح فيما بعد محوـ الجهود التخطيطية ، كما أن هذا التعريف سوف يشـر مجموعة من الاقتراحات والحلول التى يمكن بها

التغلب على الصعاب التي تكمن وراء هذه المشاكل وعهد السبيل الى اكتشاف مجموعة من الطرق التي يمكن أن تسهر في أحداها عند تنفيذ التخطيط . ومن هذه الواووة يتطلب التخطيط الاجتماعي اختيارا لأحد الطرق للسهر فيها ، لاسمه من غير الممكن أن تسهر في جميع الطرق في وقت واحد . وإنما ذكرنا الطرق المتعددة حتى تكون لدينا الحرية لاختيار الطريق الذي نرى فيه نتيجة للدراسة أنه يحقق لرغبات الفرد أو لكيانه أو المجتمع في دورة التخطيط التي نحن بصلدها .

#### مصادر وسائل التخطيط :

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التخطيط الاجتماعي ، حتي أنه أصبح من الموضوعات الهامة للبحث العلمي والتجريب الاجتماعي . وقد تمت الكفيايات في هذا الموضوع نموا مربعا من حيث الكم والكيف وقد جاء التحرر والتجريب والتحليل من المصادر الآتية :

١ - الجماعات العامة في ميدان اصلاح المجتمع وتنسيقه ٢ - المؤسسات البلدية أو الإقليمية أو الحكومية العامة المعنية بمسائل التخطيط ٣ - الإدارات الحكومية المشرفة على شئون الزراعة والصناعة والتجارة ٤ - الباحثون في العلوم الاجتماعية وعلى الأخص في علم الاجتماع والاقتصاد والبياسة .

وقد كان المشتغلون بمسائل تنسيق المجتمع أكثر من أسهم في فهم عمليات التخطيط الاجتماعي ووسائله ، ذلك لأن عملية تنسيق المجتمع كما تطبق أو تستخدم تعمل على استثارة الناس لاستخدام قوتهم وخبراتهم ومواردهم لتحسين التعاون لحياتهم المشتركة ، وتساعد في تنمية العملية عن طريق تزويد هؤلاء الناس بالوسائل الفنية المطلوبة . وعلى الرغم من أن تنسيق المجتمع

ليس شاملا ولا عاما من حيث المضمون كالتخطيط الإجتماعي ، فإنه يستخدم بصورة منتظمة لمواجهة مواقف متعددة . وكما يقول واين ماكيلان Wayne Macmillen يستخدم تنسيق المجتمع شعوريا أو لا شعوريا في كثير من ميادين النشاط الانساني ، في السياسة والنن والاقتصاد والترية وغير ذلك لأن الأفراد والجماعات حين يبحثون عن طرق لتجميع مصادرهم ومجهوداتهم للوصول إلى تحسين معين في الحياة الجمعية يكون تنسيق المجتمع موضوعا موضع التنفيذ :

ومع ذلك فعملية تنسيق المجتمع تختلف عن التخطيط الاجتماعي كما نفهمه هنا في مواقع ثلاث :

١ - تنسيق المجتمع بشهر إلى مجموعة محددة من المهارات والوسائل الخاصة بالخدمة الاجتماعية المتخصصة :

٢ - تنسيق المجتمع مثل كل نواحي الخدمة الاجتماعية موجه إلى موضوعات تقليدية تشمل معالجة الفقر والانحراف والمرض ويتم بطريقة رأسية .

٣ - تنسيق للمجتمع عاليا ما يتم عن طريق مؤسسات الخدمة الاجتماعية وفي إطار المجتمعات المحلية .

### المفاهيم الأساسية في التخطيط الاجتماعي :

الاتجاهات الأساسية في التخطيط الاجتماعي تنشأ من المضمون القيمي السائد في المجتمع : وكما أشرنا إلى ذلك من قبل تحتوي كل ثقافة على قيم أساسية معينة تعلى للمجتمع صيغة واتجاها معينا . ولذلك كانت أغلب مناهج التخطيط تحاول أن تصل إلى الأهداف الاجتماعية الكبيرة أو تدعم القواعد التي تقوم عليها . ولكن هذه الأفكار الأساسية المختلفة تعني أشياء مختلفة بالنسبة لثقافات الأفراد والجماعات . ويظن أن تحقيقها إنما يتم بصورة أفضل من خلال مفاهيم

محددة لها واقعية ملموسة : ومثال ذلك أن تحقيق الاهداف الاجتماعية الكبرى يتضمن ثلاث مجموعات من القيم التي أشرنا اليها من قبل . وهكذا نجد أن بعض الناس يرون أن تحسين التنظيم الاجتماعي هو خير الطرق التي بها نصل إلى القيم الاجتماعية العليا . بينما يرى آخرون أن الوصول إلى الاهداف الكبرى يتم عن طريق إثارة اهتمام الافراد في الآخرين وفي أنفسهم : هذا إلى أن نوعا ثالثا من الناس يرى أن الوصول للأهداف العليا للمجتمع يكون عن طريق توجيه المجهودات الاجتماعية في مختلف ميادين المجتمع إلى تحقيق الرفاهية للجماعة خاصة والمجتمع عامة . هذه المفاهيم لا تبدو متناقضة كما يظهر ذلك لأول وهلة ، بل إنها في الحقيقة تمثل نواحي اهتمام مختلفة من جهة وتمثل أيضا جزءا متكاملًا في التراث القيمي للمجتمع من جهة أخرى :

ولكن هذه القيم الاجتماعية - بغض النظر عن مدى ارتباطها - فإنها تعبر في الحقيقة عن مستوى عال من التجريد ، لأنها تقع أو تضيق على أساس ظروف للناس المعيشية والطريقة التي يدغمون بها حياتهم : ولهذا فإن التخطيط الاجتماعي قد يحقق أو يحدد القيم الاجتماعية عن طريق تغيير الظروف التي تسند إليها الخبرات الاجتماعية . وعلى هذا تكون الظروف التي تؤثر وتسيطر على الخبرات الاجتماعية هي المفاهيم أو الموضوعات الواقعية المباشرة التخطيط الاجتماعي :

كما أننا نلاحظ أن معظم مشاريع الإصلاح الاجتماعي تحاول أن تواجه مسائل السكان أو المصادر الأساسية للمجتمع أو كليهما في منطقة معينة . وكل تغيير في أي من هذه العوامل سيؤدي إلى إثارة تغيرات واقعية في العناصر الثقافية المرتبطة وفي أنماط التفاعلات الاجتماعية . وفي بعض الأحيان قد يركز التخطيط على تناول العناصر المادية للثقافة - مثل إقامة المدارس وأماكن الترفيه والإسكان وغير ذلك

ومن ناحية أخرى قد يركز التخطيط على تناول مسائل التنظيم الاجتماعي باعتبارها أحد موضوعاته المباشرة والمهدف من ذلك هو محاولة تعديل الأنساق أو القيمات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية الأمر الذي يؤدي إلى إعادة النظر في الوظائف الخاصة بأحد الأنظمة الاجتماعية أو في صور النشاط التي تترتب على قيامه على نحو معين . ولكن التخطيط يحاول أن يقيم ويراجع أو يلقي ببعض صور التنظيم الاجتماعي : ومثل هذه التغيرات تتوقع منها أن تضيئ التغيرات الواقعية في الثقافة وفي الخبرة الاجتماعية التي تصلح فيما بعد لتحقيق القيم الاجتماعية المهمة .

#### حدود التخطيط الاجتماعي

هناك كثير من التحديدات والعقبات التي تنف في سبيل التخطيط الاجتماعي الناجع وبعض هذه التحديدات والعقبات يكمن في عملية التخطيط ذاتها والبعض الآخر قد ينشأ من طبيعة مضمون التنظيم الاجتماعي للمجتمع كما أن عددا منها قد ينبعث نتيجة للطبيعة الفيزيائية والبيكولوجية للكانن الإنساني . ولهذا نستطيع أن نعدد ثلاث تحديدات أو عقبات أساسية متضمنة في عملية التخطيط الاجتماعي .

١ - قد ترمم الخطوة بعد دراسة سريعة لا تنفي بالفرض المطلوب ، أو تكون قد اعتمدت على حقائق ومعلومات ناقصة . أو مضللة . وفي مثل هذه الحالات فإن المشكلة موضوع البحث لا تعرف التعريف الصحيح ولا يمكن تناولها تخطيطا بصورة فعالة ؛ وذلك على أساس أن مصادر مهمة قد تكون قد ظلت الباحث أو تجاوز عن أهميتها دون وعي كامل ، كما أن مجال الوعدة التخطيطية وطبيعتها لا تكون قد وزنت وقيمت التقييم الصحيح . ومثال ذلك أن البحث قد يفوته إدراك الأنساق القيمية ، والمبادئ الفعالة في حياة الناس ، ومصادر المقاومة ومعدل التغير الاجتماعي الجاري واتجاهاته . .

٢- التخطيط يتطلب حين تنفيذه مشاركة المواطنين كشرط أساسي لأنه يحدث في كثير من الأحيان أن ترسم خطط أو تدبر مشاريع كثيرة دون حساب للمشاركة الفعلية في تنفيذها . وخطر عدم المشاركة يظهر في التخطيط الاجتماعي الذي يتم عن طريق فردى أو عن طريق المؤسسات الأهلية التي لا تملك سلطة إصدار القوانين واللوائح والتعليمات الملزمة للأفراد والمجاعات المنتهية ، والذي يشارك فيه هؤلاء من وعى قام بواقعه وعملياته وأهدافه الكبرى . ولذلك كان الاقتناع عن طريق نشر الوعي الاجتماعي من العمليات التي لا بد تسبق وضع مشاريع التخطيط الاجتماعي موضع التنفيذ .

٣- ومن أهم العقبات التي تقف في وجه التخطيط عدم وجود القيادات ذات الكفاءة العالية التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ؛ وخصوصاً في المسائل الخاصة بالوسائل الفنية لعمليات التخطيط الاجتماعي . ولهذا فإن المهارة والخبرة والفهم النظري لمسائل المجتمع وخصوصاً مسائل التغيير الاجتماعي من الأمور التي لا بد أن يتزود بها المشرفون على شئون التخطيط في الميدان الاجتماعي ومعنى هذا أن كل تخطيط اجتماعي يقوم على الفطن أو الوهم أو التمنى دون دراسة فعالية لمشاكل المجتمع المرتبة على النقد محكوم عليه بالفشل . ولهذا أيضاً كان التخطيط الاجتماعي أكثر أنواع التخطيط تعقداً وحاجة إلى الفهم العميق والاستعداد العلمي المتميز :

#### منهج التخطيط الاجتماعي .

يمكننا أن نقول بصفة عامة أن التخطيط الاجتماعي عبارة عن تغيير اجتماعي مقصود يتم في ميدان القيم الاجتماعية المتعارضة . ولهذا كانت وسائله الفنية مبنية في صور أربع من صور النشاط المرتبطة وهي التقصي والمناقشة والاتفاق والتفعل . ولكن في الواقع قد لا تحدث هذه الخطوات بالترتيب السابق إذ قد لا تنشأ

الحاجة الى ذلك أو أنه يكون الموضوع الذى نختار بصلده لا يتطلب كل هذه المراحل ومع ذلك فليعب بعض الباحثين الى أنه بالرغم من أن طبيعة التخطيط الاجتماعى الذى يقوم على الأساليب الديموقراطية لا يفرض مراحل أو خطوات بذاتها ، إلا أن التحليل العلمى لعملية التخطيط سوف يكشف بوضوح وجود كل مرحلة من المراحل السابقة في الخبرة التخطيطية الإجتماعية :  
دور البحث :

الجهود الإصلاحية التي تبذل في أى ميدان من ميادين العمل الاجتماعى لا يمكن أن تعالج وتصبح ذات فاعلية من حيث الهدف الذى نريد الوصول اليه ، بدون استقصاء الحقائق المناسبة لهذا الفرض ، لأن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تنبعث من العلم بل لابد أن يكون هناك أساس مادى من الحقائق تقوم عليه عملية التخطيط ومن الملاحظات العامة أنه في المجتمعات المنظمة أو المؤسسات العامة ذات الصبغة المحلية أو الدولية لا تكون المناقشات فيها على غير أساس أو نظرا لرغبة بعض الأعضاء في الحديث لمجرد الحديث ، بل إن كل ما يقال لابد أن يكون مستندا الى الحقائق والبيانات والإحصاءات الدقيقة التي تكون في متناول اليد : ولذلك نجد أن مؤسسات الرعاية والمؤسسات الحكومية والإتحادات العمالية والإدارات الصناعية والمنظمات الدولية لا تسرع في وضع برنامج لأى عمل في الميدان الاجتماعى إلا إذا كان لديها مقدما البيانات الكاملة عن الإمكانيات الحالية والبشرية والقانونية التي تعمل على اتجاح المشروع :

والاستقصاء يمكن أن يتنحصر بنمطين أساسيين في التخطيط الاجتماعى

١ - تحديد المشكلة ومناخية العمل الجمعى وتوقيته :

٢ - تحديد ما يمكن عمله وما لا يمكن عمله في ضوء اطار المشكلة وتوقيتها

٣ - استعراض خبرات الآخرين في مواقف مماثلة

١ - تفحص المصادر التي يمكن استغلالها في تنفيذ الخطة :  
٢ - تحديد الوحدات الاجتماعية والمناطق الجغرافية للتخطيط .  
أما أهمية البحث فأنها تبلى مما يلي :

١ - البحث يمكننا من وضع الأساس الدقيق لتعريف محكم للمشكلة الاجتماعية ومناسبة العمل الجمعي ووقته . فمن ناحية قد يعنى هذا قياساً كمياً ووصفاً موضوعياً للظروف الاجتماعية والخبرات التي تشمل لب المشكلة ، ومن ناحية أخرى يتضمن التعرف على المسائل الاجتماعية والقيم المتعارضة التي يمكن أن تساعد في إبراز المشكلة وفي حلها . ونتيجة لذلك فإن الباحثين في التخطيط يكرن لديهم مقياس العمل الذي تواجههم ويساعدهم على تجنب التركيز على المراحل الثانوية أو الرضوية للمشكلة ، وكذلك يمكن القادة من بلورة جهودهم وتوجيهها نحو أصول المشكلة وجوهرها .

٢ - البحث يمكننا من الإشارة الى ما هو ممكن وما هو غير ممكن من حيث القدرة مع الانجاز ، ذلك انه إذا نظرنا الى الأمور نظرة واسعة فأننا سوف نصل الى أنه ليس من مستحيل . ومع ذلك عندما نبدأ في بحث المسائل حل الطبيعة نجد أن هناك صعوبات كثيرة تنشأ عندما نفكر في التطبيق العمل للنظريات أو للمسائل التي درست من قبل دون بيان لامكانيات تطبيقها ، ولهذا كان البحث من هذه الناحية مفيداً جداً خصوصاً إذا كان موجهاً الى اكتشاف العقبات الطبيعية أو البشرية أو المالية التي قد تعوق انجاز البرنامج أياً كان هذا البرنامج ومن ناحية أخرى قد يكشف البحث أن بعض أهداف العمل الجمعي لا يمكن أن تتحقق في الوقت المحدد وبناء على المصادر التي تحت أيدي المخططين والمنفذين . ومثال ذلك أن مشروعاً للسكان أو لمدى البطالة في منطقة معينة قد يتوقف في نظر بعض الجماعات من الأمور الضرورية التي يجب القيام بها على نطاق واسع . إلا أن الأمر بالنسبة لمجموع



المواطن قد يبدو غير مثير أو قد يكون مثل هذا المشروع سابقا لزمان قليلا أو فوق قدرة المصادر وفي غير متناول المواطنين الذين يمكن أن يفيدوا منه لو كانت ظروفهم غير تلك التي كانت موجودة في أثناء حماس الجماعات الخاصة لهذا المشروع كما أن مشروعات من هذا النوع قد تقفل بغض النظر عن نقص امكانيات التمويل والسلطة القانونية ، القوى الاجتماعية التي تهب للمعارضة دون أن يتحرز المخططون مقدما لذلك الأمر والإعداد لمواجهة : ٢- والوظيفة الثالثة للبحث أنها تجمع خبرات الآخرين في مواقف مماثلة بقصد الافادة منها وتلافى الأخطاء وإدخال التعديلات التي وجد أنها ضرورية في أثناء الخبرة التطبيقية للمخططين ، ذلك لأن خبرة الآخرين تعمل على تزويدنا بالمعلومات والعمق والمخرج من المأزق والضباب والاقتراحات ، والتحذير من الأخطاء والقرارات المتسرفة ، أي أنها تزودنا بقدرة على مد النظر الى الأمام والتنبؤ بما قد يحدث في حدود معينة . وهذه المرحلة من التخطيط الإجتماعي قد توفر الوقت والمصادر وتسهل عملية التخطيط طبعا كلها ذلك لأنه يلونها قد نصرف كثيرا من الوقت في عملية التجريب أو بالجهود التي ينتظرها الاخفاق . كما أن استعراض الخبرات السابقة يكون جزءا من عمليتي التعريف والتحديد اللازمتين عند تناول المشكلة الاجتماعية : ومن أجل هذا نزع أن هذه المرحلة في أي تخطيط اجتماعي مهما كان نوعه أو اتجاهه لا يمكن الاستغناء عنها :

٤- والملف الرابع من البحث هو تقدير وزن المصادر والامكانيات التي يمكن استخدامها في تنفيذ الخطة . وتشمل هذه المصادر العناصر الثقافية والقيادة والتنظيمات الاجتماعية والرتيبات والمسائل المادية ومتطلبات التنفيذ . والبحث سيحدد ويفسر أيضا العوامل الموجودة في الموقف الدينامي وذلك مثل المصادر التي يمكن أن تمر دون ملاحظة . وتكون في نفس الوقت على درجة ملحوظة من الأهمية . وعند هذا المستوي من التخطيط يمكن للاستغناء أن

يُعتبر التنظيمات والنظم والجماعات التي يمكن أن تكون في وقت ما أو عند مرحلة معينة مفيدة في تنفيذ البرنامج . وهذا الحصر لن يقتصر على تضمين الوحدات الإجتماعية القائمة فعلا بل أيضا تنظيم المكان والجماعات التي تنشأ وتكون ذات أهمية معينة :

هـ - أما الوظيفة الخامسة للبحث فهي تحديد الوحدة الإجتماعية والمنطقة الجغرافية للتخطيط . وكما ذكرنا من قبل يساعد التخطيط الإجتماعي على ربط الأفراد بعضهم مع بعض في وحدات متميزة ذات أهمية عامة وذات وظيفة اجتماعية ظاهرة كذلك لا يمكن أن يشمل التخطيط أى جماعة بل أن الجماعات التي تقع في برنامج التخطيط لابد أن تكون محددة باطار جغرافي معين . ولا كان رضا الجماعة على نفاق واسع وموافقها ضروريا لنجاح عمليات التخطيط . فانه من المهم أن نعرف طبيعة وحجم وحدود الجماعة أو المنطقة التي تتأثر .

المنافسة والاتفاق : عندما تحدث أزمة معينة في المجال الاجتماعي أو تحدث أشياء من شأنها أن تعمل على أحداث قاتلة أو اضطراب في أى ناحية من نواحي المجتمع بحيث يزداد الوعي بضرورة معالجة ما يترتب على ذلك في العلاقات الاجتماعية فإن الخطط الاجتماعية يستطيع أن يدرك أن هناك مشكلة اجتماعية عليه أن يواجهها دراسة وبحثا تمهيدا لوضع البرنامج الذي على أساسه يمكن توجيه الجهود نحو الإصلاح : وفي بعض الأحيان تنشأ الحاجة الى التخطيط من التغير التدريجي في مجال الحياة الاجتماعية : ذلك لأن استمرار التغير يخلق ظروفا تظل تستلقت النظر حتى يصبح الإصلاح أمرا ضروريا بعد ذلك . فيزداد إحساس الناس بضرورة القيام بعمل معين لاعادة التوازن الذي اختل

وحيثما أن نعهد هنا إلى أن الباحث إذا أراد أن يختار عملية التخطيط فإنه سيجد خطوات ثلاث من المناقشة والاتفاق يمكن أن يميزها ويرزها عن غيرها :  
فالأولى عندما تترك مجموعة صغيرة من الأشخاص أهمية التخطيط وفهم دورته فتأخذ الخطوات المبدئية الأولى ، والثانية أن يشرع القامعون على الأمر بوضع سياسة وبرنامج للتنفيذ يختار على أساس الامكانيات الموجودة وعلى أساس الاقتراحات المتعددة التي يمكن أن تقدم في هذا الصدد ، والثالثة أن يتم الاتفاق على أساس الفكرة والسياسة والخطة التي تتبع بعد دراسة كل ما يتعلق بامكانية النجاح ، وتفصيل ذلك أنه عندما تتأزم الأحوال الاجتماعية وترداد المناقشة حولها يحدث أن ينادى البعض أو يبقه إلى خطر الاستمرار في هذه الحالة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى القيام بعملية جمع الحقائق وإجراء الدراسات التي تؤدي إلى التخطيط في نهاية الأمر : ومعنى هذا أن الاختصاصيين في الدراسة والبحث يتدبرون بطريقة أو بغيرها في عملية التخطيط . ويتمخض هذا عن مجموعتين الاقتراحات والحلول التي تناسب الموقف المتأزم : ولكن يلاحظ أن هؤلاء الناس الذين يفعلون يمثلون أقلية من مجموع الجماعة التي يحمها الأمر : ومع ذلك فعليهم يتوقف إبقاء النقاش حول الموضوع حيالهم عليهم تقع مهمة الرسم والتخطيط . ويجب أن تنتبه هنا إلى أن الرواد الأول للتخطيط قد يتقلب قواشهم إلى نوع من الجدل وبذلك تفقد عملية التخطيط مرونتها ، وفي أحوال أخرى قد يتقلب هؤلاء الرواد والمخططون إلى نوع من الموظفين الذين يدافعون عن مصالحهم هم باعتبار أن تنفيذ خططهم سيعلى من شأنهم أو يتيح لهم فرصا للترقى أو الإفادة بصورة ما .

واختيار الأهداف التي توجه إليها المجموعات والجماعات ينبغي أن يتضمن نوعا من السياسة الجمية وهذا لن يتأتى بطريقة مثالية إلا على أساس من البحث

والاحتصاء : ولكن عملياً قد لا يكون الأمر على هذا النحو . ونحن نوجه النظر إلى هذه النقطة لأن المشاكل الاجتماعية هي في واقع الأمر مسائل تستحوذ اهتمام الجماهير وتستدعي العمل الجمعي لمواجهتها . ولذلك فإنه ما إن نحدد المشكلة نتعرف عليها بدقة فإن الناس غالباً ما يتقدمون بالمقترحات التي تعين ما يجب عمله . ولهذا ، ومثل هذه المقترحات تتضمن خطوات يجب اتخاذها وأشياء يجب عملها وأعمال يجب البدء فيها أو إجراءات يجب أن تترقب ، ولا يجب أن ننظر إلى هذه المقترحات على أنها كلام فارغ أو نتيجة لاتعمال لا يقوم على أساس من الدرس والبحث ، بل يجب أن ننظر إليها على أنها أفكار وخطط يمكن الاستفادة منها .

ولكن هذه الأفكار والخطط لا يمكن أن توضع دائماً موضع التنفيذ لأنها قد تكون كثيرة جداً لا يحتاجها الموقف الاجتماعي أو تكون غير عملية أو فوق طاقة الإمكانيات التي يمكن أن تستخدم في مواجهة المشاكل الاجتماعية الرئيسية كما أنها قد تكون متناقضة وغير قابلة للتنفيذ لنقص في الحقائق التي اعتمدت عليها أو لأنها تصور موقفاً مثالياً لا يمكن أن يتحقق في واقع الأمر . ولهذا فإن الجماعات التي تعمل في التخطيط في جميع القطاعات يجب أن نصل فيما بينها إلى نوع من الاتفاق الفنى يفتى بين خططها جميعاً ويجعل من الممكن السير في تنفيذها دون تعارض بينها . ومثل هذا الاتفاق لا بد أن يتم على أساس المصالح التي تلتزم بها الجماعة فيما يتعلق بالتوفيق بين القيم المتعارضة لكل جماعة : ولا يعني ذلك أننا في كل حالة يجب أن نوفق بين الخطط المتعارضة ، بل قد تتم عملية التوفيق على أساس قبول خطة معينة ورفض الأخرى ، كما أنه لا يلزم أن نأخذ بأحد المقترحات المقدمة ، بل إننا قد ننفذ خطة لم ترد في اقتراح واحد بعينه .

وهنا نشير إلى أهميتها للأفراد والجماعات لتفهم عملية التخطيط وأثره الواسع التخطيطي بين من يحكمهم الأمر ، لأن مساندة الجماهير للتخطيط أياً كان نوعه

من الأمور الهامة في مجاحه طالما كان التخطيط يهدف إلى تغيير المواقف الاجتماعية التي يكونون مضمونها . وإثارة الوعي التخطيطي يمكن أن يتم على مستويين : مستوى الجماعة الأولية كما يحدث في القرى وفي الجمعيات ذات الأهداف المحددة والأعداد الصغيرة فيتم عن طريق المناقشات والاجتماعات المباشرة ، ومستوى الجماعة الثانوية والتي تظهر على الأخص في المدينة ويمكن أن يتم الوعي باستخدام وسائل الإتصال الجمعي كالصحافة والراديو والتلفزيون والأفلام والطبوعات وغير ذلك :

وهنا نلاحظ أن وسائل الإتصال على المستوى الثانوي هيء القرصنة لاستخدام الضغط والدعاية لأن الجماعات التي تجمع الأفراد وتنظمهم لأغراض السياسة الاجتماعية والتخطيط تمثل من الوجهة العلمية مراكز قوة كبرى . فكل جماعة تحاول أن تضمن لنفسها وأفكارها وضغطها الأولوية . وفي بعض الأحيان قد تعتمد بعض هذه الجماعات إلى ممارسة نوع من الضغط على الدولة لتنفيذ سياساتها وضغطها .

#### العمل الاجتماعي الحكومي والخاص :

الاستقصاء والمناقشة والاتفاق يمكن النظر إليها على أنها صورة من العمل الاجتماعي . ولكن السياسات الاجتماعية والتخطيط لا بد أن ترجع إلى نواح متعددة من النشاط الذي يقوم به الناس الذي سيتأثرون بهذه السياسات وهذه الخطط : وبذا كان العمل الاجتماعي مرحلة فنية متميزة من التخطيط الاجتماعي . وعلى ذلك نستطيع أن نميز ناحيتين هامتين من نواحي العمل الاجتماعي ، فأولاً يجب أن نقرن الخطة وتكمل عن طريق تنظيم اجتماعي عمك وثانياً ينبغي أن يتخذ البرنامج خطوة خطوة عن طريق نشاط يومي محدد . كذلك يجب أن نعلم أن خطة العمل الجمعي لعلاج مشكلة اجتماعية ينبغي أن يتضمن عدة تنظيمات و ترتيبات لإدخال الأنماط الجديدة للعلاقات الاجتماعية في السلوك الروتيني للأشخاص والجماعات التي تتأثر بعملية التخطيط ومثل هذه

الترتيبات الادارية تنشأ من مضمون الخطا وتكشف عن علاقة عضوية بالمشكلة  
وبالمضمون الإجتماعى العام الذى تحدث فيه كل من المشكلة والخطأ :

هذا ونسب تنفيذ السياسات والخطط عن طريق الحكومة بالتشريع الإجتماعى  
وهذه الطريقة تتحول السياسة الإجتماعية إلى سياسة عامة وذلك بوضع هذه  
السياسة فى صورة قانون ، وعندئذ تصبح أهداف القانون السياسية الرسمية  
لوحدة من وحدات الحكومة التى يعنىها الأمر أو تكون محور تخصصها .

وفى كثير من الحالات قد يكون حل المشاكل الاجتماعية عن طريق الجهود  
والوسائل التى تقوم بها الهيئات والمؤسسات المعنية بالرعاية الاجتماعية ، وعلى  
الرغم من أنه ليس هناك حد فارق بين الجهود التى تقوم بها الحكومة وبين  
الجهود التى تقوم بها الهيئات المتخصصة فى هذا المضمار وخصوصا فيما يتعلق  
بالسياسة التى تتبعها كل منها ، إلا أن الامر فى النهاية يتوقف على الاختيار  
وعلى مدى الكفاية ، وبصفة عامة يمكن أن نقول بأن الخطط قصيرة المدى  
أو التى لها طابع محلى تقوم بها هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة ، أما  
الخطط طويلة المدى ذات الطابع العام التى قد يتناول أكثر من قطاع فى المجتمع  
فان الذى يقوم عليه وعلى تدعيم جوانبه هي الحكومة لما لها من إمكانيات واسعة  
ومن قدرة على التنسيق العام ومن سلطة على إصدار القواعد والقوانين الملزمة .  
ومن الملاحظ أن هيئات الرعاية الاجتماعية المتخصصة تستطيع أن تشكل من  
نفسها وتوافق مع المواقف المتغيرة بحيث يأخذ برنامجها أوضاعها التخطيطية  
نوعا من المرونة بنينا لا يصدق هذا على الحكومة فى كل الاحيان . وكقاعدة  
يمكن القول بأن الاقتراحات والشروط التى تقوم بها الهيئات المتخصصة  
فى العمل الاجتماعى تكون ذات طابع وقته وقد تاقى معارضة فى بادىء  
الامر . ويتوقف نجاحها على قدرة الهيئة فى الاقتناع والخضوع فى تنفيذ .

سياستها التخطيطية فإذا نجحت وصار لهذا النجاح آثار واضحة في الميدان الاجتماعي بأسره ، عند ذلك تستطيع الدولة أن تتبنى توسيع هذه السياسة لتطبق على المجتمع فإذا تبنت الدولة فعلا مثل هذه السياسة انقلب برنامج الميثاق الى تشريع اجتماعي :

طبيعة العمل الاجتماعي : العمل الاجتماعي لتنفيذ سياسة التخطيط الاجتماعي  
لا يمكن أن تؤخذ دفعة واحدة ، بل أنها لابد أن تسير في مراحل متعاقبة مرحلة بعد مرحلة في نظام معين حتي يمكن ضمان نجاح الخطوة ، ولذلك يمكن أن نميز مراحل ثلاث في العمل الاجتماعي : الأولى مرحلة تنظيم المصادر أو الإمكانيات التي يمكن الحصول عليها وتبنيها للاستفادة منها في العمل الاجتماعي والثانية ترتيب وحصر المراحل المتعاقبة من العمل الاجتماعي حتي لا تسبق مرحلة لاحقة مرحلة سابقة وبذلك نتحاشي عملية القفز غير الضرورية ذات النتائج العكسية التي قد تضر بالخطوة بأكملها . والثالثة تأزر العملية السكلية أى تساند اجزاء الخطوة بحيث ترتبط فيما بينهما ترابطا عضويا في نهاية الأمر :

وهكذا نرى أنه يلزم لضمان سلامة الخطوة ونجاحها أن نذكر بالتفصيل المراكز والأجواء والاتصالات التي تلزم القادة ونعد كذلك التنظيمات والمواد اللازمة ونعملها في تناول اليد في ضوء المظاهر والخطوط العامة للخطوة ذاتها ، والقيادة هنا تتضمن عدة خصائص أهمها يتوقف على التفوذ والمهارة والخبرة

وينبغي أن يكون في ذهننا دائما أن السياسة الاجتماعية تطبق في مضمون اجتماعي ينتهز ويمارض التنه في نفس الوقت ، وكما أشرنا الى ذلك من قبل نحوى القوى الاجتماعية في الموقف الذي نخطط له مصادر لابد من تحريكها ، واجد هذه المصادر هي العادات والتقاليد والنظم التي قد تعمل على معارضة التغيرات

الاجتماعية ، ولهذا ينبغي أن يحسب حساب هذه المواقف عند وضع الخطة .  
وعند الشروع في تنفيذها :

العملية التخطيطية خطوات من العمل المتعاقب : يجب أن ينظر الى التخطيط  
الاجتماعى على أنه فى النهاية عملية اطرادية أى أنه سلسلة مترابطة متعاقبة من  
الحلقات . ولهذا كانت ادارة التخطيط الاجتماعى عبارة عن تنفيذ خطوة  
بعد خطوة على أساس الخطة العامة الموضوعة . وأول عمل فى هذا الميدان  
هو اختيار الزمان والمكان وطريقة المعالجة ، وقد تتدخل أسباب كثيرة فى  
فرض هذه المسائل . ومنها كانت طريقة إدارة التخطيط التنفيذية فانه نادرا  
ما تسير الخطة على أساس ما رسم لما من قبل بالضبط ، إذ قد تعدل طريقة  
التنفيذ أثناء عمليات التطبيق تبعا لما يمكن أن تقابل به من مقاومة أو ترحيب .  
كذلك فان التوقيت وإن كان ضروريا إلا أنه يجب أن يكون فى اطار الخطة  
العامة بحيث يمكن أن يتناسب دائما مع كل تعديل يتم على سياسة التنفيذ فى  
ضوء الخطة العامة من حيث تكامل أجزائها .

### ٢ - التخطيط الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى

يختلف التخطيط الاجتماعى عن الإصلاح الاجتماعى من وجهات نظر  
متعددة على النحو التالى :

- ١ - ينبثق الإصلاح الاجتماعى من الأفعال القوية ضد المصاعب التى تترتب  
على أحد صور أو نتائج التخلف الثقافى . ويكون للتجربة الشخصية التى يعانىها  
الفرء من سوء التكيف الاجتماعى ، والمشاركة الوجدانية للآخرين الذين يعانون  
نفس الظلم وضدوهم على نفس القهترات ، والحق على أولئك الذين يطرحون



دون تبصر كل تغير محتمل لتجسّن الأوضاع الاجتماعية، بسبب نزعاتهم المحافظة أو مصالحهم الخاصة، يكون لهذا كله دخل كبير في انضاج النواحي التي تأخذ فيها بعد طابع التشريع أو العنف في القضاء على هذه المصاعب . وكلما زادت المشكلة الاجتماعية تفاقمًا نتيجة لازدياد تمسك أصحاب المصالح في المجتمع القديم ، زادت حية المصلحين على اقتحام معركة الإصلاح . ولكن التخطيط الاجتماعي يتميز بالإتجاه غير العاطفي لتقدير الحاجات الاجتماعية والرغبة في تطبيق مفاهيم العلم القائمة على هذا البحث والتطبيق المنظم لوسائل الإصلاح التي يكون نتيجة لنمو المعرفة العلمية والرسائل الفنية لمواجهة هذه الحاجات الاجتماعية :

٢ - يهتم الإصلاح الاجتماعي في العادة بتغيير أو تعديل البناء القائم لبعض النظم الاجتماعية ، وعلى الأخص عن طريق اجراءات تشريعية . لكن التخطيط الاجتماعي يهتم في العادة بالمشاكل ذات الطابع الإداري المتصلة بتطبيق القوانين الموجودة فعلا ، كما يهتم بتحسين الطريقة التي تؤدي بها التنظيمات الاجتماعية القائمة ، وظائفها .

٣ - يحاول الإصلاح الاجتماعي أن يصل إلى أهدافه عن طريق اكتساب قوة لها سلطة التشريع والتنفيذ في نفس الوقت ، أما التخطيط الاجتماعي فانه يقوم على قوة مكتسبة فعلا ويعنى في نفس الوقت بحسن استخدام وتطبيق هذه القوة .

وعلى الرغم من الاختلافات الثلاث السابقة، فان التخطيط الاجتماعي والإصلاح الاجتماعي يتداخلان أحدهما في الآخر ، ولهذا يمكن اعتبارهما وجهان لعملية واحدة ، ويتأيزان فقط من حيث أن الأول يقوم على العلم وحسن استخدام القوة الاجتماعية ، والثاني يقوم على العاطفة والرغبة في الحصول على القوة لاستخدامها في تغيير التشريع . ومعنى هذا أن التخطيط الاجتماعي

بمحاول أن ينظم والإصلاح الاجتماعي يحاول أن يشهد : ولكن التخطيط الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي غالبا ما يجعل الجهود الإصلاحية الفردية غير ذات موضوع . لأن الدولة تحول الإصلاح الاجتماعي الى سياسة ثابتة تتبع من الحاجات الاجتماعية المتزايدة التي تخضع في بحثها وعمليها وتطبيقها للخطة العامة للدولة في ضوء إمكانياتها المتزايدة .

## الفصل الثاني عشر

### تخطيط المدينة الحديثة

عندما نطبق مبادئ التخطيط وقواعده على نوع متميز من التنظيم الاجتماعي مثل الحياة الحضرية التي تتركز في المدن ، فإننا نواجه بمسألة صعوبات تتصل بطبيعة المدن واختلافها من حيث الحجم والخصيص ، وهذا إلى جانب العقبات الطبيعية التي تعترض فاعلية الخطة إذا رسمت على تطبيقات أو تغيرات لابد من إجرائها في مسائل كالإسكان أو المواصلات أو تنظيم الخدمات العامة وتوزيعها بطريقة معينة لتحقيق وظائفها بالنسبة لسكان المدينة . كذلك تصبح العمليات الإيكولوجية في المدينة عاملا معوقا في بعض الأحيان وخاصة إذا لم تضبط اتجاهاتها المطردة ونتائجها على التوزيع السكاني والخصيص المكاني .

وهناك نموذجان أساسيان من التخطيط . التخطيط الطبيعي أو الفيزيائي الذي يعالج الأنماط المكانية واستخدام الأرض والمساكن وخطوط المواصلات ، والتخطيط الاجتماعي الذي يحاول أن يقيم وحدة من كل الجماعات التي تعيش في المدينة لربطها برباط واحد . والتخطيط المنظم الذي يقوم على تخطيط علمية سليمة حديث جدا على الرغم من أن أنواعا من التخطيط وجدت منذ أن أنشئت المدينة لأول مرة ؛ فالرومان مثلا بنو مدنا متعددة لكل منها غرض خاص ولكنهم بصفة عامة أفتقروا فن إقامة الطرق وتشيد الميادين والأماكن العامة كما أنهم زودوا مدنها جميعا بكل وسائل الترفيه الممكنة :

والتخطيط الاجتماعى للمدينة قديم أيضا على الرغم من أن الأغراض الاجتماعية الأولى كانت تنحصر فى القالب فى المسائل المتعلقة بالنمواحى الحربية والاقتصادية .

وقد ترتب على الثورة الصناعية عدة نتائج هامة من أهمها القضاء على التباين النسبى فى نمو المدينة وخصرها تلك التى دخلتها الصناعات أو قامت على أساسها . ذلك أن نمو الصناعة فى المدينة الحديثة أدى الى تنهات أساسية فى طريقة تنظيمها خلتما أصبحت مكانا جاذبا لأعداد متزايدة من العمال وبعد أن أصبحت أيضا مكانا جاذبا لأعداد أخرى من السكان نتيجة لتركز الخدمات أو الأجهزة الحكومية التى تشرف على كل قطاعات النشاط العام فى المجتمع . ومن النتائج التى ترتبت على نمو المدينة ظهور ما يسمى بالمناطق المتخلقة ، الدليل القوى على اتساع نطاق النمو دون خطة موضوعة لذلك ، كما أن انتقال أماكن السكن من قلب المدينة الى خارجها أدى الى تنهات واسعة النطاق فى المسائل المتعلقة بالاسكان وخصوصا بالنسبة للفئات المتميزة للسكان .

والمدينة كما يقول ورت with هى المركز الذى منه تنتشر تأثيرات الحياة المحصورة الطبيعية الى أقصى جهات فى الأرض والتى منها أيضا يتخذ القانون الذى يطبق على كل الناس ، ولذلك فإن أكثر المشاكل الملحة فى المجتمع تأخذ شكلا حادا فى المدينة : والمدينة الصناعية الحديثة إذن هى مكان مركب لتطبيق مبادئ وقواعد التخطيط الاجتماعى . وتخطيط المدينة ميدان يشترك فيه البحث الاجتماعى والعمل الاجتماعى والدال الاجتماعى بطريقة شاملة لوصول الى رفاهية المجتمع العظمى .

ويصحب تخطيط المدينة كلا من البحث الاجتماعى والاكتشاف الاجتماعى

ولهذا كان تخطيط المدينة فنا معقداً يقتضي مجموعة متنوعة من المهارات وعندما نخطط للمدينة لابد أن يشترك في هذا التخطيط مجموعة من المتخصصين الذين تكون معرفتهم ضرورية في حسم رسم الخطة مثل الإحصائيين في شئون المياه والطرق وبناء المصانع والإسكان والعامة والترفيه وهذا إلى جانب الإقتصاديين والإداريين وقادة المجتمع والمحامين ورجال المال والضعة العامة فضلاً عن علماء الاجتماع ومعنى هذا أن تخطيط المدينة يقتضى تعاون أشخاص من مختلف التخصصات والمهارات الذين يضمون جهودهم للوصول إلى تحقيق القيم الإنسانية الكبيرة وفي هذه العملية الكبيرة للتخطيط تعين التكنولوجيا الحدود الطبيعية لكل الحلول المقترحة ولكن العلوم الاجتماعية تضع في متناول المخططين المادة الأساسية والعمق الضروري الذى يجعل من هذه الحلول أمراً ممكنًا : ومن حسن الحظ أن جزءاً كبيراً من هذه المادة أصبح في متناول اليد عن طريق الدراسات التى يجريها علماء الأيسكولوجيا والاجتماع :

إن تخطيط المدينة محاولة لبناء الإطار الاجتماعى لنمو الشخصية الانسانية المتوازنة فى مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع واعطائهم فرصاً للحياة السعيدة . إن ساكنى المدينة لابد أن يتخلص من الهواء الملوث والضوضاء والقذارة والنقص الواضح فى أشعة الشمس : كما أن الانعزالية التى ترتب على الحياة الحضرية لابد أن تتعدل ليتمكن الشخص من المشاكل التى ترتب على الوحدة وعدم الاحساس بالمسئولية والاهمية . كما أن وقت الفراغ المترتب على طبيعة التخصص المهني في المدينة لابد أن يستغل استفلافاً صالحاً التردد وفى اتجاه البناء السليم لشخصية

وليس معنى هذا أن تخطيط المدينة يدير ظهره للمدينة الحضرية ولكنه يحاول أن يضمن وجوداً أكثر أمناً وطمأنينة داخل المدينة إذ ليس ذهن أى باحث أو عالم أن التخلص من مشاكل الحياة الحضرية هو في القضاء على المدن والعودة الى نوع من الحياة الريفية السابقة لأن هذا أمر لا يمكن الوصول اليه لاستحالاته المطلقة وبدلاً من ذلك فإن المخططين يحاولون أن يجعلوا من المدينة مكاناً ملائماً لحياة الإنسان على الرغم من أنهم يعتقدون أن الحلول الكاملة باهظة جداً فوق طاقة أى دولة من الدول ، ذلك لأن إعادة تخطيط المدينة بهتمها وإعادة بنائها من جديد لا يمكن تنفيذه بالصورة التي يتخيلها كثير من التحسين :

### إجراءات التخطيط الحضري

يمكن أن نلخص الاجراءات التي تتبع عادة في التخطيط الحضري كمايلي :

تعيين لجنة من المتخصصين لتخطيط المدينة ، تجميع كل الوثائق المتعلقة بمجتمع المدينة مثل الخرائط والاحصاءات وحصيلة الضرائب المحلية وتعداد دقيق لكل وجوه النشاط ، تحديد واضح للأهداف المرغوبة في ضوء ايدولوجية المجتمع العامة ، وضع خطة أساسية تقوم على برنامج نظري عام لا يمكن أن ينفذ في مدى زمني قصير ، تحديد للصعوبات القائمة مع بيان الوسائل التي يمكن عن طريقها التغلب عليها . ويجب أن نضع في الحيز دائما أن محاولات التخطيط الحالية تصادفها صعوبات متعددة ترجع الى عوامل مختلفة من الملائم ايرازها على النحو التالي :

١ - الطابع الدينامي لأغلب المدن يجعل التخطيط لمدى زمني طويل

مخاطرة كبيرة . وربما أتاحت لنا وسائل الإحصاء الحديثة مقدرة معينة على التنبؤ بمستقبل النمو السكاني ما لم تتدخل عوامل غير منتظرة ومثال ذلك أن سلطات الحكم المحلي في المدينة ما لم يكن لديها السلطة الكافية لتحديد عدد المهاجرين إليها فإن المدينة قد تنمو حجما لدرجة يختل معها التكامل الاجتماعي وتتهار على أساسها مستويات المعيشة وتخفض معها أيضا مستويات الإسكان وتزداد المناطق المتخلفة حجما وتنفاق فيها المشاكل .

٢ قد يطلع المخططون تحت تأثير جماعات خاصة في المدينة فيوجهون السياسة التخطيطية اتجاهات لا تخدم مصالح مجتمع المدينة ككل ، ومثال ذلك أن هذه الجماعات نتيجة لتأثيراتها المتعددة على أجهزة التخطيط قد تشكل أو تثير تحفظات فيما يتعلق بسياسة الإسكان إذا كان في الخطة بناء مساكن قريبة من مساكنهم لأنهم يخشون أن يسكن هذه المساكن سكانا ينظرون لهم نظرة أقل أو قد يعتبرونهم من طبقة دون طبقتهم ولهذا تميل بعض المجتمعات الى وضع أجهزة التخطيط تحت الرقابة المباشرة لسلطات الحكم المحلي التي تخضع بدورها للتنظيمات الشعبية التي تقر المبادئ العامة للخطة دون تفاصيلها التي تترك للاخصائيين .

٣ - الصعوبات المالية قد تقف عائقا في كثير من الأحيان في بلوغ التخطيط مداه وهذا يظهر دائما عندما تزداد المدينة حجما وتصبح ميزانيتها غير متكافئة مع نواحي الصرف المتزايدة الأمر الذي يمكن حله عن طريق الحكم المحلي الذي يعمل من خلال التنظيمات الشعبية بزيادة الضريبة الموجودة فعلا أو بفرض ضرائب جديدة .

· وإزاء هذه الظروف فإن المخططين لا يستطيعون البحث عن حلول جذرية  
وعند ذلك يتوابع التخطيط فيتم على أساس المقاييس الآتية :-

١ - تخطيط المرور وذلك لتسهيل الحركة الحركية داخل المدينة ولتقليل  
المدة التي يستغرقها الناس في بلوغ أماكن أعمالهم أو في قضاء وقت فراغهم  
ويلاحظ أن تخصيص أماكن خاصة لوقوف السيارات في بعض المناطق أو  
جعل المرور في بعض الشوارع في اتجاه واحد لا يؤدي في كثير من الأحيان  
إلى الوصول إلى الهدف الأصلي من تنظيم المرور وهو اختصار الزمن بل هو  
على العكس يزيد منه بل ويخلق مشاكل متعددة وخاصة إذا كان القصد من  
ذلك تخفيف الازدحام في بعض المناطق لأن الازدحام في هذه الحالة سينتقل  
إلى مناطق أخرى وهكذا :

٢ - تخطيط وسائل الاتصال وهذا يتضمن بناء الشوارع والكبارى  
وغيرها من وسائل الإنصال :

٣ - تخطيط الخدمات وهذا يتضمن إنشاء مدارس جديدة وإعادة توزيع  
الخدمات الترفيهية والمتنزهات العامة والمستشفيات :

٤ - مشروعات الإسكان التي تهدف أساساً إلى إعادة إسكان سكان المناطق  
المتخلقة في مساكن جديدة بقصد رفع مستوى معيشتهم والقضاء على كثير  
من المشاكل التي تأصلت في أماكن إقامتهم القديمة وتمكنوا للتخطيط العام  
من بلوغ بعض أهدافه الكبرى .

وسوف نعرض فيما يلي لبعض أنواع التخطيط الهامة في المدينة :



الإسكان وتخطيط المدينة : الإسكان يعني أكثر من مجرد الإقامة لأن فكرة الإسكان تشتمل على العلاقة بين مسكن الفرد والظروف المحيطة به وبالجوار بصفة عامة وهنا نلاحظ أن الإسكان السيء ليس متصلاً فقط بالتنظف في المدينة لأن بعض المناطق التي تعتبر جيدة السكن نلاحظ فيها تركيزاً شديداً في السكان وإضاءة ضعيفة وعدم استمتاع بالهواء النقي أو بضوء الشمس ؛ ولذلك فإن المشكلة الأساسية في الإسكان الحضري تشتمل على أكثر من مجرد إزالة المناطق المختلفة :

والمسكن ليس مجرد أداة ذات قيمة معينة عند التخطيط مثله في ذلك مثل وسائل النقل والعمل والخدمات الأساسية في المجتمع فالمسكن قيمة مركزية ولذلك يعتبر غاية في حد ذاته أكثر من كونه وسيلة لغاية وهذا راجع إلى أهمية المسكن في تدعيم كثير من نواحي النشاط التي تصبح ضرورية لتنمية المجتمع ؛ وقد أوضحت الأبحاث السوسولوجية أهمية المسكن ووظائفه عندما تبين أن الإسكان الملائم يؤدي إلى حسن تنشئة الأطفال ورعاية نموهم الفردي والاجتماعي في المراحل المختلفة لحياتهم ؛ ويمكن النظر إلى موضوع الإسكان من وجهة النظر السلبية وخاصة عند دراسة المناطق المختلفة التي يصل فيها الإسكان إلى درجة سيئة فقد دلت الأبحاث التي أجريت عليها في كثير من مدن العالم أن سوء الإسكان فيها كان أحد العوامل المهمة في انحراف الأحداث وفي السلوك الإجرامي والبقاء وانتشار المخدرات واختلاط القيم وانعدام المسؤولية ، وتعتبر مسألة الإسكان في المدينة من أكبر مشاكلها لأنها تتعلق بعلّة نواح مالية هامة فالجماعات ذات الدخل المنخفض لا تستطيع أن تسكن مساكن مرتفعة الأيجار الأمر الذي يترتب عليه اضطرابها إلى البحث عن مساكن رخيصة على الرغم من أنها من الناحية الاجتماعية البحتة لا تفضل ذلك ،

والفرق بين التكاليف الاقتصادية للسكان وبين المقدرة الاجتماعية للناس على السكن هو الذى شكل فى واقع الامر المشكلة الاساسية فى هذا الموضوع ولهذا تعمل بعض الدول على التقريب بين الجانب الإقتصادى وبين الجانب الاجتماعى بجعل الإسكان التنظيم والملائم للصحة فى مستوى الجماعات ذات الدخل المحدود عن طريق تحديد الإيجار أو عن طريق بناء المساكن العامة .

### الترفيه وتخطيط المدينة :

لقد خفضت ساعات العمل فى السنين الأخيرة وزاد فى نفس الوقت الدخل الحقيقى للأفراد الأمر الذى زاد معه مستوى معيشتهم : وزادت المدينة فى نفس الوقت تعقدا وانتشرت الآلية فى سلوك الناس وزاد التراحم ، كل هذا أدى إلى ازدياد الحاجة الى الترفيه وخاصة إذا نظرنا إليه من وجهة الفراغ وازدياد المستويات الثقافية . ومنه الملاحظ أن الترفيه التجارى يحاول دائما أن ينسى من قدرته على مواجهة هذه الحاجات المتزايدة ولم يظهر دور المجتمع ككل فى هذا المجال إلا منذ وقت قريب ، وهذا راجع الى الأهمية المتزايدة التى يعلقها الباحثون فى العلوم الاجتماعية على مسئولية المجتمع فى توجيه الترفيه بنفس الدرجة التى توجه على أساسها السياسات السكانية والتربوية .

ويضع المخطط فى ذهنه عددا من المبادئ العامة عندما يخطط المسائل المتعلقة بالترفيه باعتبارها من أهم وظائف المدينة فهو يحاول أن يتذكر دائما الأهمية الكبرى فى النظر الى الفرد كشخصية ذلك لأن الناس يختلفون والمخطط لا يستطيع أن يقرر ماذا يمكن للفرد أن ينعله بعد أن يتوقف عن العمل ويبدأ الحياة الخاصة غير المقيدة بضبيعة العمل ولهذا يحاول المخطط أن يتصور كل الامكانيات المحتملة لأنواع الترفيه المختلفة التى تقابل اتجاهات الأفراد المتعددة فى المسائل المتعلقة بالترفيه ومن حسن الحظ أن الثقافة الحديثة غنية جدا تستطيع أن تزود المخطط بأنواع متعددة من الترفيه تغطى ساعات

وقت الفراغ للأفراد على اختلاف مستوياتهم :

ويمكن أن نصف التاريخ بوجه عام إلى نموذجين : عقل وفيزيائي ولهذا يجب على المخطط أن يضع في ذهنه دائما أن تكون خطته شاملة للنموذجين ولما كان التخطيط الترفيحي في المدينة يخضع لسياسة محددة لتنمية المجتمع فلا بد أن تنطوي خطة الترفيه على زيادة إمكانيات المدينة واستغلال الموجود بالفعل استغلالا حسنا :

### التخطيط والحكم المحلي :

تعتبر بعض الدول التخطيط المحلي نوعا من أنواع التخطيط العامة يمكن أن يقوم جنباً إلى جنب مع التخطيط القومي ، ومعنى هذا أن المناطق المحلية أن تنشئ أجهزتها للتخطيط وترسم سياستها التخطيطية على أساس إمكانيات المنطقة واستقلالها الذاتي وعندئذ تصبح العلاقة بين التخطيط المحلي والتخطيط القومي ليست كعلاقة الجزء بالكل تماما وإنما تصبح كعلاقة وحدة وصفحة بوحدة اكبر ومعنى هذا أن التخطيط المحلي يمكنه أن تكون له حرية في رسم خطته والاستعانة في نفس الوقت لتنفيذ هذه الخطط بإمكانيات الوحدة الكبرى ، ولكن تطبيق هذه النظرة في المجتمعات التي أخذت بهذا النوع من مبادئ التخطيط أدى الى عدة صعوبات خصوصا فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والى صراعات بين المناطق المحلية لم تكن في صالح المجتمع ككل في نهاية الأمر .

ولكن التخطيط في المجتمع اعلى تكما يجب أن يكون وخاصة من وجهة نظر مجتمعا لا بد أن يقوم على المبادئ الآتية :

١ - أن ينبع التخطيط اعلى من الخط المركزي العامة للمجتمع ككل ومعنى هذا أن تسير خطة المجتمع المحلي في ضوء السياسة التخطيطية للمجتمع لتحقيق

التكامل الاجتماعى والاقتصادى بالإضافة الى الامكانيات المادية والخبرة الفنية والقوة البشرية المتزايدة للمجتمع ككل فى زمن معين :

٢ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع ذات طابع تطبيقى أساسا ومعنى هذا أنها تعمل على رسم خطط التطبيق فى ضوء الخطة العامة وعند ذلك يكون لها الحرية فى اختيار أفضل الطرق فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء امكانيات المجتمع المحلى الفعلية :

٣ - أن تكون أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى ذات مقدرة بحيث نستطيع الاقتراح نتيجة تجربتها فى التخطيط على أجهزة التخطيط المركزية للاستفادة من الخبرات المحلية فى وضع الخطط العامة :

٤ - أن تصبح أجهزة التخطيط المحلى أجهزة بحث أيضا لأن البحث فى هذه الحالة يؤدى غرضين هامين الأول حسن تطبيق الخطة المحلية وضمان فاعليتها الثانى تزويد أجهزة التخطيط المركزية بنتائج الدراسات والتجارب لتطوير مفاهيم التخطيط وترسيخ قواعده :

٥ - أن تصبح أجهزة التخطيط المحلية أجهزة نوعية أيضا لتضمن مساندة المواطنين على وعى وفهم فى نطاق الخطة وتضمن فى نفس الوقت استجابة ذوى الخبرة والمهارة فى المجتمع المحلى :

٦ - أن تعمل أجهزة التخطيط فى المجتمع المحلى على سياسة مركزية عملية ومعنى هذا أن تجمع وتنسق بين الخطط المختلفة فى كل نواحى الحياة حتى لا يحدث هناك تداخل فى بعض أجزاء المجتمع الأمر الذى يقرب عليه خلق مشاكل جديدة لم تكن فى حساب المخططين :

٧ - أن يكون فى ذهن المخططين المحليين دائما أن رغبة المجتمع المحلى جزء من رغبة المجتمع الكبير وأن الرغبة العامة هى الغاية العظمى من كل تنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والصناعية

٨ - أن يكون لدى المخططين المحليين دائما الوحي الكافي بمبادئ المجتمع الكبرى والفهم الحقيقي لأيديولوجيته التي تنبثق من أن العدالة الاجتماعية هي أساس الرعاية ، وأن فلسفة الرعاية الاجتماعية لا تقوم على الإحسان أو التفتيت أو تقدم بطريقة رأسية بل توجه على أساس أنها واجب الدولة الأول هدفها بناء الشخصية وخلق المواطن القوي قبل أن توجه الى مساعدة الضعفاء وخلمة المنحرفين أو الذين سقطوا في معركة التكيف الاجتماعي .

٩ - أن التخطيط المحلي لا يجب أن ينظر الى المجتمع المحلي نظرة رأسية فقط عند رسم سياسة الإصلاح بل يجب أن تكون قاعدة الفكر والعمل أفقية دائما ،

١٠ - أن يكون في ذهن المخططين المحليين دائما أن التخطيط الاجتماعي غاية كل تخطيط ومعني هذا أنه القاعدة التي ينبعث منها كل أنواع التخطيط الأخرى والتي تعود اليه في نهاية الامر :



مراجع مختارة





- 1 — Ammar H.; Growing up in an Egyptian Village; Silwa Province of Aswan. London, Routledge & Kegan Paul, 1954.
- 2 — Barnes, J. A , Marriage in a Changing Society : A study in Structural Change Among the Fort Jameson Ngoni. London : Oxford Univ. Press, 1951.
- 3 — Bartlett, E. C. & Others (eds.) The Study of society: Methods and Problems. London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1946.
- 4 — Benedict, R., Patterns of Culture. London : Routledge & Sons LTD., 1945.
- 5 — Dube, S. C , Indian Village. London : Routledge & Kegan Paul, 1956.
- 6 — Durkheim, E., The Division of Labour in Society: Trans. by G. Simpson Illinois : The Free Press. Glencoe, 1949.
- 7 — Embree, J. F , A Japanese Village : Suye Mura. London: Kegan Paul, Trench Trubner & Co. LTD., 1946.
- 8 — Evans-Pritchard, E. E., The Nuer : A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of Nilotic People. Oxford : The Clarendon Press, 1940.
- 9 — Fei, Hsiao-Tung, Peasant Life in China : A Field Study of country life in the Yangtse Valley. London : Kegan Paul, Trench, Trubner & Co. LTD , 1943.
- 10 — Fei H-T; Chang, Chik-J, Earthbound China, A Study of Rural Economy in Yunnan. London : Routledge & Kegan Paul LTD., 1949.
- 11 — Fortes, M., Evans-Pritchard E. E., (eds.) African Political Systems. London : Oxford University Press, 1955.

- 12 — Fortes M. (ed) Social Structure: Studies Presented to A.R. Radcliffe-Brown. Oxford, the Clarendon Press 1949.
- 13 — Gillette, J. M., Rural Sociology. New York : The Macmillan Co. 1936.
- 14 — Gulliver, P.h., Labour Migration In A Rural Economy, Uganda B A.I.S.R., Kampala.
- 15 — Issawi, Ch., Egypt at mid-century, an economic survey, London, Oxford Univ. Press 1954.
- 16 — Loomis, Ch. P., Beegle, J. A. Rural Social Systems, A Textbook in Rural, Sociology and Anthropology. New York : Prentice-Hall, Inc. 1951.
- 17 — Lundberg, G A , Social Research : A study in Methods of Gathering Data, New York : Longmans, Green & Co. 1942
- 18 — Lundberg, G. A., Foundations of sociology New York, the Macmillan Co. 1939.
- 19 — Maciver, R.M., Page Ch. H , Society, An Introductory Analysis, London, Macmillan & Co. LTD., 1953.
- 20 — Malinowski, B., Kaberry, Ph. M. (ed.) The Dynamics of Culture Change. An Inquiry Into Race Relations in Africa New Haven : Yale : Yale Univ press. 1946.
- 21 — Marriott, M. (ed.) : Village India : Studies in the Little Community Chicago: The University of Chicago press. 1955
- 22 — Nadel, S.F., The Foundations of Social Anthropology, London, Cohen, West LTD., 1953.
- 23 — Notes And Queries on Anthropology by A Committee of the Rural Anthropological Institute of Great Britain and

- Irland 6th ed., London : Routledge & Kegan Paul LTD., 1951.
- 24 — Ogburn, W. E., *Social Change, with Respect to Culture and Original Nature*. New ed. New York The Viking Press, 1952.
- 25 — Ogburn, W. E. & Nimkoff, M. P., *A Handbook of Sociology*, London Routledge & Kegan Paul LTD., 1953.
- 26 — Phillips, A., ed., *Survey of African Marriage and Family Life*. London: Oxford Univ. Press, 1953.
- 27 — Radcliffe-Brown, A. R. Forde D. (eds. *African Systems of Kinship and Marriage*, London, Oxford, Univ Press 1956
- 28 — Radcliffe-Brown. A. R., *Structure and Function In Primitive Society : Essays and Addresses* London; Cohen & West LTD., 1956.
- 29 — Redfield, R., *The Little Community Viewpoints for the Study of a Human Whole*, Chicago ; The University of Chicago Press. 1956
- 30 — Redfield, R.; *the primitive World and Its Transformations* New York, Cornell Univ. press, 1957.
- 31 — Redfield, R., *Peasant Society and Culture. An Anthropological approach to civilisation*. Chicago The Univ of Chicago press, 1956.
- 32 — Redfield R. *A Village that Chose Progress*. Chan Kom Revisited. Chicago : the University of Chicago press 1957.
- 33 — Redfield, R., *The Folk Society*. Rep. for private Circulation from the A J S., Vol. III, No. 4, January, 1947.
- 34 — Sorokin, P. A., *Social and Cultural Dynamics*, Vol. IV. *Basic Problems, Principles and Methods*. New York : American Book Co., 1941.

- 35 - Sorokin, P. A., *Society, Culture, and Personality Their Structure and Dynamics, A System of General Sociology.* New York : Harper & Bros., 1947.
- 36 — Wilson, G. & M., *The Analysis of Social Change; Based on Observations in Central Africa.* Cambridge, 1954.
- 37 — Winter, E.H., *Bwamba, A structural-Functional Analysis of Patrijpest Society.* Cambridge: W. Hoffer & Sons LTD.
- 38 — Winter, E. H., *Bwamba Economy : The Development of a Primitive Subsistence Economy in Uganda.* Kampala, Uganda : E.A.T.S.R., 1955.
- 39 — Yang, M. C. A. *Chinese Village, Taitou, Shantung Province.* London, Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., LTD., 1947.
- 40 — Znaniecki, F. *The Method of Sociology* : New York Farrar & Rinehart, Inc. 1934.



